جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٠٩)

التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر

أغسطس ١٩٩٧

التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر

المحتويات

رقم الصفحة

المقدمة أ

الفصل الأول : نشأة وتطور الإئتمان الزراعى فى مصر ١

١ – ١ مقدمة ١

١ – ٢ الإئتمان الزراعى فى القرن التاسع عشر ٢

١ – ٣ الإئتمان الزراعى فى القرن الحالى ٣

الفصل الثانى : التمويل الريفى وتكامله مع الخدمات الزراعية ٢٦

٢ – ١ مقدمة ٢٦

٢ – ٢ تعريف التمويل الريفى ٢٦

٢ – ٣ السياسات والمؤسسات المالية التى تمنح التمويل الريفى ٢٧

٢ – ٤ مشاكل تقديم التمويل الريفى ٢٨

٢ – ٥ التكامل بين الإقراض الريفى والخدمات الزراعية الأخرى ٢٨

٢ – ٦ أهمية بنوك القرى فى عمليات التنمية الزراعية الريفية فى مصر ٣٠

٢ – ٧ دور بنوك القرى فى تقديم التمويل الريفى للزراع ٣٢

٢ – ٨ مستقبل التمويل الريفى فى مصر ٣٧

الفصل الثالث : تحليل البعد الإجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل ٣٩

٣ – ١ المقدمة ٣٩

٣ – ٢ طريقة الدراسة وتحديد المجتمع وإختيار العينة ٣٩

٣ – ٣ عرض وتحليل النتائج ٤٢

٣ – ٤ الخاتمة ٤٦

٣ – ٥ إستمارة البحث الميدانى ٥٤

الفصل الرابع : الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والإئتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للإقتصاد المصرى ٦٢

٤- ١ السياسة الاقتصادية فيما قبل التسعينات واقعة على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

٤- ٢ التعديلات الهيكلية ذات التأثير المباشر على نشاط البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى. ٦٤

٤- ٣ الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى إتباعها. ٦٧

الخاتمة والتوصيات

مراجع البحث.

المقدمة

أهداف الدراسة:

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادى الرئيسى والحيوى بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، حتى أن الحياه على وجه كوكب الأرض لايمكن أن تستمر إذا توقف النشاط الزراعى، ويمكن إرجاع حتمية وضرورة النشاط الزراعى إلى غايتين أساسيتين هما:

- توفير الاحتياجات المتزايدة للانسان من الغذاء.
- توفير الكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، وصدق مقولة أن مصر بلد زراعى ـ بمعنى أنه النشاط ذات الأولوية الذى يسبق غيره من الأنشطة وتتوافر له مقومات النجاح أكثر من غيره ـ فإن قطاع الزراعة فى مصر لم يلقى منذ عهد محمد على وحتى يومنا هذا من الاهتمام مايتناسب وهذه الحتمية والأهمية، وضاعت على مصر فرصة كبيرة فى أن تحقق قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قطاع الزراعة، بل أن أكثر المشاكل خطورة فى مصر اليوم هى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتى من إنتاج الغذاء، كما يعانى قطاع الزراعة من الكثير من المشاكل والمعوقات المتزايدة.

من هنا جاءت أهمية دراسة مؤسسات التمويل الزراعى ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر فى ضوء التغيرات الهيكلية الجارية فى ذلك القطاع، بإعتبار أن مشكلة التمويل واحدة من أهم المشاكل التى تواجه قطاع الزراعة، وأن لها أبعادها وآثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية على المزارعين والزراعة فى مصر، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة التعرف على تطور السياسة الائتمانية فى قطاع الزراعة وتطور الائتمان الزراعى والتمويل الريفى فى مصر، ثم تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل، بالاضافة إلى نظرة عامة على الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى.

أسلوب البحث:

سوف تعتمد هذه الدراسة بالدرجة الأولى على تحليل البيانات التى أمكن الحصول عليها بمايتمشى مع أهداف البحث، وإستخراج المعدلات والنسب المختلفة وإجراء المقارنات بين المتغيرات التى تحتويها.

وكذلك سوف تعتمد بعض أجزاء هذه الدراسة على البحث الميدانى حيث يتم جمع البيانات الميدانية عن القرى المختارة لاجراء الدراسة عليها فيما يتعلق بالدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل العاملة فى الريف المصرى.

وبالاضافة إلى هذا فإن هذه الدراسة تعتمد على الأسلوب العلمى والسرد التاريخى لتطور عملية الائتمان فى مصر لتحليل التجارب المختلفة التى مرت بها مصر فى هذا المجال، وذلك من خلال حصر ومراجعة والاطلاع على المراجع العلمية المختلفة التى تناولت هذا الموضوع، وكذلك فقد أولت هذه الدراسة قدرا كبيرا من الاهتمام إلى تحليل القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للائتمان الزراعى فى مصر فى إطار الجانب العلمى النظرى من هذه الدراسة. وهكذا فإن هذه الدراسة تجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية.

وقد تم تذييل الدراسة بخاتمة تضمنت أهم ماتوصلت إليه من توصيات ونتائج.

وقد شارك فى إعداد هذه الدراسة كل من:

١- الأستاذ الدكتور/ثروت محمد على — الباحث الرئيسى

الفصل الأول نشأة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر

٢- الأستاذ الدكتور/إبراهيم صديق على

الفصل الرابع: الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى.

٣- الدكتور/بهاء مرسى

الفصل الثانى: التمويل الريفى وتكامله مع الخدمات الزراعية.

٤- الدكتور/محمد نصر فريد

الفصل الثالث: تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل.

كما ساعد فى إعداد هذه الدراسة كباحث مساعد الأستاذ/أحمد عاطف حسن عبد الناصر.

ويود الباحث الرئيسى أن يتوجه بالشكر إلى فريق البحث على تعاونهم المثمر ومقدموه من جهد، وإلى كل من عاون فى إعداد وإستكمال هذه الدراسة.

الفصل الأول

نشأة وتطور الائتمان الزراعى

فى مصر

إعداد

أ.د.ثروت محمد على

الفصل الأول

نشأة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر(١)

١-١ مقدمة:

تلعب السياسات الاقتصادية والمالية العامة فى أى دولة الدور الحاسم فى تشكيل وتحديد حجم وأنواع الائتمان بوجه عام فى تلك الدولة، بالاضافة إلى ذلك فإن لكل نشاط إقتصادى خصائصه الخاصة التى تلعب هى الأخرى دورا جوهريا فى تشكيل وتحديد الائتمان الخاص به. ويمثل تمويل الانتاج الزراعى واحدة من أهم المشاكل التى تواجه الأنشطة الزراعية بوجه عام لما تنطوى عليه عملية تمويل الانتاج الزراعى من العديد من المخاطر الائتمانية التى تجعل الكثير من المؤسسات المالية عازفة عن إقراض المزارعين، ويمكن إرجاع ذلك للاعتبارات التالية:

* الانتاج الزراعى عرضة للتقلبات المناخية التى قد يترتب عليها ضياع المحصول ومن ثم احتمالات عدم سداد القروض.
* الانتاج الزراعى عرضة للتقلبات الشديدة فى الأسعار بسبب إنعدام المرونة بين العرض والطلب.
* دورة الانتاج الزراعى أطول نسبيا عما هو عليه الحال بالنسبة للنشاط التجارى وبالنسبة للكثير من الأنشطة الصناعية.
* يتصف الائتمان الزراعى بالسكون حيث لاتصاحبه عادة عمليات مصرفية أخرى كفتح الاعتمادات والتأمين وغيرها، كما هو الحال بالنسبة لأنواع الائتمان الأخرى، ومن ثم فإن عائده الكلى بالنسبة للبنوك لايتجاوز الفائدة الخاصة به.

وهكذا فإن الأمر يتطلب وجود إئتمان خاص مميز لسد الاحتياجات التمويلية للأنشطة الزراعية بما يتناسب وخصائص تلك الأنشطة ويتمشى مع مستويات الزراع وأحوالهم. ولقد شهدت السياسات الاقتصادية والمالية فى مصر تحولات حادة على مدى القرنين الأخيرين كان لها تأثيرها على أوضاع الائتمان الزراعى وعدم إستقراره الأمر الذى أدى إلى إنخفاض معدلات التنمية فى قطاع الزراعة وعدم إستقراره. ويمكن تمييز المراحل التالية لنشأة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر على مدى قرنين من الزمن.

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- أحمد محمد أبو الغار "الائتمان الزراعى والتجارى" مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٦٩.
- مراد محمد على وعبد الحكيم شطا "الائتمان الزراعى والتعاونى - الفكر والتطبيق" مطبعة هنوكر، القاهرة، ١٩٩١.

١-٢ الائتمان الزراعى فى القرن التاسع عشر:

١-٢-١ ظهور الائتمان المصرفى:

بعد أن إنتهى محمد على من خصومه السياسين وإستقرت له الأوضاع كحاكم لمصر، فقد إتجه نحو بناء دولة قوية لتحقيق أطماعه الشخصية فى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبناء إمبراطورية خاصة به،فأولى إهتماما خاصا بالأنشطة الاقتصادية بما يحقق أهدافه وغاياته، فأعطى مشروعات التنمية الزراعية الأفقية والرأسية على السواء إهتماما كبيرا وجعل نفسه المالك الوحيد للأراضى الزراعية (عدا الأوقاف التى تركت للعلماء يديرونها)وصار كل المزارعين إجراء لديه، كما سيطر على عملية تسويق الخاصلات الزراعية، ولم يكن هناك أى شكل من أشكال الائتمان سوى مايعرف بالموابين.

ومنذ أواخر عهد محمد على بدأت أشكال جديدة من الملكية الزراعية فى الظهور، حيث منح أنصاره والمقربين إليه مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية المعفاة من الضرائب، فظهرت بذلك الأبعاديات والاقطاعيات والأواسى والدوائر الخاصة وأخذت فى الأزدهار والنمو بعد ذلك وخاصة فى عهد إسماعيل حيث بدأ ماعرف فيما بعد بالاقطاع الزراعى. ومن أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ظهر الائتمان المصرفى فى مصر حيث أفتتحت بعض البنوك الأجنبية فروعا لها فى مصر، حيث قامت هذه البنوك القروض للمحاصيل التصديرية، وعلى الرغم من الطبيعة الخاصة لهذه البنوك وسعيها إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح فإنها قد وفرت قدر لابأس به من رؤوس الأموال التى ساعدت على التقدم الاقتصادى فى مصر، ومع هذا فقد إختفى الكثير من هذه البنوك فى السنوات الأخيرة من ذلك القرن.

١-٢-٢ البنك المصرى والائتمان الحكومى:

وفى عام ١٨٨٠ تأسس البنك العقارى المصرى فى فرنسا حيث أكتتب فى رأسماله مجموعة من الأجانب، وبعد ذلك زيد رأسماله بطرح قدر من الأسهم التى أكتتب فيها كبار رجال المال فى مصر، ولقد اضطلع ذلك البنك بتقديم قروض عقارية طويلة الأجل وخاصة لكبار الملاك برهن الأراضى الزراعية التى فى حيازتهم لصالحه، ولقد أدى هبوط أسعار الخاصلات الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر إلى عجز الكثير من المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، فبدأ البنك فى نزع ملكياتهم سدادا لديونه، ومع هذا فإن البنك العقارى قد ساعد فى تطوير الزراعة المصرية خلال هذه الفترة.

ولما كانت قروض البنك العقارى قاصرة على كبار ملاك الأراضى الزراعية وبضمان هذه الأراضى، بينما إمتنع البنك عن تقديم القروض إلى صغار الملاك والمستأجرين، فقد قامت الحكومة المصرية من جانبها خلال عامى ٩٦- ١٨٩٧ بتقديم السلف إليهم، ولكن المبالغ التى خصصت لذلك ضئيلة إذا قورنت بالاحتياجات التمويلية لهم، كما أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح لعدم وجود النظام الائتمانى المناسب للاقراض والسداد على حد سواء.

وكنتيجة لهذه التجربة فقد إتجهت الحكومة إلى تأسيس بنك خاص يضطلع إلى جانب مزاولة الأنشطة المصرفية بأعمال البنوك المركزية ويكون بمثابة بنك للحكومة، ومن ثم أنشئ البنك الأهلى المصرى، ولقد تضمن النظام الأساسي للبنك الكثير من الوظائف من بينها توجيه الائتمان فى مصر وإقراض الزراع برهن حيازى أو بدون رهن قروضا قصيرة الأجل للنفقات الزراعية، وتدبير إحتياجاتهم من البذور والأسمدة وغيرها، ولقد بدأ بالفعل منذ عام ١٨٩٩ فى الاضطلاع بهذه المهمة، وخلال هذه الفترة كذلك تدخلت الحكومة لدعم عملية الائتمان الزراعى فقدمت للبنك الأهلى ربع مليون جنيه للاستمرار فى تقديم السلف الزراعية.

ومما يؤخذ على الائتمان فى كل هذه الفترة أنه كان يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق الربح بغض النظر عن تنمية النشاط الزراعى وسد إحتياجاته التمويلية، بالاضافة إلى تسهيل سيطرة الدول الأجنبية على القطاع الزراعى والتحكم فى إنتاجه(١).

١-٣ الائتمان الزراعى فى القرن الحالى:

١-٣-١ البنك الزراعى المصرى ١٩٠٢ - ١٩٣٦:

تبين للبنك الأهلى من خلال تجربته السابقة فى مجال منح السلف الزراعية زيادة الطلب على هذه السلف، فشجع من جانبه قيام أول بنك متخصص لتمويل العمليات الزراعية، وقد صادف ذلك رغبة الحكومة فى تشجيع ودعم الائتمان الزراعى، فقبلت ضمان حد أدنى لأرباح أسهم ذلك البنك، ومن ثم فقد أنشئ البنك الزراعى المصرى عام ١٩٠٢، بهدف مساعدة صغار الملاك حيث كان البنك يقدم السلف الزراعية المحددة القيمة والتى زادت من ٣٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه . ولقد زاد رأسمال البنك من حوالى ١ر٢ مليون جنيه إسترلينى إلى حوالى ٢ر٧ مليون جنيه إسترلينى، كما بلغت قيمة السندات التى أصدرها حوالى ٦ر٨ مليون جنيه.

ولقد كان الاقبال متزايد على قروض البنك حيث زادت من حوالى ٢ر٢ مليون جنيه فى العام الأول من نشاطه إلى حوالى ٧ر٠ مليون جنيه عام ١٩١٢/١١، وعلى الرغم من النجاح الذى حققه ذلك البنك فإنه لم يكتب له الاستمرار، فالمزارعون لم يحسنوا إستخدام القروض التى حصلوا عليها من البنك، كما أن الكساد النسبى الذى ساد مصر عام ١٩١١ أدى إلى عجز المقترضين عن السداد، فاضطر البنك إلى إتخاذ إجراءات نزع الملكية، الأمر الذى إضطرت معه الحكومة إلى إصدار قانون الخمسة أفدنة عام ١٩١٣ والذى يقضى بعدم نزع ملكية أقل من خمسة أفدنة، ومن هنا بدأ نشاط البنك فى الانحصار وإنخفضت القروض التى يقدمها من حوالى ٧ مليون جنيه عام ١٩١٢/١١ حتى بلغت حوالى ٥٩٧ ألف جنيه عام ١٩٣٢/٣١، وتوقف البنك عن مزاولة نشاطه فى نهاية السنة المالية ١٩٣٦.

---

(١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى "دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مشروعات التنمية" مؤتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر، نقابة التجاريين، القاهرة، مارس ١٩٨١.

ولقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة للبنك ثلاثة ملايين فى السنة الأولى، ومليون جنيه فى كل من السنوات الثلاث التالية، على أن تحصل الحكومة على فائدة تقل ٢٪ عن فائدة الاقراض للجمعيات التعاونية ولاتزيد عن ٢ ١/٢ ٪، حيث وفت الحكومة بالتزاماتها.

* أن توافق الحكومة على عقد تأسيس البنك وأن ينص فيه بوجه خاص على:
  - أن تمثل الحكومة فى مجلس إدارة البنك بنسبة لاتقل عن حصتها فى رأس المال.
  - أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتدب أو من يعهد إليه بإدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء.
  - لايجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل فى عقد تأسيس البنك يجب إعتماده بمرسوم.

* يجوز للحكومة أن تطلب إعادة النظر فى أى قرار تراه معرضا مصالح البنك للخطر، وذلك وفق للاجراءات الواردة فى هذا المرسوم.
* تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الادارى.

وهكذا يكون المرسوم السابق قد حقق عدة أغراض أساسية فى مقدمتها قيام مؤسسة قوية للائتمان الزراعى بما يخدم تنمية قطاع الزراعة ككل، كما أعطى الحكومة دورا أساسيا فى إدارة وتوجيه ومراقبة نشاط ذلك البنك، بالاضافة إلى منح البنك عدد من المزايا التى تدعم نشاطه وتساعده على الاستمرار فى أداء مهامه.

ولقد تأسس بالفعل بنك التسليف الزراعى المصرى فى يوليو ١٩٣١ كشركة مساهمة برأسمال قدره مليون جنيه، تمتلك الحكومة المصرية نصفها وتمتلك مجموعة بنوك تجارية ومنشآت مالية أخرى نصفها الأخر، حيث حدد نظام الشركة مقرها وأجلها ونظام إدارتها وغير ذلك، وعلى وجه الخصوص العمليات المنوط بالبنك القيام بها والتى جاءت مطابقة لما ورد فى المرسوم بقانون الخاص بالترخيص للحكومة بالمشاركة فى إنشاء البنك، وقد تم توسيع قاعدة عمليات البنك بموجب المرسوم الصادر عام ١٩٣٩، حيث نص ذلك المرسوم على السماح للبنك فى القيام بكل مايتصل بالذات أو بالوساطة فيمايلى: التسليف الزراعى، خدمة النظام التعاونى، خدمة الاقتصاد الزراعى، وعلى هذا يمكن إجمالى وظائف البنك خلال تلك الفترة فى الوظائف الرئيسية التالية:

أ- منح الائتمان بإقراض صغار الزراع ومتوسطيهم والجمعيات التعاونية كافة أنواع القروض سواء من حيث أجالها أو أغراض إستخدامها أو الشكل الذى تقدم به، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من قروض بنك التسليف الزراعى خلال تلك الفترة:

* قروض قصيرة الأجل: حيث نص على ألا تتجاوز مدتها ١٤ شهرا أى أنها من حيث العرف الائتمانى لاتعتبر قروضا قصيرة الأجل لأنها تزيد عن سنة، وكانت هذه القروض تقدم لخدمة غرضين:

وهكذا برزت الحاجة أكثر إلى نظام إئتمانى متكامل لتمويل الأنشطة الزراعية، وظهرت فكرة إنشاء مصرف خاص لذلك، ولقد شكلت لجنة لهذا الغرض سميت بالمجلس الاقتصادى، حيث صدر بناء على توصيات هذه اللجنة مرسوم بقانون عام ١٩٣٠ بالترخيص للحكومة بأن تشترك فى تأسيس شركة مساهمة مصرية لاقامة بنك زراعى لتحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئ الاحتياطى الزراعى.

١-٣-٣ إقامة بنك متخصص للائتمان الزراعى ١٩٣١ - ١٩٩٥:

مرت عملية إقامة بنك متخصص للائتمان الزراعى بغض النظر عن مسماه بعده مراحل شهد خلالها البنك تغيرات عديدة سلبا وإيجابا فيما يتعلق بتمويل الأنشطة الزراعية، نوجزها فيما يتعلق بالائتمان الزراعى من تطور على النحو التالى:

١- بنك التسليف الزراعى المصرى ١٩٣١ - ١٩٤٧:

رخص المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ للحكومة بأن تشترك فى إنشاء شركة مساهمة مصرية لانشاء بنك زراعى، وأن يكون إشتراك الحكومة بالاكتتاب فى أسهم ذلك البنك بما لايزيد عن قيمة نصف رأس المال وعلى ألا تتجاوز قيمة ذلك الاكتتاب مليون جنيه، ولقد حدد المرسوم المذكور مهام ذلك البنك فيما يلى:

أ - التسليف لنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الألات الزراعية والماشية ولاصلاح الأراضى.

ب - التسليف على المحصولات.

ج - تقديم السلفيات للجمعيات التعاونية.

د - بيع الأسمدة والبذور لأجل.

هـ - المساعدة على إيجاد المنشأت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وإنتشارها.

بالاضافة إلى مساهمة الحكومة فى رأس مال البنك فإن المرسوم المذكور قد تضمن الكثير من المواد التى تهدف إلى تشجيع إقامة ذلك البنك ودعم نشاطه وحمايته، حيث قضى بمايلى:

- يرخص للحكومة بأن تضمن للأسهم المكونة لرأس المال الأصلى للبنك ربحا قدره ٥٪ من قيمتها الاسمية.
- أن تقدم قروضا للبنك فى حدود ٦ مليون جنيه لاتسدد إلا عند تصفية البنك ويحدد سعر الفائدة الخاص بها بالاتفاق بين الحكومة والبنك.

ولقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة للبنك ثلاثة ملايين فى السنة الأولى، ومليون جنيه فى كل من السنوات الثلاث التالية، على أن تحصل الحكومة على فائدة تقل ٢٪ عن فائدة الاقراض للجمعيات التعاونية ولاتزيد عن ٢ ١/٢ ٪، حيث وفت الحكومة بالتزاماتها.

* أن توافق الحكومة على عقد تأسيس البنك وأن ينص فيه بوجه خاص على:
  - أن تمثل الحكومة فى مجلس إدارة البنك بنسبة لاتقل عن حصتها فى رأس المال.
  - أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتدب أو من يعهد إليه بادارة البنك بقرار من مجلس الوزراء.
  - لايجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل فى عقد تأسيس البنك يجب إعتماده بمرسوم.

* يجوز للحكومة أن تطلب إعادة النظر فى أى قرار تراه معرضا مصالح البنك للخطر، وذلك وفق للاجراءات الواردة فى هذا المرسوم.
* تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الادارى.

وهكذا يكون المرسوم السابق قد حقق عدة أغراض أساسية فى مقدمتها قيام مؤسسة قوية للائتمان الزراعى بما يخدم تنمية قطاع الزراعة ككل، كما أعطى الحكومة دورا أساسيا فى إدارة وتوجيه ومراقبة نشاط ذلك البنك، بالاضافة إلى منح البنك عدد من المزايا التى تدعم نشاطه وتساعده على الاستمرار فى أداء مهامه.

ولقد تأسس بالفعل بنك التسليف الزراعى المصرى فى يوليو ١٩٣١ كشركة مساهمة برأسمال قدره مليون جنيه، تمتلك الحكومة المصرية نصفها وتمتلك مجموعة بنوك تجارية ومنشآت مالية أخرى نصفها الأخر، حيث حدد نظام الشركة مقرها وأجلها ونظام إدارتها وغير ذلك، وعلى وجه الخصوص العمليات المنوط بالبنك القيام بها والتى جاءت مطابقة لما ورد فى المرسوم بقانون الخاص بالترخيص للحكومة بالمشاركة فى إنشاء البنك، وقد تم توسيع قاعدة عمليات البنك بموجب المرسوم الصادر عام ١٩٣٩، حيث نص ذلك المرسوم على السماح للبنك فى القيام بكل مايتصل بالذات أو بالوساطة فيمايلى: التسليف الزراعى، خدمة النظام التعاونى، خدمة الاقتصاد الزراعى، وعلى هذا يمكن إجمالى وظائف البنك خلال تلك الفترة فى الوظائف الرئيسية التالية:

أ- منح الائتمان بإقراض صغار الزراع ومتوسطيهم والجمعيات التعاونية كافة أنواع القروض سواء من حيث أجلها أو أغراض إستخدامها أو الشكل الذى تقدم به، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من قروض بنك التسليف الزراعى خلال تلك الفترة:

* قروض قصيرة الأجل: حيث نص على ألا تتجاوز مدتها ١٤ شهرا أى أنها من حيث العرف الائتمانى لاتعتبر قروضا قصيرة الأجل لأنها تزيد عن سنة، وكانت هذه القروض تقدم لخدمة غرضين:

- قروض مستلزمات الانتاج كالتقاوى والبذور والأسمدة وهى قروض عينية.
- قروض محاصيل وتقدم للمزارعين للانفاق على المحصول حتى يتم حصاده، وهى قروض نقدية.

* قروض متوسطة الأجل: وهى القروض التى يتراوح أجلها مابين أكثر من عام وحتى خمسة أعوام، وتوجه عادة لشراء الألات والماشية وإجراء التحسينات فى مشروعات الرى والصرف.
* قروض طويلة الأجل: وهو التى يصل أجلها لأكثر من عشر سنوات وتستخدم عادة فى العمليات الرأسمالية كاستصلاح الأرض وإقامة منشأت الرى والصرف وإقامة المنشأت الزراعية وغير ذلك.

ب - الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى بيعا وشراء لكافة المزارعين بالنقد وبالأجل.
ج - تمويل الجمعيات التعاونية: حيث تضمنت مهام البنك تقديم القروض والسلفيات المختلفة الأجل للجمعيات التعاونية، والقيام بكافة العمليات المصرفية التى تحتاجها هذه الجمعيات.

ولقد بدأ البنك أعماله بنجاح ملموس وكان إقبال المقترضين عليه شديد وجرى العمل على أن تمنح الجمعيات التعاونية معدل فائدة يقل ب ٢٪ عن الفائدة التى تمنح للأفراد، ولقد زادت القروض التى قدمها بنك التسليف الزراعى المصرى خلال السنوات الأولى لبدء نشاطه من حوالى ٢ر٢ مليون جنيه عام ١٩٣٢/٣١ إلى حوالى ٤ر٥ مليون جنيه عام ١٩٤٦، ومع هذا يؤخذ على نظام الائتمان الذى كان البنك يعمل على أساسه خلال تلك الفترة بعض المآخذ أهمها:

أ- قصر السلف النقدية للخدمة على الجمعيات التعاونية وصغار الملاك الذين لاتتجاوز ملكيتهم ٣٠ فدان، ويعنى ذلك عدم منح هذه السلف لمتوسطى وكبار الملاك لما فى ذلك من منافسة للبنوك التجارية فى عمليات الاقراض.
ب - أن البنك لم يكن يقدم أى قروض نقدية للمستأجرين إلا بضمان الملاك، الأمر الذى جعلهم مرتبطين بهم وغير قادرين على التصرف بدونهم.

وعلى الرغم من أن بنك التسليف الزراعى المصرى قد ميز التعاونيات عن الأفراد فى معاملاته إلا أنه لم يكن بنكا للتعاون، وكانت هناك الكثير من الملاحظات على نظام العمل بالبنك من جانب المهتمين بالنشاط التعاونى أهمها فيما يتعلق بالائتمان الزراعى أن البنك يفضل التعامل مع الزراع مباشرة على التعامل مع الجمعيات التعاونية، لأن المزايا التى يقدمها للتعاونيات تقلل من أرباحه عما لو تعامل مع الأفراد.

وإن كان تطور نسبة السلف التى منحها البنك للتعاونيات الزراعية كانت فى تزايد بمعدلات تفوق معدلات تطور السلف الممنوحة للأفراد، فبينما زادت السلف المقدمة للتعاونيات من حوالى ١١٥ ألف جنيه عام ١٩٣٢/٣١ إلى حوالى ١١٨٣ ألف جنيه عام ١٩٤٦ بمعدل زيادة سنوى مركب حوالى ١٨٪ سنويا، فإن السلف المقدمة للأفراد زادت من حوالى ٢ر١ مليون جنيه إلى حوالى ٤ر٢ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى مركب نحو ٥٪ سنويا خلال نفس الفترة، وبينما زادت نسبة السلف المقدمة للتعاونيات من نحو ٢ر٥٪ إلى نحو ٩ر٢١٪ من إجمالى السلف التى قدمها البنك، فإن نسبة السلف المقدمة للأفراد قد إنخفضت من نحو ٨ر٩٤٪ إلى نحو ١ر٧٨٪ خلال نفس الفترة.

ويوضح الجدول التالى تطور السلف التى قدمها البنك خلال تلك الفترة لكل من الأفراد والتعاونيات ونسبة كل منهما لاجمالى السلف ومعدل النمو السنوى لكل منها:

جدول رقم(١)

تطور السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى

السنة	سلف التعاونيات		سلف الأفراد		إجمالى السلف ألف جنيه
	القيمة ألف جنيه	٪	القيمة ألف جنيه	٪	
١٩٣٢/٣١	١١٥	٥ر٢	٢٠٧٧	٨ر٩٤	٢١٩٢
١٩٣٦	٨٥١	٦ر١٩	٣٤٨٦	٤ر٨٠	٤٣٣٧
١٩٤١	١٠٦٨	٩ر٢١	٣٨٠٢	١ر٧٨	٤٨٧٠
١٩٤٦	١١٨٣	٩ر٢١	٤٢٢٨	١ر٧٨	٥٤١١
معدل النمو السنوى	٢ر١٨٪		٢ر٥٪		٦ر٧٪

المصدر: أحمد محمد أبو الغار - مرجع سابق ص ٢٣٧.

٢ بنك التسليف الزراعى والتعاونى ١٩٤٨ - ١٩٦٤:

ولقد أسفرت جهود المهتمين بالنشاط التعاونى عن موافقة الحكومة على إقامة بنك التعاون العام، حيث صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بإعتباره جمعية تعاونية مالية عامة ونشر نظامه فى أوائل عام ١٩٤٦، ولكن إتضح للحكومة بعد ذلك أنه من غير المعقول أن تدعم بنكين يضطلعان بنفس المهمة وسوف يكونان متنافسين، الأمر الذى يعنى أن ماسيحققه أحدهما من أرباح سوف تكون على حساب البنك الأخر، وهكذا إنتهت الاتصالات التى جرت بين وزارة الشئون الاجتماعية بإعتبارها المسئولة عن التعاونيات وبين وزارة المالية عن غض النظر عن إقامة بنك للتعاون مع تعديل نظام بنك التسليف الزراعى المصرى ليصبح بنكا للتسليف الزراعى والتعاونى، وصدر بذلك القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٨ حيث تضمن التعديلات التالية لتحقيق عملية التحول هذه:

أ- تعديل إسم بنك التسليف الزراعى المصرى ليصبح بنك التسليف الزراعى والتعاونى، وزيادة رأسماله من مليون إلى مليون ونصف جنيه، ساهمت الحكومة بنصف الزيادة لتستمر حصتها نصف رأس مال البنك، كما ساهمت الجمعيات التعاونية بنصف الزيادة البا[illegible] وبذلك تم تمثيل التعاونيات فى مجلس إدارة البنك بستة اعضاء ثلاثة منهم تنتخبهم الجمعية العمومية السنوية للجمعيات التعاونية والثلاثة الأخرين تعينهم الحكومة منهم إثنين بحكم وظائفهم.

ب- تعديل نظام البنك فيما يتعلق بنطاق معاملاته بحيث يقدم الائتمان إلى مختلف أنواع الجمعيات التعاونية غير الزراعية بالاضافة إلى كل الأنشطة الزراعية.

ج- أن يتولى البنك كافة الأعمال المصرفية التى تتطلبها معاملات الجمعيات التعاونية والتى كانت تتم عن طريق البنوك التجارية، كما هو الحال بالنسبة لفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان وتحصيل الشيكات والكمبيالات وغير ذلك.

ولقد تم إعتبارا من العام التالى مباشرة وضع القواعد والأسس التى تكفل إضطلاع البنك بهذه المهام، وجرى إتخاذ المزيد من الخطوات نحو تحويل البنك إلى بنك تعاونى كامل، ومنذ بداية عام ١٩٥٢ توالت الاجراءات لتحقيق ذلك، حيث أقر مجلس الادارة تقريرا تضمن:

* قصر ملكية الأسهم فى رأس مال البنك على الحكومة والجمعيات التعاونية.
* جواز تعامل البنك مع كبار المزارعين مباشرة مع رفع سعر الفائدة بالنسبة لهم.
* قصر تعامل البنك مع المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية.

فيما يتعلق بقصر ملكية أسهم رأس المال على الحكومة والجمعيات التعاونية، فقد بدأت الجمعيات التعاونية فى شراء الكثير من أسهم البنوك المساهمة فى البنك حتى تم تأميمه فى عام ١٩٦١، أما فيما يتعلق بتعامل البنك مع كبار المزارعين مباشرة بفائدة أعلى فإن قوانين الاصلاح الزراعى قد قضت على الملكيات الكبيرة، كما إستهدف ربط كل المزارعين بجمعياتهم التعاونية بالقرية.

وفيما يتعلق بقصر تعامل البنك مع المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية فإنه إعتبارا من عام ١٩٥٧ بدأ تنفيذ نظام الائتمان الزراعى التعاونى، وأصبح تعامل كل المزارعين قاصرا على الجمعيات التعاونية إعتبارا من عام ١٩٦٢. ويمكن إجمالى أركان ذلك النظام فيما يلى:

أ- حصر حيازات أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية حصرا دقيقا وقيدهم فى سجل خاص، بحيث يحصل كل مزارع على إحتياجاته الفعلية من القروض، وإلا يتم التعامل الائتمانى من قبل البنك مع الزراع مباشرة ولكن من خلال الجمعية، على أن يتولى مندوب البنك إعتماد طلبات القروض بالقرية.

ب- يقوم البنك بتقديم القروض العينية والنقدية على السواء بمقر الجمعية حيث توزع بمعرفة مندوب البنك، حيث تتولى الجمعيات إيجاد المكان المناسب لذلك.

ج- تتولى كل جمعية إمساك سجل حسابات الأعضاء بينما يمسك البنك حسابا إجماليا لكل جمعية وأهم ماتميزه نظام الائتمان الزراعى التعاونى هو أنه لايتوقف عند حد الاقتراض بل يمتد إلى مراحل الارشاد والتسويق والتصنيع، بالاضافة إلى تمكين صغار المزارعين، الذين لاتزيد حيازتهم عن ثلاثين فدانا، وخصوصا المستأجرين من الحصول على كافة الخدمات اللازمة لزراعتهم مع الاكتفاء بالحصول فقط كضمان لقروض المستأجرين.

ولقد بدأ تنفيذ ذلك النظام بالتدريج على عدة مراحل على مدى الفترة ١٩٥٧/١٩٦٠، حيث تتمثل أهدافه فيما يتعلق بالائتمان الزراعى فيمايلى:

١- زيادة الانتاج عن طريق منح السلف الزراعية بكافة أنواعها.

٢- تسهيل التوسع فى الخدمة الآلية.

٣- تصنيع المنتجات الزراعية.

٤- التسويق التعاونى للمحاصلات الزراعية.

وخلاصة القول أن الحكومة آنذاك قد إعتبرت ذلك النظام أحد الانجازات الهامة لثورة يوليو وأنه آداه تخليص الفلاح المصرى من الاستغلال والابتزاز بالاضافة إلى تحقيق العدالة والمساواة ورفع مستوى معيشة الريف المصرى إقتصاديا وإجتماعيا.

ولقد بلغ إجمالى السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى والتعاونى حوالى ٧ر٤ مليون جنيه عام ١٩٤٨، وأخذت فى التزايد المستمرمن عام لآخر حتى بلغت حوالى ٥٩ر٦ مليون جنيه عام ١٩٦٤/٦٣، أى أن قيمة السلف التى قدمها البنك خلال هذه الفترة قد تضاعفت لأكثر من ثمانية مرات، وأنها قد تزايدت بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٢١٪ سنويا.

ولقد بلغت قيمة سلف التعاونيات حوالى ١ر٩ مليون جنيه عام ١٩٤٨، أو مايعادل نحو ٢٥٪ من إجمالى السلف التى قدمها البنك، ولقد أخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٥٩ر٦ مليون جنيه عام ١٩٦٤/٦٣، أى أنها قد تزايدت إلى نحو ٣٢ مرة خلال هذه الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لها نحو ٣٧٪ سنويا، وأصبحت تمثل ١٠٠٪ من السلف التى يقدمها البنك إعتبارا من عام ١٩٦٣/٦٢.

ولقد بلغت سلف الأفراد حوالى ٥ر٥ مليون جنيه عام ١٩٤٨، أو مايعادل نحو ٧٥٪ من إجمالى السلف التى قدمها البنك فى ذلك العام، وأخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٩ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٥٤، وان كانت نسبتها إلى إجمالى السلف قد انخفضت من ٧٩٪ فى العامين السابقين إلى ٧٤٪ فى ذلك العام، وأخذت قيمة سلف الأفراد ووزنها النسبى فى التناقص من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٦١، أو مايعادل نحو ٤٪ فقط من إجمالى السلف التى قدمها البنك ذلك العام، وإعتبارا من العام التالى توقف البنك عن تقديم السلف للأفراد فى إطار نظام الائتمان الزراعى التعاونى الذى طبق آنذاك.

ويوضح الجدول رقم(٢) تطور السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى التعاونى خلال الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٤/٦٣.

جدول رقم(٢)

تطور السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى التعاونى

السنة	سلف التعاونيات			سلف الأفراد			الاجمالى	
	الف جنيه	التطور	٪	الف جنيه	التطور	٪	الف جنيه	التطور
١٩٤٨	١٨٨١	١٠٠	٢٥	٥٥١٥	١٠٠	٧٥	٧٣٩٦	١٠٠
١٩٥٠	٢٩٠٧	١٥٥	٢١	١٠٦٥٥	١٩٣	٧٩	١٣٥٦٣	١٨٣
١٩٥٢	٣٤٠٠	١٨١	٢١	١٢٥٦١	٢٢٨	٧٩	١٥٩٦٠	٢١٦
١٩٥٤	٤٥٤٩	٢٤٢	٢٦	١٢٨٩٩	٢٣٤	٧٤	١٧٤٤٨	٢٣٦
١٩٥٦	٦٧٢٩	٣٥٨	٣٦	١١٩٦٦	٢١٧	٦٤	١٨٦٩٥	٢٥٣
١٩٥٧	٨٥١٨	٤٥٣	٤٢	١١٨١١	٢١٤	٥٨	٢٠٣٢٩	٢٧٥
١٩٥٨	١٢٢٨٦	٦٥٣	٥٠	١٢١٨٩	٢٢١	٥٠	٢٤٤٧٥	٣٣١
١٩٥٩	٢٠٥٨٩	١٠٩٥	٧٠	٨٨٢٤	١٦٠	٣٠	٢٩٤١٣	٣٩٨
١٩٦٠	٣٠٧٧٦	١٦٣٦	٨٤	٥٨٩٥	١٠٧	١٦	٣٦٦٧١	٤٩٦
١٩٦١	٣٧٨٤٩	٢٠١٢	٩٦	١٥٩٨	٢٩	٤	٣٩٤٤٧	٥٣٣
٦٣/٦٢	٥٣٩٩٥	٢٨٧١	١٠٠	–	–	–	٥٣٩٩٥	٧٣٠
٦٤/٦٣	٥٩٥٥٣	٣١٦٦	١٠٠	–	–	–	٥٩٥٥٣	٨٠٥
معدل النمو	٪٣٧			–			٪٢١	

المصدر: أحمد محمد أبو الغار - مرجع سابق ص ٢٢٧ ؛ مراد محمد على وعبد الحكيم شطا مرجع سابق ص ٣١٤، ٣٣٤، ٣٤٥.

ويتضح من الجدول السابق أن هناك طفرة كبيرة فى مقدار السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى والتعاونى عام ١٩٦٣/٦٢، حيث زادت من حوالى ٣٩٫٥ مليون جنيه عام ١٩٦١ إلى حوالى ٥٤٫٥ مليون جنيه عام ١٩٦٣/٦٢، أى أنها قد تضاعفت لنحو ١٣٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٦١، ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة البنك فى التوسع الشديد فى منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها وإلغاء الفائدة على قروضه إعتبارا من عام ١٩٦١، حيث أدى ذلك بدرجة أو بأخرى إلى تبديد أموال البنك فى أغراض لاتتعلق بتمويل الزراعة أو حتى تسويق منتجاتها، ولكن إتجهت هذه الأموال إلى شراء الأراضى وتحسينها وإمتلاك الآلات الزراعية وغير ذلك(١).

---

(١) د. فؤاد مرسى "التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ١٩٦٠ - ١٩٧٥" المعهد العربى للتخطيط بالكويت، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٩٩.

٣ـ المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ١٩٦٤/١٩٧٦

وفى ظل السياسة الاقتصادية العامة للدولة وفى إطار إشراك هيئات الحكم المحلى فى تحقيق المعدلات المستهدفة فى خطط التنمية الشاملة، فقد تم إنشاء المؤسسات العامة النوعية، وتم تحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى، حيث يشرف عليها وزير الزراعة، كما تم تحويل فروع البنك فى المحافظات إلى بنوك التسليف الزراعى وحولت التوكيلات التى كانت بالمراكز الادارية إلى فروع لهذه البنوك. ولقد أعطى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ للمؤسسة والشركات التابعة لها (بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات) نفس الحقوق والامتيازات المقررة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى التى تضمنها القانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاءه والتى سبق التعرض لها، كما نص قانون تحويل البنك إلى مؤسسة عامة على أن بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات هى شركات مساهمة تتولى عمليات الائتمان الزراعى والتعاونى فى المحافظات طبقا للسياسة التى ترسمها مجالس إدارتها فى نطاق التخطيط المركزى الذى ترسمه المؤسسة، وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها، ولها إستقلالها فى العمل عن المؤسسة والشخصية الاعتبارية المستقلة.

وأعمالا لنصوص ذلك القانون فقد تم إشهار ١٧ بنكا فى سبعة عشر محافظة على أساس إنها المحافظات الزراعية، حيث قامت المؤسسة بإقرار نظام موحد لكل هذه البنوك، أما محافظات القاهرة والاسكندرية والوادى الجديد ومطروح والتى رؤى أن سكانها لايعملون بالزراعة فقد أنشئت فيها فروع للمؤسسة. وهكذا إستهدف ذلك التحول مشاركة مؤسسة وبنوك الائتمان الزراعى والتعاونى فى تخطيط وتنفيذ الائتمان الزراعى، حيث يقدر لكل بنك مبلغ من الأموال للائتمان العينى والنقدى يتولى بدوره وضع خطة إقليمية لتوزيعه فى ظل الأوضاع القائمة لقطاع الزراعة بالمحافظة. وتمثل خطط المؤسسة والبنوك مجتمعة الخطة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى، حيث يبدأ تنفيذها بعد إعتمادها من وزير الزراعة قبل بداية العام المالى.

ويمكن إجمالى مهام المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وبنوك المحافظات فيما يتعلق بالائتمان الزراعى، بالاضافة إلى الوظائف المنصوص عليها فى قوانين إنشاء وتأسيس بنك التسليف الزراعى، فى التخطيط المركزى للائتمان الزراعى من خلال المؤسسة وتنفيذ خطة ذلك الائتمان من خلال بنوك المحافظات، بالاضافة إلى تولى المؤسسة تدبير الاحتياجات التمويلية النقدية اللازمة لخطة الائتمان الزراعى بما يكفل تحقيق السيولة الكافية لتنفيذها، وكذلك توفير مستلزمات الانتاج الزراعى والحيوانى.

ولقد بلغ إجمالى القروض التى قدمتها المؤسسة عام ١٩٦٥/٦٤ حوالى ٥ر٦٥ مليون جنيه، أخذت بوجه عام فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٤ر٨٦ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ وكما سبق القول يمكن إرجاع ذلك إلى سياسة تشجيع الائتمان الزراعى ومنح قروض البنك دون فوائد، ولكن عندما أعيدت الفائدة على قروض البنك عام ١٩٦٧ (٤) إنخفضت القروض التى منحتها المؤسسة إلى حوالى ٦ر٧٨ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ ثم إلى ٨ر٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨، ثم أخذ حجم القروض فى التزايد والتناقص من عام لآخر مع الاتجاه نحو الزيادة حتى بلغت القروض حوالى ٨١ مليون جنيه عام ١٩٧٥، ولكنها زادت بصورة كبيرة فى العام التالى ١٩٧٦ حتى بلغت حوالى ٤ر١٢٢ مليون جنيه.

من جهة أخرى فإن قيمة الائتمان الذى قدمته المؤسسة كان فى تذبذب مستمر من عام لآخر مابين التزايد والتناقص، حيث إنخفض فى كل من ٥ سنوات من إثنا عشر عاما عما كان عليه فى كل من السنوات السابقة عليها.

ويوضح الجدول رقم (٣) تطور إجمالى حركة القروض التى قدمتها المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى خلال الفترة من ٦٥/٦٤ حتى ١٩٧٦.

---

(٤) المرجع السابق.

جدول رقم(٣)

بيان إجمالى القروض التى قدمتها المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى

السنوات	إجمالى القروض مليون جنيه	التطور ٦٥/٦٤ = ١٠٠	الزيادة(النقص) السنوى	
			مليون جنيه	٪
٦٥/٦٤	٦٥ر٥	١٠٠	-	-
٦٦/٦٥	٧٩ر٥	١٢١	١٤	٢١ر٤
٦٧/٦٦	٨٦ر٤	١٣٢	٩ر٦	١٢ر١
٦٨/٦٧	٧٨ر٦	١٢٠	(٧ر٨)	(٩ر)
٦٩/٦٨	٦٨ر٨	١٠٥	(٩ر٨)	(١٢ر٥)
٧٠/٦٩	٨٠ر٩	١٢٤	١٢ر١	١٧ر٦
٧١/٧٠	٧٦ر٩	١١٧	(٤ر)	(٤ر٩)
٧٢/٧١	٨٨ر	١٣٤	١١ر١	١٤ر٤
٧٣/٧٢	٥٧ر١	١١٥	(١٢ر٩)	(١٤ر٧)
٧٤/٧٣	٨٣ر٧	١٢٧	٨ر٦	١١ر٥
١٩٧٤	٨٠ر٥	١٢٣	(٣ر٢)	(٣ر٨)
١٩٧٥	٨٠ر٧	١٢٣	٢ر-	٢ر٠
١٩٧٦	١٢٢ر٤	١٨٧	٤١ر٧	٥١ر٩

المصدر:
مراد محمد على وعبد الحكيم شطا - مرجع سابق ص ص ٣٤٥، ٣٦٨.

ومما تجدر الاشارة إليه أن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها قد إستمرت فى التوسع فى منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها، حتى تم إعادة الفائدة على قروض البنك فى عام ١٩٦٧، ولقد الغيت المؤسسة بصدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥(١)

٤_ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى:

ومنذ أواخر عام ١٩٧٦ تم تحويل المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى إلى هيئة عامة قابضة لها شخصية إعتبارية مستقلة بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦(٢) تحت مسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى "تكون تبعيته لوزير الزراعة، وتتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات البنك المذكور وتسمى "بنوك التنمية الزراعية" وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها، واجاز القانون لهذه البنوك إنشاء وحدات تابعة لها فى المدن والقرى تسمى بنوك القرى.

ولقد حدد القانون السابق مهام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى:

أ) التخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتمويل التعاونى على مستوى الجمهورية.

ب) متابعة برامج الائتمان الزراعى ورقابة تنفيذه فى إطار السياسة العامة للدولة.

ج) العمل على تمويل الائتمان الزراعى وتوفير كافة مستلزمات الانتاج ووضع سياسة توزيعها.

د) وضع سياسة دعم المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون.

هـ) تقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات مختلف الجمعيات التعاونية.

و) القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد والتصدير فى مجالات نشاط البنك.

كما حدد القانون المهمة الرئيسية لبنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات وفروعها وبنوك القرى ووحدات البنك الرئيسى فى تنفيذ أغراضه، ولها بصفة خاصة:

أ) اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من المنشآت التى تعمل فى التنمية الزراعية وتأسيسها والمشاركة فيها.

ب) اقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

ج) القيام بالعمليات المصرفية التى تخدم أغراض الجمعيات التعاونية وأعضائها وقبول ودائعهم.

د) خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام.

هـ) خلق ونشر الوعى الادخارى المحلى من أجل التنمية المحلية.

---

(١) الجريدة الرسمية فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٥ ـ العدد ٣٨.

(٢) الجريدة الرسمية فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ ـ العدد ٣٧ مكرر.

وكذلك حدد القانون موارد البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فيما يلى:

أ) حصيلة أوجه النشاط التى يباشرها.

ب) حصيلة مايتقرر اصداره من سندات ومايبرم من قروض.

ج) ماقد تخصصه له الدولة سنويا من مبالغ فى الموازنة العامة.

د) حصيلة مايبرمه من قروض مع البنوك والمنشآت الأجنبية والهيئات الدولية.

هـ) صافى أرباح البنوك التابعة له بعد إقتطاع ماتقرر تكوينه من احتياطيات ومخصصات.

ولقد بلغ إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ١٩٧٨/٧٧ حوالى ١٥١ مليون جنيه وأخذت فى التزايد من عام لأخر حتى بلغت حوالى ٤ر٥ مليار جنيه عام ٩٣/٩٢، وهكذا إتجهت قيمة القروض التى قدمها البنك على مدى ستة عشر عاما منذ عام ١٩٧٨/٧٧ وحتى عام ١٩٩٣/٩٢ نحو التزايد المستمر، وان إنخفضت قليلا فى كل من عامى ٨٨/٨٧، ١٩٩٢/٩١ عما كانت عليه فى كل من العامين السابقين عليهما، حيث تضاعفت قيمة القروض السنوية التى يقدمها البنك نحو ٣٠ ضعفا عام ١٩٩٣/٩٢ عما كانت عليه عام ١٩٧٨/٧٧، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب للزيادة فى قيمة قروض البنك خلال تلك الفترة نحو ٤ر٢٥٪ سنويا، وهذا يعنى أن هناك زيادة حقيقية فى قيمة القروض التى يقدمها البنك حتى لو أفترض أن متوسط معدل التضخم السنوى المركب خلال هذه الفترة ١٥٪ سنويا.

ولقد أمكن تقسيم القروض التى قدمها البنك إلى مجموعتين رئيسيتين هما القروض الزراعية(قروض الانتاج النباتى) والقروض الاستثمارية، ولقد كانت القروض الزراعية أكثر وزنا من القروض الاستثمارية خلال السنوات الأربع ٧٨/٧٧ - ١٩٨١/٨٠، حيث بلغت نحو ٨٨٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ١٩٧٨/٧٧، ولكن هذه النسبة أخذت فى التناقص حتى بلغت نحو ٥٧٪ عام ١٩٨١/٨٠ ثم إلى نحو ٤٥٪ فى العام التالى، ثم استمرت فى التناقص حتى بلغت نحو ٢٧٪ فقط عام ١٩٨٦/٨٥، ثم زادت بعد ذلك من عام لأخر حتى وصلت إلى نحو ٤٠٪ عام ١٩٩٢/٩١. وفى المقابل فان نسبة القروض الاستثمارية لاجمالى القروض قد زادت من نحو ١٢٪ عام ١٩٧٨/٧٧ حتى بلغت نحو ٧٣٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ١٩٨٦/٨٥، ولكنها إنخفضت بعد ذلك حتى بلغت نحو ٦٠٪ عام ١٩٩٢/٩١.

وكذلك أمكن تقسيم القروض الاستثمارية إلى قروض قصيرة الأجل (أقل من سنة)وقروض متوسط وطويلة الأجل(مازاد عن سنة)، حيث زادت القروض قصيرة الأجل من حوالى ١٤ مليون جنيه عام ٧٨،٧٧ حتى بلغت حوالى ٨ر١ مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، أى أنها ازدادت من نحو ٩٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ٧٨/٧٧ إلى نحو ٤٠٪ عام ١٩٩٣/٩٢، هذا فى الوقت الذى بلغت فيه نحو ٤٩٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك خلال كل من عامى ٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨، وباضافة القروض الزراعية باعتبارها

قروض قصيرة الأجل إلى القروض الاستثمارية قصيرة الأجل نجد أن القروض قصيرة الأجل بلغت نحو ٩٧٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ٧٨/٧٧ وأن هذه النسبة قد تناقصت حتى بلغت أدنى معدل لها عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت حوالى ٦٨٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك فى ذلك العام، وفى المقابل فان القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل قد بلغت نحو ٣٪ فقط عام ١٩٧٨/٧٧ ولكنها أخذت فى التزايد حتى بلغت نحو ٣٢٪ عام ١٩٨٦/٨٥، ولكنها انخفضت مرة أخرى لتصل إلى نحو ١٨٪ فى كل من عامى ٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨، ثم أخذت فى التزايد مرة أخرى حتى بلغت نحو ٢٨٪ عام ١٩٩١/٩٠، وان إنخفضت فى العاميين التاليين إلى نحو ٢١٪، ٢٣٪ لكل منهما على التوالى. ويوضح الجدول رقم(٤) تطور القروض التى منحها البنك خلال الفترة من ٧٨/٧٧ حتى ٩٣/٩٢ والوزن النسبى لكل منها.

جدول رقم(٤)

تطور القروض الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

السنة	القيمة بالمليون جنيه					بالنسب المئوية				تطور اجمالى القروض (مرة)
	الزراعية (الانتاج النباتى)	الاستثمارية			اجمالى القروض	الزراعية (الانتاج النباتى)	الاستثمارية			
		قصيرة الاجل	متوسط وطويلة الاجل	الجملة			قصيرة الاجل	متوسط وطويلة الاجل	الجملة	
٧٨/٧٧	١٣٣	١٤	٤	١٨	١٥١	٨٨	٩	٣	١٢	- ر١
٧٩/٧٨	١٤٥	٢١	٧	٢٨	١٧٣	٨٤	١٢	٤	١٦	١ر١
٨٠/٧٩	١٦٩	٢٥	١٨	٤٣	٢١٢	٨٠	١٢	٨	٢٠	١ر٤
٨١/٨٠	٢١٢	٦٩	٩١	١٦٠	٣٧٢	٥٧	١٩	٢٤	٤٣	٢ر٥
٨٢/٨١	٢٧٣	١٤٧	١٩٢	٣٣٩	٦١٢	٤٥	٢٤	٣١	٥٥	٤ر١
٨٣/٨٢	٣١٠	١٧٩	١٦٩	٣٤٨	٦٥٨	٤٧	٢٧	٢٦	٥٣	٤ر٤
٨٤/٨٣	٣٢٥	٢٨٣	٢٤٤	٥٢٧	٨٥٢	٣٨	٣٣	٢٩	٦٢	٦ر٥
٨٥/٨٤	٣٦١	٤٥١	٣٢٥	٧٧٦	١١٣٧	٣٢	٤٠	٢٨	٦٨	٧ر٥
٨٦/٨٥	٤٣٤	٦٥٢	٥٠٩	١١٦١	١٥٩٥	٢٧	٤١	٣٢	٧٣	١٠ر٦
٨٧/٨٦	٦٧٧	٩٦٧	٧٢٥	١٦٩٢	٢٣٦٩	٢٩	٤١	٣٠	٧١	١٥ر٧
٨٨/٨٧	٧٠٧	١٠٥٦	٤٠٠	١٤٥٦	٢١٦٣	٣٣	٤٩	١٨	٦٧	١٤ر٣
٨٩/٨٨	٩٨٧	١٤٧٦	٥٤٤	٢٠٢٠	٣٠٠٧	٣٣	٤٩	١٨	٦٧	١٩ر٩
٩٠/٨٩	١٢٦٦	١٥١٦	٩٨٤	٢٥٠٠	٣٧٦٦	٣٤	٤٠	٢٦	٦٦	٢٤ر٩
٩١/٩٠	١٥١٦	١٥٤٣	١٢٠٣	٢٧٤٦	٤٢٦٢	٣٦	٣٦	٢٨	٦٤	٢٨ر٢
٩٢/٩١	١٥٥٢	١٥٣٣	٨٠٨	٢٣٤١	٣٨٩٣	٤٠	٣٩	٢١	٦٠	٢٥ر٨
٩٣/٩٢	١٦٨٧	١٧٨٥	١٠٣٢	٢٨١٧	٤٥٠٤	٣٧	٤٠	٢٣	٦٣	٢٩ر٨

المصدر: بيانات سجلات ادارة الاحصاء بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

ولقد كان بنك التنمية والائتمان الزراعى يضطلع بالدور الرئيسى فى مجال تداول مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية، حيث يتوافر لدى البنك الكثير من المخازن سواء المكشوفة أم المغطاه على مستوى الجمهورية ككل، ومنذ بداية العام المالى ١٩٩١/٩٠ بدأ دور البنك ينحصر فى هذا المجال، حيث بدأ البنك نظام تعامل التعاونيات فى مستلزمات الانتاج إعتبارا من السنة الزراعية ١٩٩٠/٨٩ مع التوسع التدريجى فى التطبيق طبقا لاستراتيجية مدتها خمس سنوات، حيث إستهدف البنك من ذلك الوقوف بجانب التعاونيات لمساندتها خلال الفترة الانتقالية وقبل دخول القطاع الخاص فى هذا المجال تطبيقا لسياسة الاصلاح الاقتصادى، ومع بداية العام المالى ١٩٩٣/٩٢ أصبح التعامل فى كافة مستلزمات الانتاج الزراعى مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على حد السواء، ولذلك فقد صدرت تعليمات البنك الرئيسى لكل الفروع وبنوك المحافظات بمراعاة(١)

أ - عدم توقيع أى عقود جديدة مع التعاونيات بشأن التوسع فى مراكز تطبيق النظام.

ب - يتاح للتعاونيات الحصول على كافة المزايا والخدمات التى يقدمها البنك سواء بالنسبة لقروض شراء مستلزمات الانتاج أو الخدمات التخزينية أو الحصول على مخازن المندوبيات التى لايحتاج إليها البنك طبقا للقواعد المعمول بها فى هذا الشأن.

ج - تسلم إلى التعاونيات فورا أى مخازن تكون مملوكة لها ومازالت فى حوزة البنك.

وفى ضوء ترك البنك لعملية تداول مستلزمات الانتاج ومن ثم إلغاء المندوبيات التابعة لبنوك القرى باعتبارها مراكز تخزينية لتوزيع تلك المستلزمات، فان الدور الرائد والرئيسى للبنك فى مجال منح الائتمان الزراعى بدأ فى التراجع، ويتضح ذلك من إنخفاض معدل النمو السنوى لقروض البنك من نحو ٦ر٣٠٪ سنويا خلال السنوات ٧٨/٧٧ ـ ١٩٩٠/٨٩ إلى نحو ٦٪ فقط خلال السنوات الثلاث التالية ٩١/٩٠ ـ ١٩٩٣/٩٢، على الرغم من إتباع البنك لسياسة تنويع القروض من جهة وتوسيع قاعدة الانتشار بانشاء بنوك قرى مستحدثة من جهة أخرى لتسهيل التعامل مع الزراع.

ولقد بلغت إيرادات البنك حوالى ٣١٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤، وأخذت فى التزايد من عام لأخر حتى بلغت حوالى ٩٤٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ثم زادت زيادة طفيفة فى العام التالى لتبلغ حوالى ٩٨١ مليون جنيه، ثم إنخفضت إلى حوالى ٩٥٨ مليون جنيه وإلى حوالى ٨٨٨ مليون جنيه لكل من عامى ٩٣/٩٢، ٩٤/٩٣ على التوالى، أى أن معدل النمو السنوى المركب لاجمالى إيرادات البنك خلال الفترة ٨٥/٨٤ ـ ١٩٩١/٩٠ قد بلغ نحو ٢٠٪ سنويا، بينما بلغت الزيادة السنوية فى الايرادات عام ٩٢/٩١ نحو ٣ر٣٪ فقط عما كانت عليه عام ١٩٩١/٩٠ ثم إنخفضت بمعدل سنوى مركب نحو ٧٪ فى العامين التاليين.

---

(١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، إدارة التسليف ـ منشور رقم ٤٣ فى ٩٣/٩/٧، وكتاب دورى قطاع التخطيط والتنظيم رقم ٥ لسنة ١٩٩٣، خطاب نائب رئيس مجلس الادارة لرئيس المجلس بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٥.

وفى نفس الوقت فان إجمالى مصروفات البنك قد تزايدت من حوالى ٢٠١ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ حتى بلغت حوالى ٨٨٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١، بمعدل نمو سنوى مركب نحو ٥ر٢٣٪ سنويا، ثم إنخفضت فى العامين التاليين بمعدل سنوى مركب نحو ٢٪ سنويا.

ويتضح مما سبق أثر السياسة الجديدة التى طبقت بالبنك مع بداية العام المالى ١٩٩١/٩٠، والتى ترتب عليها إنخفاض الايرادات بمعدل يفوق كثيرا الانخفاض فى النفقات، حيث إنخفضت الايرادات بنسبة ٧٪ سنويا فى العامين الأخيرين مقابل إنخفاض المصروفات بنسبة ٢٪ فقط، ولقد أدى ذلك إلى إنخفاض نسبة صافى الربح لاجمالى الايرادات من حوالى ٣٠٪ فى المتوسط خلال السنوات ٨٥/٨٤ ــ ٩٠/٨٩ إلى نحو ٢٢٪ عام ١٩٩١/٩٠ ثم إلى نحو ١٠٪ ثم ٩٪ ثم ٤٪ لكل من السنوات الثلاث ٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣ على التوالى، حيث أخذ صافى الربح فى التزايد من حوالى ١١٣ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ حتى بلغ حوالى ٢٥١ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩، ولكنه إنخفض إلى حوالى ٢٠٩ مليون جنيه، ٩٥ مليون جنيه، ٨٥ مليون جنيه، ٣٦ مليون جنيه لكل من السنوات الأربع ٩١/٩٠ - ٩٤/٩٣ على التوالى.

ولقد أمكن تقسيم الايرادات إلى ثلاث مجموعات هى: إيرادات الاقراض، إيرادات توزيع مستلزمات الانتاج والايرادات الأخرى، ولقد أخذت إيرادات الاقراض فى التزايد المستمر من عام لآخر وإن كان معدل الزيادة السنوى المركب خلال السنوات ٨٥/٨٤ - ٩٢/٩١ قد بلغ نحو ٢٢٪ سنويا، فانه قد بلغ فى العام التالى ٩٣/٩٢ نحو ٢٪ فقط ثم إنخفضت بنسبة ٢٠٪ فى العام التالى. أما إيرادات توزيع مستلزمات الانتاج فقد زادت خلال الفترة ٨٥/٨٤ - ١٩٩٠/٨٩ بمعدل ٥ر١٩٪ سنويا، ثم أخذت فى الانخفاض من عام لآخر بمعدل تناقص بلغ نحو ٢٢٪ سنويا، وهذا أمر طبيعى كنتيجة للسياسة التى بدأ تطبيقها بالبنك فيما يتعلق بتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى.

ومن الملاحظ أن صافى أرباح البنك قد بلغت حوالى ٨٥ مليون جنيه، ٣٦ مليون جنيه فقط لكل من عامى ٩٣/٩٢، ٩٤/٩٣ على التوالى، كما بلغت الايرادات الأخرى المتنوعة والتى تتضمن إيرادات رأسمالية، إيرادات عارضة، إيرادات سنوات سابقة وغيرها حوالى ١٢٢ مليون جنيه، ١١٦ مليون جنيه للعامين المذكورين على التوالى، وهذا يعنى أن صافى خسارة النشاط الجارى قد بلغت حوالى ٣٧ مليون جنيه، ٨٠ مليون جنيه لكل من العامين المذكورين على التوالى، وهكذا فقد أدت هذه السياسة إلى تحول نتيجة نشاط البنك من فائض للنشاط الجارى إلى خسارة للنشاط الجارى.

ويوضح الجدول رقم(٥) تطور إيرادات ومصروفات بنك التنمية والائتمان الزراعى وصافى أرباح البنك.

جدول رقم(٥)

تطور ايرادات ومصروفات بنك التنمية والائتمان الزراعـــــى

وصافى الأربـــاح

السنة	الايرادات بالمليون جنيه				المصروفات	صافى الربح	بالنسب المئوية لاجمالـــى الايرادات					
	الاقراض	توزيع مستلزمات الانتـــاج	ايرادات أخرى	اجمالـــى الايرادات			الاقراض	توزيـــع مستلزمـــات الانتاج	ايرادت أخرى	اجمالـــى المصروفـــات	صافى الربح
٨٥/٨٤	١٦٨	١٠٦	٤٠	٣١٤	٢٠١	١١٣	٥٣	٣٤	١٣	٦٤	٣٦
٨٦/٨٥	٢٢٣	١٣٤	٣٥	٣٩٢	٢٦٦	١٢٦	٥٧	٣٤	٩	٦٨	٣٢
٨٧/٨٦	٣٠٢	١٤٥	٤٢	٤٨٩	٣٤٥	١٤٤	٦١	٣٠	٩	٧١	٢٩
٨٨/٨٧	٣٤٧	١٦٠	٦١	٥٦٨	٣٩٩	١٦٩	٦١	٢٨	١١	٧٠	٣٠
٨٩/٨٨	٤٢٠	٢٠٣	٨٢	٧٠٥	٥١٥	١٩٠	٥٩	٢٩	١٢	٧٣	٢٧
٩٠/٨٩	٥٠٦	٢٥٧	٩٨	٨٦١	٦١٠	٢٥١	٥٩	٣٠	١١	٧١	٢٩
٩١/٩٠	٦٠٤	٢٣٤	١١١	٩٤٩	٧٤٠	٢٠٩	٦٤	٢٥	١٢	٧٨	٢٢
٩٢/٩١	٦٧٤	٢١٩	٨٨	٩٨١	٨٨٦	٩٥	٦٩	٢٢	٩	٩٠	١٠
٩٣/٩٢	٦٨٩	١٤٧	١٢٢	٩٥٨	٨٧٣	٨٥	٧٢	١٥	١٣	٩١	٩
٩٤/٩٣	٦٥٦	١١٦	١١٦	٨٨٨	٨٥٢	٣٦	٧٤	١٣	١٣	٩٦	٤

المصدر:

الحسابات الختامية والميزانية وسجلات الاحصاء للبنك للسنوات المختلفة.

نخلص من دراسة سياسة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر خلال القرنين الأخيرين إلى:

* يعتبر تمويل الانتاج الزراعى أحد أهم المشاكل التى تواجه الأنشطة الزراعية بوجه عام لما تنطوى عليه من العديد من المخاطر الائتمانية، فالمؤسسات المالية عادة تتطلب قبل منح الائتمان:

- ضرورة أن تكون هناك تغطية كافية للقروض التى تقدمها.
- أن يكون المقترض قادرا على السداد.
- أن يحقق القرض عائدا مناسبا لها.

وفيما يتعلق بالائتمان الزراعى كغيره من أنواع الائتمان يمكن تقدير قيمة العائد الممكن تحقيقه منه، أما تغطية القرض فهى أمر قد لايتحقق لهذا النوع من الائتمان، كما أن مقدرة الزراع المقترضين على السداد أمر محفوف بالكثير من المخاطر بسبب تعرض الانتاج الزراعى للتقلبات المناخية والسعرية الحادة، ولهذا تعزف الكثير من المؤسسات المالية عن اقراض الزراع.

* منذ أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت بعض البنوك الأجنبية إفتتاح فروع لها فى مصر حيث بدأت تحل محل المرابين الذين سادوا قبل ذلك، وعلى الرغم من أنها قد وفرت قدر لابأس به من رؤوس الأموال التى إتجه بعضها إلى قطاع الزراعة، فان أهدافها الخاصة فى تحقيق أكبر قدر من الأرباح جعلها تتجه إلى تمويل المحاصيل الزراعية، كما كانت القروض تقدم لكبار الملاك، دون المستأجرين وصغار المزارعين، وكثيرا ماكان يتم نزع ملكية الأراضى الزراعية إذا تعثر المقترض فى السداد.

* بدأت الحكومة المصرية التدخل فى مجال الائتمان الزراعى لمساعدة الزراع وتطوير قطاع الزراعة فى مصر منذ وقت مبكر للغاية، فبدأت فى إقراض صغار الملاك والمستأجرين عامى ١٨٩٦/٩٦، حيث أسفرت هذه التجربة عن الاقتناع بضرورة إنشاء بنك خاص يكون بمثابة بنك للحكومة بالاضافة إلى مزاولته الأعمال المصرفية، فكان إنشاء البنك الأهلى المصرى الذى كان من بين مهامه توجيه الائتمان فى مصر وإقراض الزراع قروضا قصيرة الأجل للنفقات الزراعية سواء قروض برهن حيازى أم بدون،وتدبير إحتياجاتهم من البذور والأسمدة وغيرها. وكذلك فقد إستمرت الحكومة فى دعم الائتمان الزراعى فقدمت للبنك الأهلى ربع مليون جنيه للاستمرار فى تقديم السلف الزراعية.

* تطور الأمر إلى إنشاء بنك متخصص "البنك الزراعى المصرى" للاضطلاع بتقديم السلف والقروض الزراعية، وفى ضوء تجربة ذلك البنك عادت الحكومة للتدخل مرة أخرى بصورة مباشرة فى عمليات منح الائتمان الزراعى من أجل تنمية قطاع الزراعة وزيادة الانتاج والمحافظة على الثروة القومية فأنشأت الاحتياطى الزراعى الحكومى عام ١٩٢٩، لمنح السلف للمزارعين ودعم الهيئات التى تعمل فى المجالات الزراعية والصناعات المرتبطة بها، وان كانت هذه التجربة كذلك قد شابها الكثير من القصور، وفى نفس الوقت فقد مكن نظام الامتيازات الأجنبية الأجانب المقيمين بالقرى من القيام بعمليات الاقراض بشروط جائرة بالاضافة إلى الاتجار فى الانتاج الزراعى، ونزع ملكية الأرض من المزارعين لصالحهم.

* وهكذا برزت الحاجة أكثر وأكثر إلى نظام إئتمان متكامل لتمويل الأنشطة الزراعية، وتم الترخيص للحكومة بأن تشترك فى تأسيس شركة مساهمة مصرية لاقامة بنك زراعى، حيث مر البنك بعدة مراحل فمن بنك التسليف الزراعى تساهم الحكومة بنحو نصف رأسماله، إلى بنك للتسليف الزراعى والتعاونى، فمؤسسة عامة للائتمان الزراعى والتعاونى، ثم أخيرا البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وان كانت المهام الأساسية له واحدة فى جوهرها.

فيما يتعلق بالائتمان الزراعى :

- تقديم السلف والقروض الزراعية.
- تقديم القروض للجمعيات التعاونية.
- الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى وتوفيرها للمزارعين.
- دعم ومساعدة المنشآت التى تعمل فى مجال الزراعة.

هذا بالاضافة إلى تطور دور هذا البنك فيما يتعلق بتخطيط الائتمان الزراعى والتمويل التعاونى على مستوى الدولة ككل، والقيام بالأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعى، وأصبح له بنوك تابعة أو فروع فى مختلف محافظات مصر.

ولقد كان بنك التنمية والائتمان الزراعى يضطلع بالدور الرئيسى فى مجال تداول مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية، ولكن فى إطار سياسة الاصلاح الاقتصادى بدأ البنك فى التخلى عن هذا الدور فى إطار إستراتيجية مدتها خمس سنوات إعتبارا من عام ١٩٩٠/٨٩، وإعتبارا من عام ١٩٩٣/٩٢ أصبح التعامل فى كافة مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على حد سواء، ولقد كان لهذه السياسة أثرها على نتائج الأعمال فى البنك حيث كانت نتيجة صافى العمليات قيمة سالبة (خسائر) فى السنتين الأخيرتين ٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣،

وأما فيما يتعلق بسوق مستلزمات الانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية فقد ظهرت مشاكل عديدة وان لم تتضح أبعادها فيما يتعلق باحتكار مستلزمات الانتاج، وتخزين الحاصلات الزراعية والمضاربة بها(كالقطن)، وتعذر حصول المزارعين على إحتياجاتهم من مستلزمات الانتاج إلى غير ذلك، وفى الوقت الذى كان يجرى فيه مراجعة وطبع هذه الدراسة كان هناك تراجع فى تدفق تداول مستلزمات الانتاج الزراعى من خلال بنوك التنمية والائتمان الزراعى.

وهكذا فان الحكومة ومنذ أكثر من قرن ونصف قد أقحمت نفسها فى هذا المجال بصورة مباشرة ولم تعد قادرة حتى الأن على الخروج منه، ومما لاشك فيه أن إضطلاع الدولة بوظيفتها كادارة(التخطيط، والتنسيق، والتوجيه والرقابة، المتابعة)كان من الممكن أن يكفل إنتظام وسلامة عمليات الائتمان الزراعى، ويحد من طغيان القطاع الخاص من جهة وسوء الادارة الحكومية المالكة من جهة أخرى.

وكذلك فان تبعية البنك المسئول عن الائتمان الزراعى والتعاونى لوزارة الزراعة أمر ليس له مايبرره، بل إنه يؤدى فى الكثير من الأحيان إلى خلق نوع من السيطرة والاحتكار التى لهاآثارها السلبية على عملية الائتمان الزراعى ذاتها، وتجاهل التعليمات التى ينفذها البنك فى الكثير من الأحيان للكثير من قواعد العمل المصرفى. وكذلك فان تخصيص بنك للائتمان الزراعى ودعمه للعمل فى هذا المجال قد حد وضيق منه وحصره فى إطار إمكانيات وسياسات البنك المذكور، ودفع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الابتعاد عن الدخول فى هذا المجال.

الفصل الثانى

التمويل الريفى وتكامله مع الخدمات الزراعية ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية

إعداد

د.بهاء مرسى

الفصل الثانى

التمويل الريفى وتكامله مع الخدمات الزراعية ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية

٢-١ مقدمة:

تقدم الدول ذات الدخل المنخفض (مصر)برامج للاقراض الريفى وذلك من أجل تشجيع الانتاج الزراعى،ولكن فى الغالب أن الكثير من هذه البرامج تواجه مشاكل حقيقية فالقليل من الأفراد يصل الى هذه القروض سواء المقرض أو المقترض وهذا فى النهاية يؤدى الى الأضرار بالمودعين وقلة المدخرات الفردية والعائلية، علاوة على أن المؤسسات التمويلية التى تحمل على عاتقها تقديم هذه البرامج تواجه الكثير من المشاكل من حيث حجم هذه القروض وكيفية تحديد المستفدين منها والسوق المالى الذى يجب أن يقدمه فى دعم وتطوير تلك المؤسسات التمويلية الوسيطة للتمويل الزراعى بهدف تطوير دعم نظام زراعى حديث يهدف فى النهاية الى تشجيع وزيادة الانتاج الزراعى وبخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض.

وسوف نتناول فى هذا البحث التعريف بالتمويل الريفى والمؤسسات والسياسات المالية التى تمنح التمويل الريفى، ودورة فى التنمية الريفية، كذلك التعرض للمشاكل التى تعترض هذا التمويل فى الريف، وعلاقة الاقراض الريفى بالسياسة الحكومية.

وأخيرا توضيح التكامل بين الاقراض الزراعى الريفى والخدمات الزراعية من ناحية ومن ناحية أخرى التكامل بين المؤسسات المختلفة المانحة للاقراض الزراعى الريفى، كذلك تجربة بنوك القرى فى عمليات التنمية الزراعية الريفية فى مصر وأخيرا مستقبل التمويل الريفى فى مصر.

٢-٢ تعريف التمويل الريفى:(١)

يقصد بالتمويل الريفى: التمويل الزراعى الشامل فى الريف حيث يضم التمويل الريفى نشاطات أكثر من مجرد القروض الرسمية التى تعطى للمزارعين، حيث تتضمن التمويل الريفى القروض التى تعطى للريف سواء فى نطاق المزرعة أو الصناعات الزراعية أو المرأة الريفية أو تنمية المجتمع. هذا التعريف الواسع للتمويل الريفى تم تطويره على أساسى أن الاقتصاد الريفى يحتوى بشكل أساس على نشاطات غير مزرعية ويعتمد أيضا على أشكال التمويل شبه الرسمى أو غير الرسمى، وينطوى أيضا على التوفير جنبا إلى جنب مع التسليف الزراعى.

---

(١) تقرير خبراء تطوير مناهج الاقراض الزراعى فى الجامعات المصرية - الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا - ١٩٩٢.

٢-٣ السياسات والمؤسسات المالية التى تمنح التمويل الريفى:

قد تكون المؤسسات المالية التى تمنح التمويل الريفى رسمية(حكومية)أو مؤسسات شبه حكومية أو مؤسسات غير حكومية(غير رسمية)وهذا كله بغرض توفير خدمات التمويل الريفى.

أ- مؤسسات التمويل الريفى الرسمية: هى عبارة عن المؤسسات الحكومية التى تتولى الحكومة الاتفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لهذا الاقراض من موازنة الدولة، وتقوم هذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين فى الريف بالقروض مثل بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر والتابع وزارة الزراعة، وهو متخصص فى القيام بمثل هذا النشاط بصورة دائمة وهذه القروض متعددة الأغراض فهى قروض نقدية وعينية، وعادة تمتاز هذه القروض بشروط متميزة عن أنواع القروض التى تمنحها مؤسسات غير حكومية أخرى.

ب - مؤسسات التمويل الريفية شبه الحكومية(شبه الرسمية):

هى مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد سياساتها من ناحية أهدافها وغاياتها وكيفية ادارتها، وتكون لها عادة استقلال مالى وادارى يفصلها ويميزها عن ميزانية الدولة وجهازها الادارى، ويتولى ادارتها مجلس ادارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها،وتساعدها الدولة فى أداء رسالتها فى خدمة المزارعين الريفين، تقوم الحكومة عادة بتوفير المال اللازم للتمويل الريفى من مصادر مثل المدخرات والقروض المحلية والخارجية، بالرغم من استقلاليتها فى عملها بعيدا عن الحكومة الا أنها تعمل وفق أنظمة الدولة وتخضع لرقابة الأجهزة الرقابية المركزية فى الدولة. مثل الصندوق الاجتماعى وصندوق التنمية المحلية فى مصر وعادة تتصف هذه المؤسسات شبه الرسمية بمزايا فى انخفاض أسعار الفائدة وفترات السماح وتنوع الخدمات التى تقدم للريف.

ج - مؤسسات التمويل الريفية الغير الرسمية: وهى كل أشكال التسليف أو الاقراض التى تقدم للمزارعين على اختلاف أغراضها سواء أكانت زراعية أو غير زراعية وينحصر أغلبها فى التجار وكبار الملاك والمرابين بسيطرتهم على حياة المزارعين الاقتصادية من خلال ربطهم بتراكم الديون المتخلفة عندهم، ومعايشتهم فى الريف مع المزارعين تعطى لهم ميزة نسبية فى الاقراض والانتشار وشيوع الثقة بين المزارع والمرابى بعيدا عن البنوك خوفا منها وجهلهم بالاجراءات المتبعة للحصول على القرض، هذا بخلاف سرعة الحصول على المال دون تعقيدات على الرغم من ارتفاع تكلفة الحصول على القرض للضعف بالمقارنة بالمصادر الرسمية وشبه الرسمية.

ويجب أن تكون السياسات التى تتبعها هذه المؤسسات التمويلية سواء الرسمية أو شبه الرسمية أو الغير رسمية(حكومية)على علاقة بالسياسات الموجودة فى مصر وعلى تكامل معها لانجاح التنمية الريفية وبلوغ التمويل الريفى لهدفه فى تقديم كافة الخدمات فى القطاع الريفى سواء زراعى أو اجتماعى أو خدمى ومرأة ريفية أو صناعات ريفية وغالبا تنصب هذه السياسات فى مصادر القروض والتمويل وبهدف منها وأنواع التأمين الواجب اتباعها والفئات التى تنقص من القروض ونظام الاقراض الريفى وتطويره وكيفية السماح للتمويل الريفى الغير رسمى.

٢-٤ مشاكل تقديم التمويل الريفى(الخدمات المالية)فى المناطق الريفية:

تعتبر عملية تقديم القروض باختلاف أنواعها وأغراضها لسكان الريف وعملية جمع الودائع من أصعب المهام التى يقوم بها أى نظام مالى وذلك للاعتبارات التالية:

أ - النقص فى البنية الأساسية.

ب - انخفاض الدخول للسكان الريفيين وعدم استقرارها.

ج - التشتت الجغرافى لسكان الريف.

د - ارتفاع تكاليف اجراءات الاقراض الريفى.

هـ انخفاض نسبة السداد للاقراض الريفى.

و - ارتباط الاقراض الريفى بالسياسة العامة للدول.

ذ - أغلب برامج الاقراض الريفى تكون مؤقته وسريعة الزوال.

٢-٥ التكامل بين الاقراض الريفى والخدمات الزراعية الأخرى(١) :

أن منح التمويل الريفى عن طريق المؤسسات العامة للتسليف الزراعى هو خدمة من مجموعة خدمات متكاملة تساعد على سرعة تحقيق التنمية الزراعية ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمزارعين، ولايستطيع التمويل الريفى أن ينفذ برامجه بنجاح مالم تكن متكاملة مع كافة النشاطات والبرامج الأخرى التى تستهدف تحقيق التنمية الزراعية، مثل برامج الأبحاث الزراعية والتسويق والارشاد الزراعى ومايتصل بها من خدمات اجتماعية مما يجعلها أكثر فائدة للمقترضين الريفيين.

أ - الاقراض الريفى والبحث والارشاد:

أن الادارة الناجحة هى أحد عوامل الانتاج الزراعى الأساسية فالادارة السليمة والمهارة الفنية تمكنان كثير المزارع من استخدام عوامل الانتاج استخداما سليما وهما شرطان أساسيان من شروط نجاح الانتاج الزراعى. ويمكن توفير ذلك للزراع عن طريق التعليم والارشاد، وتعود كفاءة كثير من برامج الاقراض الريفى الى عدم توفر الخبرة لدى المزارعين الريفيين بالأساليب الزراعية الحديثة التى تزيد من انتاجيتهم مع عدم توفر أجهزة البحث والارشاد الزراعى التى تعمل على توصيل هذه الأساليب للمزارعين وتعليمهم كيفية تنفيذها. وبالتالى لايمكن للتمويل الريفى أن يؤدى دوره بفعالية إلا إذا إرتبط بصورة أو بأخرى بأجهزة ومؤسسات البحث العلمى والارشاد الزراعى.

---

(١) المكتب الاقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا "التمويل الزراعى" مرجع للتدريس فى الجامعات العربية ١٩٩٥.

ب - التمويل الريفى وتوفير المدخلات الزراعية:

لايمكن للاقراض الريفى أن يـؤدى دوره بنجـاح مـالم يوفـر المدخـلات الزراعيـة للمزارعيـن بصفة خاصة توفر التكنولوجيـا فـى الأسـواق وبالأسـعار المناسبة وفـى الأوقـات المناسـبة لهـم ومـن هنـا تحـرص مؤسسات التـويل الريـى على التعامل والتنسيق معها لتوفير احتياجات المزارعيين، يلاحـظ فـى البلـدان الناميـة وجود مشاكل تتعلق بعدم توفر هذه المدخـلات بالكميـات المطلوبـة والنوعيـات الجيـدة وفـى الوقـت المناسـب، وسواء قدمت مؤسسات التمويل الريفى هذه الخدمة بنفسها أو من خلال غيرها، فان حصول المزارع علـى قرض بشأنها لابد أن يكون بمعرفة مؤسسات التمويل الريفى وبناء على توصياتها بحيث تكون هنـاك صـورة مـن التعاون والتنسيق بين الجهة الموردة والمؤسسة المقرضـة لضـمان استعمال الأنـواع المحـددة فـى القـرض وبكـامل مواصفاتها، حيث يكون المزارع حرا فى اختيار احتياجاته من عدة مصادر متنافسة، ويكون ذلـك فـى مصلحتـه وكذلك فى مصلحة المؤسسة المقرضة، حيث يختار المزارع السلعة الأفضل من وجهة نظره وهو بنفسه يتحمـل نتائج هذا الاختيار، شريطة أن يكون للمؤسسة المقرضة دورا إرشادى يحدد أفضل المواصفـات للسـلعة المطلوبـة فى ضوء توصيات مراكز البحث العلمى والارشاد الزراعى.

ج - التمويل الريفى والتسويق:

بالرغم من الزيادة الكبيرة فى الانتاجية التى تحققت فى بعض الزراعات فى كثير من البلـدان النامية ومنها مصر نتيجة توفر التكنولوجيا الحديثة والقروض اللازمة لتوظيفها فىالزراعـة، الا أن صـافى العـائد للمزارع لم يرتفع بنفس نسبة ارتفاع انتاجيته، ويرجع ذلك الى أنظمة التسويق المتبعة فى تلـك الـدول، وتكـون هذه الظاهرة أكثر وضوحا وأشد خطرا عند غياب الترابط بـين السياسـات الاقراضيـة والسياسـات التسـويقية، حيث أن الاقراض الريفى الذى لايراعى الوضع التسويقى يؤدى الى قروض لاتسدد نفسـها والى تـورط المـزارع وتحمله مديونية لايستطيع الارتقاء بها، من هنا لابد من التنسيق والتعاون بين التمويل الريفى والتسويق فى ايجاد نوع من التنسيق لدراسة كافة الأسواق المحلية والخارجية فى المدى القريب والبعيـد، وتنظيـم الاقـراض الريفـى وحجمه وأغراضه بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية، كذلك التعاون بين التسويق والارشاد والاقـراض لتقديـم النصح والارشاد للمزارعين، كذلك تساهم مؤسسات التمويل الريفـى فى تنفيـذ ذلـك عـبر تشـجيع أو عـدم تشجيع زراعات معينه من خلال سياسات الاقراض الريفى التى تتبعها.

د - التمويل الريفى والدعم الحكومى:

تقوم كثير من الدول ومنها مصر بتوفير الدعم المادى للمزارعين من خلال دعم ائتمان المدخلات الزراعية أو إعفاء الواردات الزراعية من الرسوم الجمركية أو بدعم الانتاج نفسه أو إعفاء المزارعين من الضرائب أو بتقديم دعم مالى مباشر كنسبة معينة من تكاليف الانتاج الزراعى، وهذا كله له علاقة كبيرة بالاقراض الريفى، فقد تؤدى سياسة الدعم الى تحسين مستوى دخل المزارعين وبالتالى تحسين مقدرتهم على سداد القروض أو عكس ذلك عدم السداد وبخاصة إذا تم النظر الى العمل الاقراضى وكأنه جزء من سياسية الدعم الحكومية، ومن هنا يجب التأكيد على قيام مؤسسات مستقلة بعيدا عن مؤسسات الاقراض الريفى لتقديم الدعم للمزارعين، وبالتالى ضرورة ايجاد نوع من التنسيق بين مؤسسات الدعم ومؤسسات الاقراض الريفى الزراعى من أجل وضع أفضل السياسات لدعم المزارعين ومن أجل تمكين المؤسسات المقرضة من تحصيل ديونها.

٢-٦ أهمية بنوك القرى فى عمليات التنمية الزراعية الريفية فى مصر:

لم يعد الائتمان الزراعى قاصرا على ازالة بعض معوقات أو علاج بعض المشاكل التمويلية التى تعترض الزراع أثناء الموسم الزراعى، بل لقد أصبح الائتمان الريفى أحد العوامل الرئيسية لتحديث الزراعة وتعظيم الانتاج الزراعى وذلك عندما يتبنى تمويل تكاليف التنمية الريفية كلها ولايمكن للائتمان الريفى بمفرده أن يوفر العلاج الشافى المطلوب لأحداث التنمية وزيادة دخل الزراع بصفة خاصة، وتحسين مستوى رفاهية المجتمع الريفى بصفة عامة، حيث أن تحقيق ذلك يعتمد على مجموعة من العوامل الرئيسية التى ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ومن أهمها الجانب التكنولوجى والجانب الارشادى والتسويقى والتمويلى.

ومما لاشك فيه أن تحقيق معدلات أعلى للتنمية الزراعية الريفية فى مصر يتطلب التخطيط السليم ووضع البرامج التنفيذية التى تعتمد على تكامل الخدمات البحثية والائتمانية والارشادية والتسويقية(شكل رقم ١)، هذا بالاضافة الى أهمية توفير التمويل الريفى الائتمانى اللازم لصغار المنتجين فى القطاع الريفى.

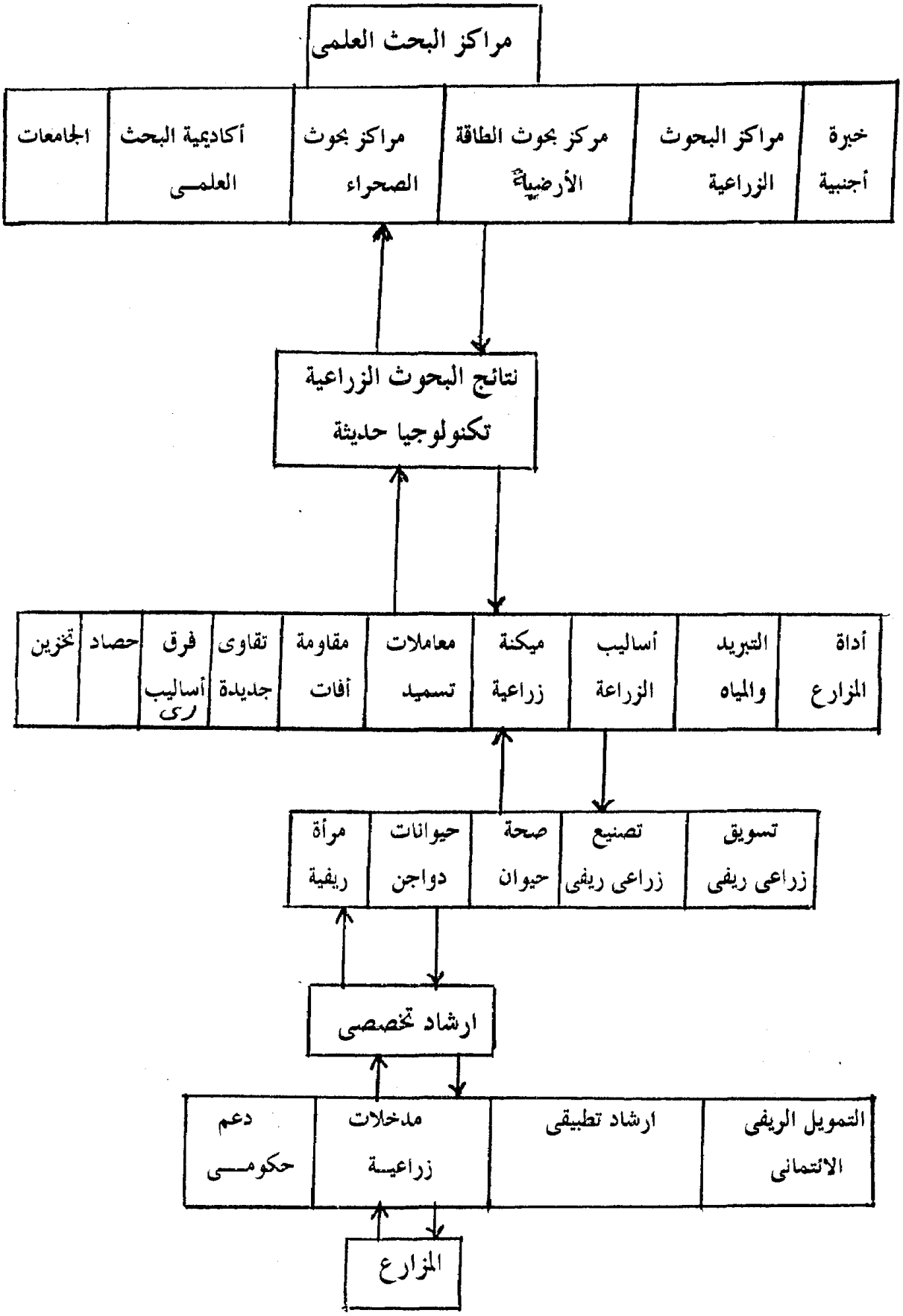

شكل رقم(١)يبين التكامل بين الاقراض الريفى والخدمات الزراعية الأخرى.

٢-٧ دور بنوك القرى فى تقديم التمويل الريفى للزراع:(١)

اتجهت بنوك القرى بعد صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى تطبيق قروض مستحدثة بعد أن كانت قاصرة على الاقراض الزراعى فقط وبالتالى حدث تحول من الائتمان الزراعى الى الائتمان الريفى من حيث دخول قروض استثمارية جديدة تخدم خطة التنمية الريفية فى القرية بغرض زيادة دخل المزارع.

ويتبين من الجدول رقم(٦) تطور حجم القروض الزراعية والاستثمارية التى تمنح للتمويل الريفى من بنوك القرى بقيمتها الحقيقية والنقدية، يتضح منها أن القروض الزراعية بلغت نحو ٤٤٩ مليون جنيه بالقيمة الحقيقية عام ١٩٨٠/٧٩ وتزايدت حتى بلغت نحو ٥٦٦ مليون جنيه بالقيمة الحقيقية عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة قدرها ١١٧ جنيه تمثل حوالى ٢٦٪ خلال فترة الدراسة، فى حين نجد أن القروض الاستثمارية بلغت نحو ١١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠/٧٩ وتزتيدت حتى بلغت حوالى نحو ١٠٧٤ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة قدرها ٩٥٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٨٣٤٪ خلال فترة الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن قيمة القروض الزراعية بلغ نحو ٤٤٩ مليون جنيه تمثل نحو ٨٠٪، وحجم القروض الاستثمارية بلغت حوالى نحو ١١٥ مليون جنيه تمثل نحو ٢٠٪ من حجم القروض الكلية التى قدمتها بنوك القرى عام ١٩٨٠/٧٩ الا أنه خلال فترة الدراسة تغير الوضع بالنسبة لنسبة القروض الزراعية والاستثمارية حيث أصبح حجم القروض الزراعية حوالى نحو ٥٦٦ مليون جنيه تمثل نحو ٣٥٪ فى حين بلغت القروض الاستثمارية ١٠٧٤ مليون جنيه تمثل نحو ٦٥٪ عام ١٩٩٤/٩٣. وهذا الانقلاب والتحول يدل على تحول مفهوم التمويل الزراعى الذى كان قاصرا على تمويل الخدمات الزراعية فقط الى التمويل الريفى الذى يقوم بتمويل احتياجات الزراع سواء زراعية أو غير زراعية. شكل رقم(٧) وتتنوع القروض الاستثمارية لتشمل الصوب الزراعية ، الثروة الحيوانية ، تلقيح صناعى ، الثروة الداجنة ، الثروة السمكية ، قروض التنمية الريفية، قروض تشغيل الشباب، التسويق ، التجارة فى مستلزمات الانتاج الزراعى، قروض صناعات زراعية، قروض استيراد تكنولوجى من الخارج. قروض دبغ الجلود، ميكنة زراعية، صيانة وحدات الرى والصرف، تصنيع أخشاب، قروض تربية النحل، التربية المنزلية، الأوانى الفخارية، الفحم النباتى، وخلافه من مشاريع التنمية الريفية التى تعمل فى النهاية على زيادة دخل المزارع.

التوزيع الجغرافى لبنوك القرى فى مصر:

يتضح من الجدول رقم(٧) التوزيع الجغرافى لبنوك القرى وكذلك نصيب حجم التمويل الريفى المقدم من تلك البنوك الى الحائزين فى كل محافظة من محافظات الجمهورية، ونتبين أن أكبر عدد لبنوك القرى يقع فى محافظات البحيرة والمنيا والشرقية والدقهلية حيث يوجد بها حوالى ٨٢، ٨١، ٧٩، ٧٠ بنك قرية تمثل نحو ٧ر٩٪، ٦ر٩٪، ٤ر٩٪، ٣ر٨٪ من مجموع بنوك القرى فى مصر البالغة حوالى ٨٤٣ بنك قرية فى حين نجد أن أقل عدد من بنوك القرى يوجد فى الاسكندرية ثم القناه وسيناء حيث يوجد بها حوالى ١٢، ١٥ بنك قرية تمثل نحو ٤ر١٪، ٦ر١٪ من مجموع بنوك القرى فى مصر البالغة نحو ٨٤٣ بنك قرية وذلك عام ١٩٩٤.

---

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية - وزارة الزراعة "التمويل الزراعى ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تحقيق خطة التنمية الزراعية فى مصر" - القاهرة ١٩٨٩.

جدول رقم (٦)

تطور حجم القروض التى تمنح للتمويل الريفى من بنوك القرى خلال الفترة ٧٩/٨٠ حتى ٩٣/٩٤

مليون جنيه

سنة / بيان	القيمة النقدية			بالقيمة الحقيقية		
	قروض زراعية	قروض استثمارية	اجمالى القروض	قروض زراعية	قروض استثمارية	اجمالى القروض
٨٠/٧٩	١٦٨	٤٣	٢١١	٤٤٩	١١٥	٥٦٤
٨١/٨٠	٢١١	١٦١	٣٧٢	٥١٠	٣٨٨	٨٩٨
٨٢/٨١	٢٧٣	٣٣٩	٦١٢	٥٧٤	٧١٢	١٢٨٦
٨٣/٨٢	٣١٠	٣٤٧	٦٥٧	٥٦٣	٦٣٠	١١٩١
٨٤/٨٣	٣٢٥	٥٢٧	٨٥٢	٥٠٤	٨١٦	١٣٢٠
٨٥/٨٤	٣٦١	٧٧٧	١١٣٧	٤٩٣	١٠٦١	١٥٥٤
٨٦/٨٥	٤٣٤	١١٦١	١٥٩٥	٤٨٣	١٢٩٣	١٧٧٦
٨٧/٨٦	٦٧٧	١٦٩٢	٢٣٦٩	٦٧٧	١٦٩٣	٢٣٦٩
٨٨/٨٧	٨٠٧	١٤٥٦	٢٢٦٣	٦٨١	١٢٢٨	١٩٠٨
٨٩/٨٨	٩٨٧	٢٠٢٠	٣٠٠٧	٧١٣	١٤٦٠	٢١٧٢
٩٠/٨٩	١٢٦٦	٢٥٠٠	٣٧٦٦	٧٥٥	١٤٩١	٢٢٤٦
٩١/٩٠	١٥١٦	٢٧٤٦	٤٢٦٢	٧٨٨	١٤٢٨	٢٢١٦
٩٢/٩١	١٥٥٢	٢٣٤١	٣٨٩٣	٦٩٦	١٠٥٠	١٧٤٦
٩٣/٩٢	١٦٨٧	٢٨١٧	٤٥٠٤	٦٥٢	١٠٨٨	١٧٤٠
١٩٩٤/٩٣	١٨٣٠	٣٠٦١	٤٨٩١	٥٦٦	١٠٧٤	١٦٤٠

المصدر:

سجلات إدارة الاحصاء بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (بيانات غير منشورة)

تطور حجم القروض الزراعيـــــة والاستثماريـــــة
خـــلال الفترة ٧٩/٨٠-٩٣/١٩٩٤

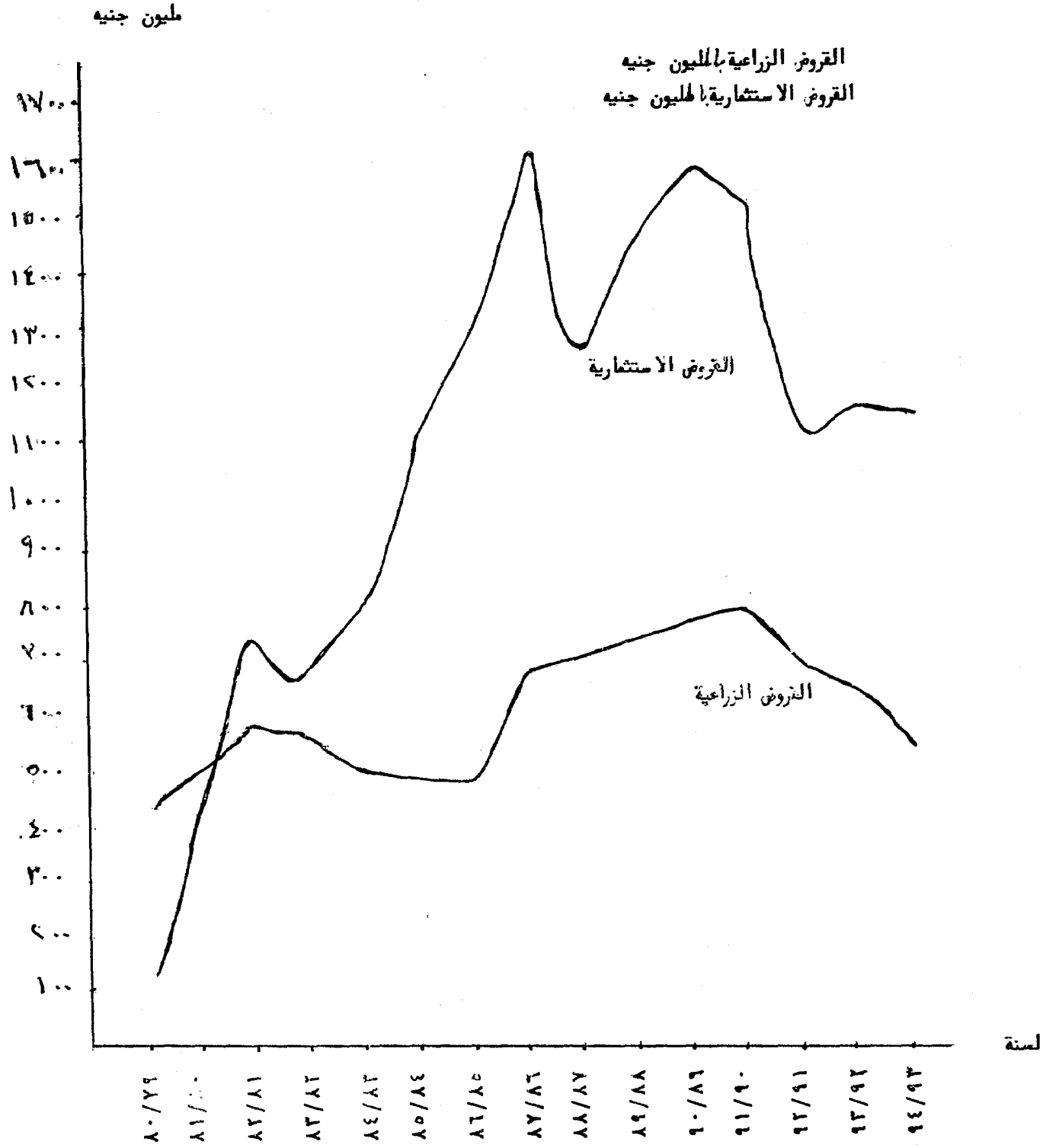

أما من ناحية منح الائتمان الريفى فنجد أن بنك الدقهلية فى الأول ثم البحيرة ثم الشرقية وأخيرا المنيا حيث بلغ حجم الائتمان الريفى للقروض الزراعية نحو ١٨٣، ١٧٠، ١٦٢، ١٥٨ مليون جنيه حيث تمثل نحو ١٠٪، ٢ر٩٪، ٨ر٨٪، ٦ر٨٪ من جملة القروض الزراعية البالغة حوالى ١٨٣ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٩٤ فى حين بلغت القروض الاستثمارية نحو ٣٤١، ٣٢٦، ٢٧٨، ٢١١ مليون جنيه تمثل نحو ١ر١١٪، ٧ر١٠٪، ١ر٩٪، ٩ر٦٪ من جملة القروض الاستثمارية البالغة ٣٠٦١ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٩٤، فى حين أن أقل حجم قروض كان فى محتفظة الاسكندرية حيث بلغت نحو ١٢ مليون جنيه قروض زراعية و ٢٣ مليون جنيه قروض استثمارية تمثل حوالى ٧ر٠٪، ٧٥ر٠٪ من جملة القروض الزراعية البالغة ١٨٣٠ و ٣٠٦١ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٩٤.(جدول رقم٧).

أما فيما يخص بنك القرية من جملة المساحة التى يخدمها على مستوى الجمهورية وحيث أنها فى المتوسط حوالى ٧١٠٠ فدان نجد أن هناك بنوك قرى أعلى من المتوسط مثل الاسكندرية والبحيرة والشرقية والقناه حيث يخدم بنك القرية فى تلك المحافظات حوالى نحو ١٠٨٠٠، ١٠٠٠٠، ٩٤٠٠، ٩٢٠٠ فدان على الترتيب فى حين هناك بنوك قرى تخدم مساحات فى محافظات أقل من المتوسط العام مثل أسوان والقليوبية والمنيا حيث تخدم نحو ٣٣٠٠، ٤٥٠٠، ٥٢٠٠ فدان على الترتيب عام ١٩٩٤.

وبالنسبة لعدد الحائزين الذين يخدمهم بنك القرية فوجد أنه يخدم فى المتوسط نحو ٤٣٠٠ حائز على مستوى الجمهورية فى حين نجد أنه يخدم أكثر من المتوسط العام فى محافظات المنوفية والقليوبية والغربية حيث يخدم نحو ٨٠٠٠، ٧١٠٠، ٦٠٠٠ حائز، هناك بنوك قرى فى محافظات تخدم عدد من الحائزين أقل من المتوسط العام كما فى محافظة الاسكندرية وأسوان والقناه حيث يخدم نحو ١١٠٠، ١٦٠٠، ١٧٠٠ حائز على الترتيب عام ١٩٩٤.

جدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافى لبنوك القرى على محافظات الجمهورية مع بيان حجم القروض
وما يخدمه كل بنك من المساحة عام ٧٤

بيان /المحافظة	المساحة المنزرعة الف فدان	عدد الحائزين الف عضو	عدد بنوك القرى	جملة القروض		مايخدمه بنك القرى		القروض الزراعية		القروض الاستثمارية	
				القروض الزراعية مليون جنيه	القروض الاستثمارية مليون جنيه	المساحة المنزرعة الف فدان	عدد الحائزين الف حائز	مايخص الفدان	مايخص الحائز	نصيب الفدان	نصيب الحائز
الاسكندرية	١٣٠	١٣	١٢	١٠٢	٢٣	١٠ر٨	١ر١	٩٣	٩٤٠	١٥٢	١٥٤٠
البحيرة	٨٢٠	٣٣٠	٨٢	١٧٠	٣٢٦	١٠	٤	٢٠٦	٥١٥	٣٩٣	٩٨١
كفر الشيخ	٤٥٤	١٩٢	٤٥	١٥١	٢٠٠	٧ر٩	٤ر٣	٤٢٥	٧٨٧	٤٤٠	١٠٤٣
الغربية	٣٩٨	٣٣١	٥٥	١١١	٢١٠	٧ر٢	٦	٨٧٤	٣٣٥	٥٢٦	٦٣٤
الدقهلية	٥١٦	٣٥٥	٧٠	١٨٣	٣٤١	٧ر٤	١ر٥	٣٥٣	٥١٥	٦٥٥	٩٥٤
دمياط	٩٦	٤٤	١٦	٣٥	٦٥	٦ر٠	٢ر٨	٣٦٨	٨٠٥	٦٧٧	١٤٧٨
الشرقية	٧٤٦	٤٠٨	٧٩	١٦٢	٢٧٨	٩ر٤	٢ر٥	٢٢٤	٣٩٧	٣٧١	٦٨١
القناه وسيناء	١٣٨	٢٦	١٥	٤٨	٥٨	٩ر٢	١ر٧	٣٤٣	١٨٢٨	٤١٦	٢٢١٦
المنوفية	٣٢٣	٣٣٤	٤٢	٩٩	١٨٧	٧ر٧	٨ر٠	٣٠٥	٢٩٦	٥٧٧	٥٦٠
القليوبية	١٩٤	١٧٤	٤٣	٥٥	١٤٧	٤ر٥	١ر٧	٢٨٤	٣١٨	٧٥٦	٨٤٥
الجيزة	١٩٧	١٢٥	٣١	٧٨	١١٩	٦ر٤	٤ر٠	٣٩٢	٦٢٢	٥٩٤	٩٣٩
الفيوم	٢٨٧	١٤٣	٤١	٦٩	١٤٤	٧ر٠	٣ر٥	٢٤٠	٤٨٤	٥٠١	١٠٠٩
بنى سويف	٢٥٠	١٦٢	٣٣	٨٣	١١٤	٧ر٦	٥ر٠	٣٢٩	٥١٠	٤٥٤	٧٠٣
المنيا	٤٢٤	٢٩٩	٨١	١٥٨	٢١١	٥ر٢	٣ر٧	٣٧٢	٥٣٠	٤٩٦	٧٠٦
اسيوط والوادى	٣٧٣	١٨٥	٦٧	١٢٥	١٨٥	٦ر٥	٢ر٨	٣٣٥	٦٧٨	٤٩٣	٩٩٨
سوهاج	٢٩٦	٢٤٨	٥٤	٧٢	١٩٦	٥ر٥	٤ر٦	٢٤٢	٢٩١	٦٥٨	٧٨٨
قنا	٣٦١	٢٨٩	٤٨	١٤٦	١٧١	٧ر٥	٤ر٠	٤٠٤	٥٠٦	٤٧٢	٧٠٠
اسوان	٩٥	٤٦	٢٩	٧٥	٨٥	٣ر٣	١ر٦	٧٨٤	١٦٢٢	٦٢٨	١٨٤٤
متوسط	٥٩٩٧	٣٦٠٨	٨٤٣	١٨٣٠	٣٠٦١	٧ر١	٤ر٣	٣٠٥	٥٠٨	٥٠٧	٨٤٦

المصدر:

جمعت وحسبت من:

سجلات ادارة الاحصاء بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (بيانات غير منشورة)

٨-٢ مستقبل التمويل الريفى فى مصر:

إنه صناعة تتسم بطبيعة خاصة تميزها عن بقية الصناعات الأخرى حيث تعتمد إلى حد كبير على الظروف الطبيعية ومايكتنفها من مخاطر وتقلبات تنعكس على حجم الانتاج الزراعى، هذا وتؤدى هذه الظروف أيضا إلى موسمية الانتاج الزراعى وبالتالى موسمية الدخل المتولد منه، كما يعتمد الانتاج الزراعى على القطاع الخاص الذى يتكون أغلبه من صغار الزراع ، كل هذه الأمور تنعكس على شكل وطبيعة التمويل الريفى الملائم لطبيعة القطاع الزراعى الريفى.

ومن تحليل الائتمان الزراعى يتضح تطور مفهوم الائتمان الزراعى وتوجهه نحو الشمولية أى خدمة أكبر عدد من الزراع بما يعنى التحول نحو التمويل الريفى وبالتالى تغطية أوجهه النشاطات والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة والزراع وبالتالى تحول التمويل الريفى فى المستقبل من وظيفة تمويلية الى وظيفة تنموية.

إن بنوك القرى لها وظيفة تنموية بالاضافة إلى الوظيفة المصرفية التى تخدم النشاط الاقتصادى الزراعى وعلى ذلك فان مستقبل بنوك القرى هى دفع عمليات التنمية فى القطاع الزراعى، ومن ثم فإن بنوك القرى هى الجهاز الرئيسى المسئول عن وضع خطط الائتمان وتمويل التنمية الزراعية والاجتماعية وكذلك تمويل الخدمات المرتبطة بالزراعة وفقا لطبيعة ومقتضيات القطاع الزراعى من جهة وقواعد واجراءات الجهاز المصرفى من جهة أخرى. وطبقا لحجم القروض المقدمة من بنوك القرى نتضح أن هناك زيادة سنوية معنوية قدرها ٢٠٤ر٧، ٧٤ر٨ مليون جنيه للقروض الاستثمارية نقدى وحقيقى على الترتيب خلال فترة الدراسة ٨٥/٨٦ وحتى ١٩٩٤/٩٣(١)فى حين وجدت زيادة سنوية معنوية قدرها ١٧١ر٥ مليون جنيه للقروض الزراعية النقدية، فى حين قدرت أنها تنخفض سنويا بمقدار ٩ر٦ مليون جنيه حقيقى للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة٨٥/٨٦ وحتى ١٩٩٤/٩٣(٢)وهذا يؤكد أن هناك زيادة فى المستقبل بالنسبة للقروض الاستثمارية التى تقوم بالدور الرئيسى للتنمية الريفية فى الريف.

---

(١) تطور القروض الاستثمارية النقدية والحقيقية

$ص_{ن} = ٧٠٩ + ٢٠٤ر٧ س_{ن}$ بالقيم النقدية

$ص_{ح} = ٢٣٩٩ + ٧٤ر٨ س_{ح}$ بالقيم الحقيقية

(٢) تطور القروض الزراعية النقدية والحقيقية

$ص_{ن} = ١١٩٨ + ١٧١ر٥ س_{ن}$ قيم نقدية

$ص_{ح} = ٧٨٢ - ٦٫٩ س_{ح}$ قيم حقيقية

وبالتالى فإن بنوك القرى فى المستقبل يجب أن يركز على التمويل الريفى فى:

١- تنمية الانتاج الزراعى فى مصر بما يحقق سد الفجوة الغذائية من خلال العمليات المرتبطة بتنمية مصادر الدخل الزراعى وزيادة كفاءة تشغيل المكونات الأساسية لهذا القطاع سواء من حيث الموارد الأرضية أو المائية أو البشريةأوالتكنولوجية.

٢- ارتباط التمويل الريفى سواء فى المدى القريب أو البعيد بالأهداف التى يرتبط بها القطاع الزراعى.

٣- قيام بنوك القرى بتمويل ومساعدة القطاع الخاص حتى يتم خصخصة القطاع الزراعى والريفى على أساس أن سياسة الدولة هى تدعيم القطاع الخاص والتوجه نحو التحرر الاقتصادى. وتحمل القطاع الخاص عبأ التنمية سواء فى الريف أو الحضر.

٤- إدخال برامج النظم الحديثة للمعلومات وتنمية تطوير الموارد البشرية بالريف.

الفصل الثالث

تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل

إعداد

د.محمد نصر فريد

الفصل الثالث

تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل

٣ - ١ المقدمة

لقد شهدت مصر توسعا ملحوظا فى مجال تقديم الخدمات العامة مع بداية الثمانينات، وفى إطار التوجه نحو اللامركزية وتحديث الأجهزة المحلية وخاصة المعنية بالقطاع الريفى فقد صدرت قرارات،[٦] وأبرمت إتفاقيات،[٧] وظهرت دراسات،[٨] ووضعت مخططات.[٩] الهدف منها جميعا تعويض القرية عما فات، والعمل على أن لا تتخلف مرة أخرى عما هو أت، بالطبع من المشروعات التى تحمل الخيرات إلى أهل الريف المصرى. ويعتبر بنك التسليف الزراعى سابقا، بنك التنمية والائتمان الزراعى حاليا من أهم الأجهزة التى قدمت خدماتها للقطاع الريفى وقد تمثلت فى الخدمات الزراعية بصفة أساسية من حيث التمويل والتسويق وفقا للسياسات الحكومية المتبعة فى ذلك الوقت، ومن ثم كان ومازال للاتصال المباشر لمندوبى البنك لسكان الريف أهمية يمكن الاعتماد عليها فى إحداث تغيرات إقتصادية وإجتماعية مرغوب فيها مستقبلا، لكن ذلك يحتاج إلى إعادة النظر فى دور البنك من حيث النموذج التحفيزى المنافس لغيره من مؤسسات التمويل العاملة فى قطاع الريف، خاصة بعد إعادة الهيكلة فى إطار سياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر والاتجاه إلى قوى وأليات السوق. وتعتبر الاجراءات المطلوبة من البنك لتنمية دوره مستقبلا فى قطاع التنمية الريفية، خارج نطاق إهتمام هذه الدراسة، لكنه يبقى من الأهمية البحث عن الدور الاجتماعى للبنك فى حياة سكان الريف، وما إذا كان ذلك الدور مباشرا أو غير مباشر، أو مؤثرا أو هامشيا. وأيا كان الأمر فاننا نسعى إلى تحسس هذا الدور. والهدف من ذلك يقع فى إطار تنمية وتطوير العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى خاصة بعد إتباع سياسات عدم التدخل المباشر فى النشاط الزراعى من قبل الحكومة والاعتماد على أليات السوق. ثم هل هناك من مؤسسات التمويل التى يعتبر القطاع الريفى محل إهتمامها وذلك فى إتجاه التنمية الاجتماعية كما أسلفنا.

---

٦ تشكيل اللجنة العليا لإعادة بناء وتنمية القرية المصرية - ١٩٧٢.

- إنشاء جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية - ١٩٧٣.

٧ إتفاقية صندوق التنمية المحلية مع المعونة الأمريكية ١٩٧٩.

إتفاقية الخدمات الأساسية مع المعونة الأمريكية ١٩٨٠.

إتفاقية التنمية المحلية الثانية مع المعونة الأمريكية.

٨ راجع الدراسات الدارة بقائمة المراجع المتعلقة بالقرية المصرية.

٩ يعتبر أخرها مايعرف " بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة - شروق" أكتوبر ١٩٩٤.

٣-١-١ أهداف البحث

الهدف الرئيسى من هذا البحث هو إستطلاع للدور الاجتماعى الذى كانت تقوم به بعض مؤسسات التمويل العاملة فى القطاع الريفى، وبصفة خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى، والوقوف على حجم الدور الاجتماعى له فى حياة سكان الريف، والتعرف على مدى فعاليته، وتحديد حجم المشكلة المتوقعة فى حالة خروج البنك من التدخل المباشر فى التعامل مع الفلاح، بسبب تغير سياسات البنك فى إطار عملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر وذلك بفرض أن له دور إجتماعى وأن خروجه قد يؤدى إلى بعض المشكلات الاجتماعية فى حياة أهل الريف.

٣-١-٢ أهمية البحث

تعكس نتائج بعض الدراسات السابقة التى يجئ الاشارة إلى بعضها فى إيجاز فى هذا الجزء من البحث، وأهداف البحث التى تم تحديدها كما سبقت الاشارة، أهمية هذه الدراسة. فهو بحث ميدانى يعتمد فى جمع بياناته على المصادر الأساسية للمعلومات عن القرى محل الدراسة، كما يستنير بمصادر البيانات والمعلومات الأخرى، ويستطلع ويحلل الدور الذى يجب أن تقوم به بعض مؤسسات التمويل العاملة فى الريف للتعويل عليها فى رفع كفاءة الأداء على المستوى القروى فى احداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى بل والسياسى المطلوب.

وتزداد أهمية هذا البحث بإعتباره بحثا ميدانيا شاملا لعدد من القرى المختارة، وكذلك بالنظر إلى منهجه الذى يجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية فهو يطرح عددا من التساؤلات وبعضا من الفرضيات من المؤمل أن توفر الاجابة عنها ويوفر إختبارها قدرا من المعرفة الاضافية فى مجال التنمية الاجتماعية فى القطاع الريفى المصرى، من خلال إتباع منهجية علمية.

٣-١-٣ أسئلة البحث

يسعى هذا البحث إن أمكن إلى الاجابة عن الأسئلة التالية:

ماهو الدور الاجتماعى الذى قامت به مؤسسات التمويل العاملة فى القرى فى الماضى والحاضر(خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى)، وماهو الدور المتوقع منها مستقبلا؟ فى ظل التغير الهيكلى المتوقع؟ فى إطار عملية الاصلاح الاقتصادى؟.

هل ثمة عقبات تحول دون التنمية الاجتماعية الريفية، وماهى؟ ، ماهى الحلول الممكنة؟.

هل يقتصر دور مؤسسات التمويل الزراعى فى المستقبل على تمويل الأنشطة المولدة للدخل فقط؟ أم من المتوقع أن تمول بعض الأنشطة الخدمية الأخرى وماهى الصيغة المناسبة فى رأى المستفدين بالدرجة الأولى؟

هل يمكن أن نتوقع إعادة صياغة للعلاقات الاجتماعية السائدة الأن فى المجتمع الريفى فى إتجاه يخدم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع وتحسين مستوى حياة أفراد المجتمع الريفى؟

هذه الأسئلة فى صورتها العامة قد تم تفصيلها فى إستمارة مقابلة ميدانية أعدت لهذا الغرض ومرفقة بملحق الدراسة.

٣-١-٤ حدود البحث

تحدد أغراض البحث وأهدافه وأسئلته العامة التى تمت الاشارة إليها من قبل الاطار العام الذى يتم فيه البحث. وإعتمادا على ذلك فإن هذا البحث يركز الضوء على الدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل العاملة فى الريف المصرى خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى فى الماضى والدور المتوقع منه مستقبلا، ويعمل البحث على إبراز أهم المشكلات التىسيواجهها الفلاح إذا إنسحب البنك من حياته لأى سبب على فرض أن له دور رئيسى فى حياته.

وبالتالى فإن هذا البحث محدود بأسئلته وأهدافه، وبالتالى فهو لايتطرق بعمق إلى أدوار مختلف المؤسسات التمويلية أو غيرها من الأجهزة ذات الصلة بالمجتمع القروى إلا من خلال علاقات وارتباطها بعملية التنمية الاجتماعية القروية، كما أنه لايتطرق إلى أراء العديد من المواطنين بالقرى، رغم أهمية ذلك، لكنه ملتزم بمفردات العينة التى تمثل نوعيات مختلفة منهم على إختلاف أعمالهم وأنشطتهم الاقتصادية الرئيسية دون التركيز على العاملين أو المنتمية إلى القطاع الزراعى فقط.

٣-٢ طريقة الدراسة وتحديد المجتمع وإختيار العينة:

لعل أهم أهداف هذه الدراسة هو محاولة الاجابة على سؤال هل كانت هناك دوافع إجتماعية مباشرة أو غير مباشرة فى تعامل ساكنى الريف المصرى مع بعض مؤسسات التمويل العاملة فى القطاع الريفى، وخاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى وهو أكثرها إنتشارا وأقدمها من حيث الزمان وأقربها من حيث التعامل مع أهل الريف بصفة عامه؟، كما أن هذا الهدف ينطوى على هدف أخر يتمثل فى محاولة الباحث لقياس صورة الجانب الانسانى والاجتماعى لتلك المؤسسات فى أذهان المتعاملين معها، ومعرفة درجة الرضا عنها لديهم، وخاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى. ويفيد تحقيق هذه الأهداف وغيرها فى الاجابة على عدة تساؤلات أخرى تهم الجهات والجهود العاملة فى الريف المصرى من أجل التنمية المتكاملة، فالى أى مدى ظل نظام الائتمان الزراعى يلعب دورا فى التغيرات الاجتماعية لسكان الريف المصرى فضلا عن التغيرات الاقتصادية والسياسية ويفترض أن الفصول الأولى من تلك الدراسة قد أمكنها التوصل إلى أثر الائتمان الزراعى على عملية التمايز الاقتصادى بين طبقات المجتمع الريفى، فضلا عن توضيح الدور التاريخى لتطور هذا التمايز وأثره على النمو الاقتصادى والاجتماعى المتوقع مستقبلا.

وقد تطلب تحقيق الأهداف السابقة والخاصة بهذه الدراسة القيام بدراسة ميدانية لجمع المعلومات من عدد من ساكنى القرى، سواء كانوا من المتعاملين مع بعض مؤسسات التمويل خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى، أو من العملاء المرتقبين، أو ممن لم يسبق لهم التعامل ولاينتظر التعامل مع غيره، ثم تبويب وتحليل النتائج. وقد تركز تحديد المعلومات المطلوبة للدراسة على الخصائص السلوكية مثل التعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعى وأثر هذا التعامل على حل مشكلات عامة تواجه الفرد المعنى بالمعاملة، أو حل مشكلات بعينها سواء كانت تتعلق بنشاطه الاقتصادى الانتاجى أو التسويقى أو غيره، أو تتعلق بنشاط الفرد الاجتماعى بدا من إقدام الفرد على الزواج وتكوين أسره، إلى تربية الأولاد وتعليمهم أو إختيار المهن ونوعية العمل الملائمة لأفراد الأسرة، كذلك التطرق إلى بعض النواحى الترويحية والمناسبات الروحية والعيادات، إلى الرعاية الصحية ... وغيرها.

٣-٢-١ تصميم طريقة جمع المعلومات والبيانات

نظرا لكثرة المعلومات والبيانات المطلوبة لمثل هذا النوع من البحوث، فضلا عن أهمية عامل الوقت فقد تقرر جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام إستقصاء تم تصميمه وفق أهداف وظروف هذا الجزء من البحث، مع الأخذ فى الاعتبار مدى كفاية العوامل المحددة كنوع من الاستكشاف، حيث يرى الباحث أنها أقرب ماتكون إلى الدراسة الاستطلاعية،(إستمارة المقابلة بالملحق). ومن ناحية أخرى وفى ضوء إعتبارات تكاليف الدراسة الميدانية والوقت اللازم وإمكانية توزيع حجم العينة على أكبر عدد من المحافظات بحيث يستوفى البعد الجغرافى بما يحمله من خصائص إجتماعية وإقتصادية وطبيعية، فقد إنعكس ذلك على عملية تحديد مجتمع الدراسة والعينة.

٣-٢-٢ مجتمع الدراسة والعينة:

إعتبر مجتمع الدراسة هو كل فرد يسكن أو من يقع موطنه فى الجزء الريفى فى مصر، سواء ممن يتعامل مع مؤسسات التمويل الزراعى، أو لايتعامل معها خاصة بنك الائتمان الزراعى، ونظرا لعدم توفر بيانات أو معلومات عن حجم هذا المجتمع، فقد أعتبر مجتمع لانهائى، أو يمكن إعتباره حوالى ٦ مليون فرد(عدد سكان مصر نحو ٦٠ مليون نسمة، أى حوالى ١٢ مليون أسره بمتوسط خمسة أفراد للأسرة الواحدة، ونحو ٥٠٪ سكان ريفيون تقريبا). وفى جميع الأحوال فان مجتمع الدراسة يعتبر مفتوح أو لانهائى. وقد إتضح من عملية المعاينة أى تحديد حجم العينة باستخدام الجداول الاحصائية، أن الحجم المناسب لايقل عن ٦٠٠ مفرده عند معامل ثقة ٩٥٪ ومع توافر الخصائص المطلوبة فى مجتمع البحث بنسبة لاتقل عن ٥٠٪. إلا أنه وعلى ضوء محددات تكاليف البحث الميدانى والوقت اللازم وإمكانية تمثيل العينة المختارة للمجتمع فقد قرر الباحث مايلى:

أ- فيما يتعلق بمفردات العينة فقد تم إختيار عدد ممن عرفوا بالقيادات الطبيعية الريفية لبعض قرى مختارة ضمن برنامج السنة الأولى للمشروع القومى للتنمية الريفية المتكاملة(شروق)[١٠] وكان من هؤلاء الفلاح والتاجر وصاحب الورشة والموظف ببنك الائتمان الزراعى سابقا، ورئيس القرية أو الوحدة القروية والمأذون ومن كان يعمل بالتعليم ولكنه بالمعاش الأن وفئات عمل أخرى متعددة، ومن ثم فان إختيار هؤلاء القيادات على النحو المشار إليه قد ضمن تمثيل معظم فئات المجتمع الريفى بطريقة عشوائية ودون تحيز من الباحث للتركيز على فئة دون الأخرى. وبذلك تم تحديد العينات الفرعية قبل توزيع حجم العينة على المحافظات.

ب- وفيما يتعلق بتوزيع حجم العينة على المحافظات، فقد تم إختيار خمسة عشر محافظة من محافظات مصر البالغ عددها ستة وعشرون كما هو مبين بالجداول رقم(١)، ومن ثم أمكن تغطية البعد الجغرافى بالكامل حيث تمثل محافظات دمياط والبحيره والاسكندرية شمال الدلتا، ويمثل شرق ووسط الدلتا كل من محافظات الشرقية، المنوفية، كفر الشيخ. بينما أختيرت محافظتى القليوبية والجيزة لتتمثل منطقة جنوب الدلتا، وتمثل محافظات الفيوم وبنى سويف منطقة أو إقليم شمال الصعيد، فى حين تمثل كل من محافظتى سوهاج وأسيوط، منطقة وسط وجنوب الصعيد، كما أعتبرت محافظتى شمال سيناء والاسماعيلية عن المنطقة الشرقية وسيناء، بينما تمثل محافظة مطروح الحدود الشمالية الغربية لمصر. وبذلك تم التمثيل المكانى والجغرافى لمحافظات مصر. ولقد أمكن للباحث إختيار بعض أفراد العينة من القرى المبينه بالجدول رقم(١) فى لقاءات متعددة أثناء العمل بمشروع التنمية الريفية المتكاملة(شروق) وإستكمال البعض الأخر بالسفر إلى تلك المحافظات، حيث إستغرقت عملية جمع

---

١٠ شارك الباحث فى بعض مراحل العمل الخاصة بمشروع التنمية الريفية المتكاملة والذى ينفذ من قبل وزارة الادارة المحلية، وقد تمثلت هذه المراحل فى مرحلة الاستكشاف والتحليل، إستثارة المجتمع، التخطيط للتنمية الريفية.

المعلومات والبيانات ثلاثون يوم عمل موزعة على فترة زمنية قدرها ثلاثة أشهر. وقد اقتضت ظروف العمل الميدانى والوقت الكلى المتاح لاجراء البحث فضلا عن تكلفته عدم التمكن من مقابلة العدد المقرر لأفراد العينة من كل قرية وهو ٤٠ فردا كما كان مستهدفا فى العمل الميدانى، ومن ثم جاءت المقابلات الناجحة التى تمت على النحو المبين بالجدول رقم(١) قرين كل قرية من القرى المختارة. وبذلك بلغت نسبة المقابلات الناجحة التى تمت إلى إجمالى العدد الكلى لأفراد العينة حسب تصميمها نحو ٢٨ر٧٪ فقط. وفى ضوء أهداف البحث وعدد المقابلات المتاحة المتوفرة فقد أمكن استخدام عدد من الطرق الاحصائية البسيطة كالنسب المئوية والمتوسطات فى تحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى النتائج المعروضة بهذا البحث. وسوف يستخدم مصطلح"العينة" على عدد المقابلات التى تمت وقدرها ١٧٢ فردا، وذلك عند عرض وتحليل النتائج.

جدول رقم(١): القرى المختارة وعدد أفراد العينة بكل منها

المحافظة	المركز	القرية	عدد أفراد العينة	
			مقابلات ناجحة	مقابلات لم تتم
الاسكندرية	برج العرب	بهيج	١٠	٣٠
دمياط	كفر سعد	كفور الغاب	١٦	٢٤
البحيرة	دمنهور	إفلاقه	١٣	٢٧
المنوفية	أشمون	دروه	١١	٢٩
الشرقية	أبو حماد	الحلمية	١٢	٢٨
كفر الشيخ	كفر الشيخ	مسير	١٤	٢٦
القليوبية	بنها	مرصفا	١٣	٢٧
الجيزة	إمبابه	نكلا	١٤	٢٦
بنى سويف	بنى سويف	تزمنت الشرقية	٩	٣١
الفيوم	الشواى	الحامولى	٢٠	٢٠
سوهاج	دار السلام	الخيام	٩	٣١
أسيوط	أبنوب	المعابدة	١٣	٢٧
الاسماعيلية	القنطره غرب	الرياح	٧	٣٣
شمال سيناء	الحسنة	القصيمه	٦	٣٤
مطروح	الضبعة	الجفيره	٥	٣٥
الاجمالـــــى			١٧٢	٤٢٨

(١) وفقا للتقسيم الادارى لنظام الادارة المحلية تمثل القرية وحدة قروية قد تشتمل على قرية كبيرة تعرف بالقرية الأم بالاضافة إلى عدد من القرى الفرعية. وإختيار أفراد العينة قد تم على مستوى الوحدة القروية.

٣-٢ عرض وتحليل النتائج

٣-٢-١ توزيع مفردات العينة حسب المهنة أو العمل

يوضح الجدول رقم(٢)أن العينة قد إشتملت على مفردات من أصحاب المهن المختلفة، مثل المزارعين أو الفلاحين، والمحاسبين، والأطباء والمهندسين الزراعيين، والمدرسين، والشخصيات العامة ورؤساء مجالس محلية، ومنهم من العمل بالحرف المهنية والتجار والموظفون العموميين خاصة ممن يعملون بالادارة المحلية. إلا أنه قد لوحظ أن العينة قد شملت على عدد ٥٨ موظف عمومى نسبتهم تبلغ ٣٤٪ من إجمالى العينة وقدرها ١٧٢ فردا. وكانت وظائفهم كما وردت فى إستثمارات المقابلة تتمثل فى رؤساء وحدات محلية قروية، ومدرسون بالتعليم، ومهندسون زراعيون، ومفتش تموين، وإخصائى تنمية، وموظفون بادارات الشباب والرياضة، والكهرباء، والشئون الاجتماعية، والمياه والصرف الصحى، والتدريب، والتخطيط، كما تضمنت أحد العاملين فى وظيفة صراف خزينة ببنك التنمية والائتمان الزراعى.

كما شملت العينة على ٤٦ فلاح أو مزارع تبلغ نسبتهم المئوية إلى إجمالى مفردات العينة ٢٧٪، بينما شملت العينة على ٤٣ ممن يعملون فى أعمال متنوعة مثل الشخصيات العامة، وشيوخ بلد، ومأذون، وأعضاء بالمجلس الشعبى المحلى، وأصحاب أو ملاك مصانع لمواد البناء أو أصحاب سيارات أجره، ورؤساء مجالس محليه، ورئيس ونائب رئيس جمعيات تنمية مجتمع محلى، ورئيس مجلس إدارة جمعيات تعاونية زراعية، وهؤلاء أصحاب المهن المتنوعة و بلغت نسبتهم المئوية نحو ٢٥٪ من إجمالى العينة. وقد شملت العينة أيضا على ١٣ فردا يعملون فى فئة إخصائى، فمنهم أطباء ومحاسبون ومهندسون زراعيون، وأستاذ بجامعة الأزهر وتبين أن ١٢ فردا أخرى موزعة بين فنى وتاجر أو بالمعاش وذلك كما هو مبين بالجدول رقم(٢). وقد لوحظ أن حوالى ٨٩٪ من فئة الفلاحين يتعاملون مع بنك التنمية والائتمان الزراعى وهذا يعتبر أمر طبيعى، بينما يتعامل خمسة أفراد يمثلون نحو ١١٪ منهم مع مؤسسات تمويلية أخرى أو تجار لامدادهم ببعض مستلزمات الانتاج الزراعى، أو التعامل فيما يتعلق بالنواحى التسويقية للانتاج الزراعى النباتى أو الحيوانى، أو كليهما.

وفيما عدا فئة الفلاحين فانه يمكن إعتبار بقية الفئات من غير عملاء بنك التنمية والائتمان الزراعى. فالموظفون العموميون منهم نحو ٣٦٪ عملاء لمؤسسات تمويلية أخرى ونحو ٥٧٪ منهم لايتعاملون مع أى مؤسسات تمويلية، كما أن فئة الأعمال الأخرى المتنوعة موزعة بين ١٦٪ عملاء عملاء لبنك التنمية والائتمان الزراعى، ٣٣٪ عملاء لمؤسسات تمويلية أخرى، ٥١٪ لايتعاملون مع أى مؤسسات تمويلية. وتعكس الصورة الاجمالية المبينة بالجدول رقم(٢) أن حوالى ٣٤٪ من أفراد العينة البالغ عددها ١٧٢ فردا لايتعاملون مع أى جهات تمويلية فيما يتعلق بحياتهم بصفة عامة، وهناك نسبة مماثلة أى حوالى ٣٤٪ أخرى تتعامل مع مؤسسات تمويلية بخلاف بنك التنمية والائتمان الزراعى، ويمكن إعتبارها جهات منافسة له وان كانت غير مبينة بالكامل فى إستمارات المقابلة لتقرير وتحديد ان كانت منافسة من عدمه، أما النسبة الباقية وهى الأقل وقدرها ٣٢٪ من إجمالى العينة هى من عملاء بنك التنمية والائتمان الزراعى وغالبيتهم من الفلاحين أى حوالى ٧٥٪ منهم على وجه التقريب.

جدول رقم(٢): توزيع مفردات العينة حسب العمل

العمل	من عملاء البنك	يتعامل مع مؤسسات أخرى	لايتعامل مع أى جهة	الفئات العدد	الفئات النسبة المئوية	ملاحظات
فلاح	٤١	٥	-	٤٦	٪٢٧	
اخصائى	٢	٨	٣	١٣	٪٨	(١)
موظف عام	٤	٢١	٣٣	٥٨	٪٣٤	(٢)
فنى/حرفى	-	٢	١	٣	٪٢	(٣)
تاجر	١	٣	-	٤	٪٢	(٤)
بالمعاش	-	٥	-	٥	٪٣	
أعمال أخرى	٧	١٤	٢٢	٤٣	٪٢٥	(٥)
إجمالى	٥٥ ٪٣٢	٥٨ ٪٣٤	٥٩ ٪٣٤	١٧٢	٪١٠٠	

(١) من بينهم أستاذ بجامعة الأزهر، ٤ محاسب، ٢ طبيب بيطرى، ٢ طبيب بشرى، ٣ مهندس زراعى، مدرس.

(٢) منهم رؤساء وحدات محلية قروية، مدرسين وموجهين بالتعليم العام، صراف خزينة ببنك التنمية والائتمان الزراعى بالقليوبية، مدير مخازن، مهندسين زراعيين بالادارات الزراعية، مفتشوا تموين، اخصائى تنمية، موظفون بادارات الشباب والرياضة، إدارات الكهرباء، الشئون الاجتماعية، مسئول شئون عاملين، مهندسون بالاسكان والمياه والصرف الصحى، والتدريب، والتخطيط والمتابعة.

(٣) فئات وحرف بيئية.

(٤) تجارة حبوب غذائية ومستلزمات حرفية أخرى.

(٥) منهم من يعرف بالشخصية العامة، شيخ بلد، مأذون، عضو بالمجلس الشعبى المحلى، صاحب مصنع كالبلاط ومواد البناء، يمتلك عدد من السيارات الأجره، رئيس مجلس، رئيس جمعية تنمية مجتمع، رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية.

٤-٣-٢ عرض وتحليل النتائج فيما يتعلق بأهم المشكلات

٤-٣-٢-١ مشكلات مرتبطة بالنشاط الزراعى

ترى النسبة الغالبة من أفراد العينة ٦٦٪ وعددهم ١١٣ فردا أن إرتفاع نسبة الفوائد على القروض المتاحة من بنك التنمية والائتمان الزراعى تمنع الفلاح من تطوير أساليب الزراعة وذلك باستخدام الألات الحديثة سواء فى عمليات الخدمة أثناء إنتاج المحصول أو أثناء الحصاد، ومن بين هؤلاء أشار ستة أفراد من العينة بأنه لاتوجد لديهم معدات حديثة للزراعة وأنهم يعتمدون على ألات بدايه،(أفراد العينة من قرية القصيمه مركز الحسنة محافظة شمال سيناء). كما يستخدمون الجمال وبعض الحيوانات الأخرى فى عمليات الحرث، ويقيمون السدود الترابية لحجز مياه الأمطار يدويا وذلك عند زراعة البطيخ والقمح والشعير والزيتون لكن أفراد العينة بقرية بهيج مركز برج العرب محافظة الاسكندرية، يعانون من نوعية أخرى من المشكلات تتعلق بندرة مياه الرى من ناحية وملوحة مياه الأبار من ناحية أخرى ويرجع سبب الملوحة إلى إنخفاض منسوب المياه بترعة بهيج الرئيسية، وأن نقص مياه الرى قد أدى إلى زيادة الاعتماد على مياه الأبار، وقد أدى ذلك إلى نقص ملحوظ فى إنتاجية أشجار الفاكهة بصفة أساسية، وإنتشار بعض الأمراض والآفات الحشرية، ومن ثم إزدادت أهمية الاعتماد على إستخدام المبيدات بصرف النظر عن الأضرار المرتبه على ذلك، فضلا عن عدم توفر بعض أصناف المبيدات فى مناطق شمال سيناء ومطروح. وفى إتجاه أخر تبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت ٦٠٪ (١٠٣ فردا) يعانون من مشكلات نقص وقلة المعروض من مستلزمات الانتاج الزراعى بعد إنحسار دور بنك التنمية والائتمان الزراعى واتجاه سياسته إلى منح السلف النقدية. وأن دور التعاونيات مازال غير فعال فى سد فجوه نقص مستلزمات الانتاج بعد خروج بنك التنمية والائتمان الزراعى من هذا النشاط. ويجب الاشارة إلى إعتماد النشاط الزراعى فى شمال سيناء على تقاوى فى الغالب مستوردة من إسرائيل حسب ماجاء باجابات مفردات العينة بقرية القصيمة.[١١] كما يجب الاشارة إلى نقطتين لهما علاقة بقروض بنك التنمية والائتمان الزراعى أولاهما: إقتران الاقتراض من البنك بفرض شراء سلع غير مطلوبه على المقترض،[١٢] وثانيهما: عدم جدية إستخدام القروض فى الاتجاه المخصص لها مثل الاقتراض بغرض تسمين عجول ثم يوجه القرض إلى تربية دواجن أو شراء بعض المعدات اللازمة وهى ظاهرة خاصة بكبار ملاك الأراضى ممن يتعاملون مع البنك. وفى إجابات ٧١ فردا من مفردات العينة إشارات لها دلالتها على تقلص دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى النشاط التسويقى الزراعى، وهذا التقلص إنما يرجع إلى ظروف لايملكها البنك فى الوقت الذى لم تتمكن مؤسسات بديله من القيام به مثل التعاونيات على سبيل المثال فضلا عن مشكلات توفير مستلزمات الانتاج وتوفير الالات الحديثة ومعدات للزراعة والرى، ونقص الدور الارشادى، وخلق قنوات للتسويق، إضافة إلىتعبيد ورصف الطرق والاستثمار فى وسائل النقل ومايترتب عليه من نمو متوقع فى النشاط الزراعى بشمال سيناء بصفة خاصة.

---

١١ هذه الظاهرة تناولتها بعض الدراسات السابقة منها على سبيل المثال: محمد نصر فريد، المشاركة الشعبية فى قطاع الزراعة بشمال سيناء، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٥٦٩، يوليو ١٩٩٣.

١٢ نوعية هذه السلع غير مبينه بالاستمارة.

وبصفة عامة يمكن تلخيص وحصر أهم المشكلات المرتبطة بالنشاط الزراعى كما بينتها الدراسة الميدانيه على النحو التالى:

المشكلات التى تعوق الرغبة فى تحديث نظم الانتاج الزراعى والمتمثله فى الحصول على أو شراء معدات حديثة لاستخدامها فى الزراعة، وتمويل شراء مستلزمات للانتاج مثل التقاوى، السماد، المبيدات مثلما كان عليه الحال مع بنك التنمية والائتمان الزراعى، ومشكلات عمليات النشاط التسويقى للانتاج الزراعى مثل صعوبات نقل المحصول فى بعض الطرق الزراعية خاصة فى الشتاء، وإرتفاع تكاليف النقل مقارنة بأسعار الحاصلات الزراعية. وتمويل مشروعات زراعية جديدة إلا بقروض قصيرة الأجل وغالبا بفوائد مرتفعة لاتناسب العائد المتوقع من تلك المشروعات، مع صعوبة توفير الضمان اللازم، مشكلات مرتبطة بارتفاع أجور العمالة الزراعية فى بعض المحافظات.

٣-٣-٢-٢: المشكلات الاجتماعية

أمكن تقسيم إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بما كان ولايزال يعتبر من وجهة نظرهم مشكلات إجتماعية إلى قسمين، القسم الأول ويضم مشكلات إجتماعية يعتقد عدد من أفراد العينة إن بنك التنمية والائتمان الزراعى كان له دور غير مباشر فيها سواء بالسلب أو بالايجاب، بينما يضم القسم الثانى عدد من المشكلات الاجتماعية لادخل لبنك التنمية والائتمان الزراعى فيها لامن قريب أو من بعيد، وقد أمكن تناولها على النحو التالى:

القسم الأول: مشكلات إجتماعية كان للبنك دور فيها:

أشار عدد كبير من أفراد العينة(١٣١ فردا ونسبتهم حوالى ٧٦٪ من إجمالى مفردات العينة ١٧٢ فردا) إلى إستخدامات متعددة للسلف المالية التى كانت متاحة للفلاح من بنك التنمية والائتمان الزراعى، وإن تلك الاستخدامات من وجهة نظرهم كانت فى بعض الاحيان مفيدة مثل إستخدام السلف المالية فى زواج الأبناء، وكذلك فى العلاج وإجراء بعض العمليات الجراحية إذا اضطر لذلك، وكان البعض يتبرع بجزء من السلف المالية لبناء المدارس فى القرية. أما الاستخدام الذى يطلق عليه(فى غير محله)على حد تعبير بعض أفراد العينة فكان فى نظرهم يتمثل فى الانفاق على الزواج مرة أخرى وأخرى. أى أنه كان يسهل تعدد الزوجات أحيانا، كما إستخدم البعض منهم السلف المالية لشراء أجهزة التليفزيون والفيديو، وهم يرون أن الأثر السلبى مذدوج فى هذه الحالة ويتمثل أولا فى تغيير سلوك الفلاح من حيث عدم قدرته على أداء عمله مبكرا كما كان من قبل وثانيا قد تواجهه صعوبات فى سداد تلك السلف.

القسم الثانى: مشكلات إجتماعية لم يكن لبنك التنمية والائتمان الزراعى دور فى حلها:

حيث يعتقد غالبية أفراد العينة فى أن مشكلة الفقر هى أهم المشكلات التى كانت ومازالت تواجه الفلاح فى الريف المصرى. وخاصة الفلاح الصغير أى يعد إستبعاد فئة كبار الملاك للاراضى الزراعية، كما يعتقدون فى أن الاشتغال بالنشاط الزراعى فى حد ذاته يعتبر من الأسباب الرئيسية لانخفاض دخل الفلاح الصغير، على ألأخص فى حالة صعوبة إشتغاله بأعمال أخرى مولده للدخل إلى جانب الزراعة فى بعض أوقات العام.

كما يرى بعض أفراد العينة فى إنتشار الأمية الأبجدية(أى عدم القدرة على القراءة والكتابة) سببا آخر لحالة الفقر فى الريف المصرى، ويضاف إلى ذلك إنخفاض الوعى فى مجالات كثيرة منها الصحة، وممارسة الحقوق السياسية، فضلا عن تولد الاحساس المتزايد بالرغبة فى ترك الريف خاصة بين فئات الشباب من الذكور والاناث على حد سواء، فالذكور يتطلعون إلى عمل أفضل فى مدن مصر أو خارج البلاد، بينما الاناث يرغبون فى الارتباط بشخص يستطيع أن يعيش خارج القرية فى مستوى معيشى أفضل. ويتغلب بعض ساكنى الريف خاصة من الفلاحين على مشكلة إنخفاض الدخل عن طريق إشتغال عدد من النساء بالتجارة فى بعض السلع الغذائية مثل الطيور ومنتجات الألبان والأسماك، وبعض أنواع الخضر والفاكهة، حيث يتطلب ذلك منهن السفر يوميا من الريف إلى المدن والعودة فى المساء، ويستخدمون فىأغلب الأحوال وسائل النقل السريع كسيارات النقل حيث يركبن صندوق السيارات بجوار بضائعهن، والقليل منهن يستخدمن وسائل النقل البطئ مثل عربات الكارو. وفى إحدى الدراسات الميدانية التى أجريت على عشرة من محافظات مصر بهدف تقييم برامج محو الأمية الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية، تبين أن حوالى ٧٠٪ من حالات التسرب من التعليم فى الصغر كانت ترجع إلى إنخفاض مستوى المعيشة وقلة الدخل للأسرة الريفية، يليها كراهية المدرسة لأسباب سلوكية مرجعها إلى بعض القائمين على التعليم فى بعض المناطق من الريف المصرى.

وقد طرح عدد محدود من مفردات عينة هذه الدراسة(١٨ مفردة)بعض المشكلات الخاصة بالرعاية الصحية مثل عدم توفر أنواع معينة من الأمصال كمصل لدغة الثعبان والعقرب، وعدم توفر خدمات الطوارئ وإرتفاع أسعار الدواء مقارنة بالمقدرة المالية للغالبية من صغار الفلاحين ومحدودى الدخل من سكان الريف.
وفى إطار الشرائح العمرية ظهرت فى العينة بعض الاشارات إلى مشكلات تربوية مثل ظاهرة عدم إحترام الكبير من الصغير، وإقبال الشباب خاصة الذكور على قتل الوقت على حد تعبيرهم وذلك بوسائل بعضها مشروع والآخر خلاف ذلك، وإنتشار الأفكار التى تدعو إلى الهجرة من الوطن بين الشباب خاصة مع الصعوبات التى تواجههم فى الحصول على عمل مناسب، والتطلع إلى الثراء أو الكسب المالى السريع من أى وسيلة بصرف النظر عن مشروعيتها.(أشار البعض إلى صعوبات إجراءات حصول الشباب على قروض لاقامة مشروعات صغيرة أو حرفية)، وربط البعض من مفردات العينة بين صعوبات الشباب للحصول على عمل ورغبته فى الزواج والاستقرار العائلى وبين بعض مظاهر الانحراف المعروفة حديثا فى المجتمع المصرى خاصة فى الريف.

وقد جرت محاولة لترصيد وتحليل آراء مفردات العينة فيما يتعلق ب :

- عيوب بنك التنمية والائتمان الزراعى.
- الدوافع التى تدفعهم إلى التعامل معه.
- الدوافع التى تدفعهم إلى التعامل مع غيره من مؤسسات التمويل أو البنوك الأخرى.

وفيما يلى أهم النتائج التى أمكن التوصل إليها وهى كالأتى:

* يرى الغالبية أن إرتفاع أسعار الفائدة المركبة على السلف النقدية(القروض)كان له آثار سلبية على زيادة إنتاجية الفدان الزراعية حيث إنصرفت الغالبية من الفلاحين خاصة الفئات المتوسطة والصغيرة منهم عن التعامل مع البنك، ومن ثم فهو يتعامل فى الغالب مع فئة كبار الملاك.

* كما ترى الغالبية أن تراكم المديونية على المزارعين مع عدم مرونة البنك من حيث إعادة جدولة بعض القروض وفوائدها قد عرض بعض المزارعين لظروف صعبة، وقد أعتبرها البعض أشبه بخطر المرابين فى فترة ماقبل الثورة. ولم يعد المزارع المديون يهتم بزيادة الانتاج من الأرض بقدر إهتمامه الانتهاء من السداد للبنك أولا.

* البعض أشار إلى أن البنك يفرض الاشتراك فى "بوليصة تأمين" على مشروعات لاتدخل ضمن الثروة الحيوانية على سبيل المثال، ومن وجهة نظرهم فهى مشروعات لاتحتاج إلى تأمين مثل "المبانى الخرسانية". وهم بذلك يرونها نوع من القيود أو التعجيز للفلاح عن التعامل مع البنك فى حالة ماإذا أصبحت الفائدة مناسبة مستقبلا.

* هناك إشارات متعددة من أفراد العينة تميل إلى وصف القروض المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعى بأنها "قروض مكتبية " بمعنى أنها كما يرون غير حقيقية أى لاينتج عنها أثر إيجابى على الانتاج الزراعى، ولكنها قروض بغرض السداد أى مساعدة المديون على السداد، فضلا عن وجود قضايا مرفوعة أمام المحاكم بين الفلاحين والبنك حول المديونية وزيادة أعبائها على عدد كبير من الفلاحين.

* بعض الاجابات تعتبر أن إرتفاع معدل الفائدة على القروض مع عدم توفر مستلزمات الانتاج على نحو ميسر كلاهما سوف يجعل الزارع يحجم عن تطوير أساليب الزراعة الحديثة سواء فى مراحل الخدمة أو الزراعة أو أثناء الحصاد.

قلة من أفراد العينة يرون أحد عيوب البنك التى كانت متمثلة فى عدم محاسبة البنك للفلاح بعد التوريد مباشرة، كما يحبذون فكرة الابتعاد عن التعامل مع البنك والاستغناء عن دوره والاعتماد على أنفسهم بشراء جميع مستلزمات الانتاج الزراعى من السوق مباشرة بهدف البعد عن المشكلات التى تنجم عن الاستدانة وتراكم الفوائد على القروض.

- أما بالنسبة لأهم الدوافع التى كانت تدفع الفلاح للتعامل مع البنك بالرغم من الملاحظات السلبية التى سبقت الاشارة إليها فقد تمثلت بالدرجة الأولى فى حاجة الغالبية العظمى من الفلاحين إلى الحصول على مستلزمات الانتاج، إلا أنه فى الماضى لم يكن أمامهم مصدر للحصول على تلك المستلزمات خلاف البنك، ولكنه فى ظل الظروف الحالية حيث تحررت تجارة التقاوى والكيماويات كالسماد والمبيدات، كما أصبحت البنوك التجارية الأخرى منافس لبنك التنمية الزراعى فى مجال القروض الزراعية، ومن ثم لايتعامل حاليا مع البنك الزراعى إلا المضطر من الزراع، وقد لوحظ أن أكثر من ثلثى أفراد العينة لايتعاملون فعلا مع بنك التنمية والائتمان الزراعى (٦٨٪) كما تبين من جدول رقم(٢)، وهم فى الغالب لهم مهن أخرى بخلاف الزراعة.

- يتعامل جزء من أفراد العينة مع مؤسسات مالية أخرى بخلاف بنك التنمية والائتمان الزراعى، وهم كما هو مبين بالجدول رقم(٢)حوالى ٣٤٪ من إجمالى العينة، وهؤلاء يفضلون البنوك الأخرى لأسباب متفاوتة منها تفضيل الأوعية الادخارية والتعامل مع البنوك الاسلامية، وكذلك تفضيل التجار للبنوك الأخرى فيما يتعلق بعمليات فتح الاعتمادات والحصول على خدمات مصرفية أفضل يرون أنها لاتتوفر لدى فروع بنك التنمية والائتمان الزراعى، وقد خص البعض بالذكر بنك مصر يليه البنك الأهلى ثم بنك ناصر الاجتماعى. ويلاحظ أن بعض أفراد العينة من المشتغلين بالوظائف العامة وأصحاب المعاشات ومنهم من له حسابات جارية لدى بنوك خلاف بنك التنمية الزراعى. وكذلك التعامل فىودائع وأوعية إدخارية مختلفة لدى عدد من البنوك الاسلامية والاستثمارية.

- وفى إطار أهم المقترحات لحل المشكلات الاجتماعية فى القرية المصرية، فقد جاءت إجابات أفراد العينة متباينة بين عمومية الآراء وخصوصية الأفكار المطروحة كحلول لمشكلات تواجه الريف حاليا، أو مشكلات وإحتياجات متوقعة مع تطور الحياة فى المستقبل سواء القريب أو البعيد. فبالنسبة للآراء العامة وقد تمحورت حول إمكانية تغيير سياسات العمالة فى مصر بحيث تكون الأولويات للشباب من الذكور دون الاناث وهم بذلك ينحازون نحو قدرات الشباب من الذكور لتكوين أسرة وللاستقرار وللبعد عن الانحرافات بصورها المرصودة هذه الأيام، ومن ناحية أخرى يرون فى إستقرار الاناث داخل أسرة جديدة تكريما لها لايضارع خروجها للعمل العام فى ظل ظروف حياتية غير مواتية لها من حيث القدرة على توفيق أوضاعها من الانجاز فى العمل وتلبية إحتياجات الأسرة خاصة فى مجال التنشئة الاجتماعية داخل البيت والباحث فى واقع الأمر وقد أسهب فى شرح ماجاءت به العينة

حول هذه النقطة، إنما يعبر هو الأخر عن تحيزه لها مع بعض التحفظات فى التنفيذ وهى متروكة لوقتها إذا كان مقدرا لها أن تكون سياسة حكومة وهو الأمر الذى يستبعده الباحث.

من بين الأطروحات حول أفكار تطوير الريف المصرى جاءت مطالبات بسياسات تعليمية تسعى إلى خلق جيل سعيد من الأبناء يستطيع أن يختار نوعية تعليمه الذى يبنى عليه رغبته مستقبلا فى إختيار العمل أو المهنة وأن يتم تعديل المراحل التعليمية بحيث تخدم هذا الهدف، والواقع أن هذه أفكار ليست غريبة على أفراد العينة، فكما أشارنا فى مقدمة هذا الجزء من البحث أختيرت العينة ممن عرفوا بالقيادات الطبيعية فى عدد من القرى المصرية المبينة بالجدول رقم(١). وغالبيتهم يعيشون هموم قراهم ومشكلاتها ويتطلعون إلى مستوى حياة أفضل لهم.

هناك أيضا عدد من الآراء حول أهمية تحسن مستوى الخدمات العلاجية والثقافية وتنمية الوعى الاجتماعى، ومحو الأمية، والتدريب على الأنشطة الحرفية، ومراعاة أن يكون نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية غير مرتبط بقدراته المالية كما هو الحال الأن.

أما فيما يتعلق بالأفكار المرتبطة بعلاقة مؤسسات التمويل الزراعى بالتنمية والتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى. وكما سبقت الاشارة فإن هذا البحث لايهدف ضمن مايستهدفه أن يقدم لبنك التنمية والائتمان الزراعى توصيات نحو مايجب عليه القيام به مستقبلا لتغيير صورته فى سوق المعاملات المالية، وإن كان الباحث يرى أن لديه أفضل الميزات النسبية عن غيره من مؤسسات التمويل العاملة أو القريبة من الريف المصرى وذلك بالنظر إلى خبرته الطويلة وقربه من أبناء الريف وإنتشار فروعه علاوة على أن معظم العاملين به من أبناء الريف المصرى بل وربما كانوا من أهم عملائه.

وعلى كل الأحوال فإن أفراد العينة يرون أهمية العمل على تخفيض فوائد القروض، وإعادة جدولة الديون المستحقة للبنك لدى الفلاحين مراعيا فى ذلك الظروف والقدرات الخاصة لكل عميل على حدة، وأن يحاول البنك البحث عن دور مؤثر فى مجال مستلزمات الانتاج، وفى مجال تطوير أساليب الزراعة وإدخال الألات الحديثة، فضلا عن أهمية الدور التقليدى لدعم الفلاح فى حالة النكبات أو الكوارث التى تواجه الفلاح فى الزراعة. وتشجيع القروض للشباب مع حل مشكلة الضمان بصورة مناسبة.

وقد إقترح البعض أهمية تطوير التعاونيات وزيادة فعاليتها على أساس أنها تمثل أحد وجوه المشاركة المملوكة للغالبية، وبواسطتها يمكنه المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء فى الريف أو المدينة.

وفى إحدى المحافظات القريبة من الحدود الشمالية، والتى لايوجد بعض قراها فروع لبنك التنمية والائتمان الزراعى يقوم تجار الفاكهة بإمداد المزارعين بمستلزمات الانتاج والسلف المالية بدون فوائد نظير توريد المحصول إلى التجار، كما يقوم التجار أثناء مراحل النضج المختلفة للمحصول بالمرور على المزارعين لامدادهم بالسلف المالية والتفاوض بشأن حجز المحصول(المحاصيل المشار إليها هى: التين، الزيتون، اللوز، الكمثرى، التفاح).وهم يعتبرون التعامل مع البنك الزراعى يدون حوافز إيجابية لهم أمر لاداعى له، وذلك بالمقارنة بالبنوك الأخرى.

ويؤكد عدد من أفراد العينة أنه لا مشكلات يمكن أن تحدث إذا غاب بنك التنمية والائتمان الزراعى عن قرى الريف المصرى، بل العكس فلقد كان بعض الفلاحين يقومون فى الماضى ومايزالون بتربية المواشى والحيوانات كل حسب مقدرته وبتسمينها وإدخار ثمنها بعد البيع لحل مشكلاته تجنبا للدخول مع البنك فى مشكلات يرى من وجه نظره أنها أصعب فى الحل.

٣- ٤ الخاتمة:

يعتبر هذا البحث بمثابة محاولة للبحث عن دور فى مجال التنمية الاجتماعية لبعض مؤسسات التمويل العاملة فى الريف المصرى، وقد كان التركيز على دور بنك التنمية والائتمان الزراعى بصفة خاصة، نظرا لقدم العلاقة بينه وبين الفلاح وساكنى الريف بصفة عامة، ولأنه أكثرها إنتشارا من الناحية الجغرافية والعددية. كما أن الباحث قد إفترض ضمن فروض الدراسة ولعله الفرض الرئيسى، أن بنك التسليف الزراعى سابقا، بنك التنمية والائتمان الزراعى حاليا من أهم الأجهزة التى قدمت خدماتها للقطاع الريفى كنشاط زراعى فى مراحل الانتاج والتسويق وفقا للسياسات الحكومية المتبعة فى كل وقت. ومن ثم كان الافتراض أن الاتصال المباشر بين سكان الريف والبنك قد أدى إلى تغيرات إقتصادية وإجتماعية مرغوب فيها، وكان التركيز على الدور الاجتماعى للبنك فى حياة هؤلاء السكان، وهل من المتوقع أن يستمر هذا الدور مستقبلا فى ظل التغير الهيكلى المتوقع فى إطار عملية الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر؟

ويعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على دراسة ميدانية لعدد من القرى المختارة، ومنهج البحث يجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية فى مجال التنمية الاجتماعية فى القطاع الريفى المصرى.

ولقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتنفى الفروض التى قامت عليها الدراسة فالدور الاجتماعى لبنك التنمية والائتمان الزراعى يصعب قياسه وإن كانت بعض مظاهره موجودة كاستخدام القروض المالية التى كان البنك يقرضها الفلاح فى مصارف أخرى بخلاف النشاط الزراعى مثل الانفاق على العلاج أو المساهمة فى نفقات الزواج أو غير ذلك، وهذا يرجع إلى أنه كان بنكا متخصصا فى النشاط الزراعى الانتاجى والتسويقى على وجه التحديد، ومن غير المؤكد أن سياسات البنك والتى كانت ومازالت تضعها الحكومة كانت تهدف إلى

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية المتكاملة على نحو شامل بل كان فى أغلب الظن فى المفهوم الجزئى الخاص بإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية فحسب. ولم تقتصر نتائج الدراسة الميدانية على تهميش الدور الاجتماعى لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى حياة ساكنى الريف فحسب، بل أن الدور الرئيسى المنوط به البنك فى الحياه الاقتصادية الزراعية للفلاح قد حفه وإحاطة الكثير من شكوك المتعاملين معه فيما يتعلق بالأهداف والغايات النهائية للتعامل هل هى لصالح جموع الفلاحين؟ أم هى لصالح البنك ذاته كمؤسسة؟ أم هو عائد إلى وزارة الزراعة؟ أو إلى من؟.

لقد جاءت إجابات معظم أفراد العينة لتبين أنها لم تكن بأى مقياس فى إتجاه مصلحة الفلاح بالدرجة الأولى، لكن الباحث يرى أن بنك التسليف سابقا، بنك التنمية والائتمان الزراعى حاليا قد قدم خدمات متعددة إيجابية لفلاح القرية المصرية على مدى السنوات السابقة، وكان أبرزها يتعلق بالنشاط الزراعى الانتاجى والتسويقى على وجه الخصوص مثل توفير التقاوى والبذور والأسمدة والمبيدات والألات الزراعية المساعدة فى عمليات الزراعة والمقاومة والحصاد، كما كان البنك هو المقصد لجموع المنتجين الزراعيين لتسويق حاصلاتهم الرئيسية الهامة، هذا لايعنى أن البنك لم يقدم خدمات أخرى، بل على العكس فلقد كان الفلاح ينتظر السلف المالية للبنك فى لهفة فالجيب العمران بالمال يؤدى إلى إرتياح النفس وهدوء الخاطر، كما أن البنك يعتبر أول مؤسسة مالية أدت دورها فى التوعية المعاملاتية البنكية لجموع فلاحى مصر، كما أنه من المؤكد أنه إستخدم القروض المالية فى مواجهة متطلبات إجتماعية مثل الزواج له أو للأبناء أو فى المبانى أو العلاج أو فى شراء وسائل تثقيفية ترفيهية مثل شراء أجهزة الراديو والتليفزيون أو غيرها، أى أن البنك تحت مختلف الظروف كان الركن الرئيسى الذى يركن إليه الفلاح فى توفير السيولة المالية اللازمة لمعاملاته فى شتى نواحى حياته.

٣ - ٥

إستمارة البحث الميدانى
الخاصة بالفصل الثالث
من الدراسة

معهد التخطيط القومى

رقم الاستمارة:

تاريخ المقابلة :

إستمارة إستقصاء

للتعرف على الدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل الزراعى فى الريف مع التركيز على دور بنك التنمية والائتمان الزراعى

ملحوظة: البيانات والمعلومات التى يذكرها المبحوث بهذه الاستمارة مكفولة بالسرية التامة ولاتستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى فقط،،،.

الباحث

إستقصاء للتعرف على الدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل الزراعى فى الريف مع التركيز على دور بنك التنمية والائتمان الزراعى

قرية: مركز: محافظة:

العمل الرئيسى:

* فلاح
* إخصائى(طبيب، محاسب، مدرس ....)
* موظف عام.
* فنى أو حرفى.
* تاجر.
* بالمعاش ولايعمل.
* أعمال أخرى.

هل تعرف بنك التنمية والائتمان الزراعى؟

- نعم - لا

هل أنت من عملاء البنك؟

- نعم - لا

هل تتعامل مع بنوك أخرى؟ أو أى جمعية تعاونية؟

- نعم - لا

فى رأيك ماهى أهم المشكلات التى يعانى منها الفلاح فى القرية؟

١- عند قيامه بالنشاط الزراعى مثل:
- الحاجة إلى معدات الزراعة.
- الحاجة إلى مستلزمات الانتاج.
- الحاجة إلى خدمات تسويقية.
- الحاجة إلى تمويل أنشطة جديدة.
- أخرى/تذكر.....

٢- عند قيامه بتكوين الأسرة والزواج مثل:
- إعداد المسكن.
- توفير الخدمات الأساسية كالمياه/الكهرباء/.....
- تكاليف عملية الزواج.
- العادات والتقاليد.
- زواج الأقارب.
- أخرى/تذكر....

٣- فى مرحلة تربية الأبناء مثل:
- كثرة الأولاد.
- دور أفراد الأسرة الكبار فى التربية.
- ملائمة المسكن.
- دخل الأسرة.
- واحتياجات أخرى/تذكر....

٤- مشكلات مرتبطة بالعملية التعليمية مثل:
- الاقتناع والرغبة فى التعليم.
- وفرة عدد المدارس.
- قرب المدارس من البلدة.
- الدروس الخصوصية.
- عدد المدرسين.
- أخرى/نذكر....

٥- مشلات مهنية مثل:

- وفرة فرص العمل بخلاف الزراعة.
- توجيه الأبناء إلى العمل.
- علاقة المهن الأخرى خلاف الزراعة بالأمية
- البطالة فى القرية.
- الرغبة فى الهجرة للعمل خارج البلاد.
- تقليد الأخرين فى المهن المختلفة.
- أخرى/تذكر....

٦- مشكلات الخدمات الصحية مثل:

- وفرة الوحدات الصحية.
- وفرة الأطباء ووسائل العلاج.
- وفرة المصال.
- الأدوية وأسعارها.
- خدمات الطوارئ.
- خدمات تنظيم الأسرة.
- أخرى/تذكر....

٧- الحاجات الترويحية مثل:

- دور العيادة.
- الأندية والمراكز الاجتماعية.
- الفديو والتليفزيون.
- المقاهى.
- أخرى/ تذكر.....

٨- حاجات ومشكلات متعلقة بالمرافق مثل:

- المياه النقية.
- وسائل التخلص من مياه الصرف.
- الكهرباء.
- الطرق والاتصالات.
- أخرى/تذكر....

فى رأيك أى المشكلات السابقة إستطاع بنك التسليف المساهمة فى حلها للفلاح.

فى المجالات الأخرى التى لم يكن للبنك فيها دور إزاى الفلاح كان بيتصرف؟

فى رأيك ماهى عيوب بنك التنمية والائتمان الزراعى التى تعرفها/أو سمعت عنها إذا لم تكن تتعامل معه؟

إذا كنت تتعامل مع البنك، ماهى الأسباب التى تدفعك إلى التعامل معه؟

هل تتعامل مع بنوك أخرى؟ وماهو الدافع لذلك إذا لم يكن لديك مانع من ذكره؟

ماهى مقترحاتك لكى يساهم بنك التنمية والائتمان الزراعى، أو غيره فى حل المشكلات الاجتماعية فى القرية المصرية من وجهة نظرك؟

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى
فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى

إعداد

أ.د.إبراهيم صديق على

الفصـــل الرابـــــع

الآفاق المستقبلية لبنـــك التنميـــــة و الائتمان الزراعي
فى ضوء التعديلات الهيكلية للإقتصاد المصرى

٤-١ السياسة الاقتصادية فيما قبل التسعينيات وانعكاسها على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى: اتجهت السياسة الزراعية المصرية منذ حقبة الستينيات وحتى بداية التسعينيات من هذا القرن الى التركيز على تعبئة الفائض الاقتصادى للقطاع الزراعى وتوجيهه نحو تمويل عمليات التنمية للقطاعات اللازراعية، وتحقيقا لهذاالهدف فقد استندت تلك السياسة الى أسلوب التخطيط المركزى والتحكم فى تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بين مختلف أوجة استخداماتها البديلة، وذلك باتباع اسلوب التراكيب المحصولية الملزمة للزراع اداريا، وكذا التسعير الادارى للمنتجات الزراعية الرئيسية، فضلا عن التوريد الاجبارى لكامل الانتاج أو لجزء من الانتاج من المحاصلات الزراعية الرئيسية (القطن، القصب، الأرز، القمح، والذرة). وحتى يمكن تحقيق أهداف تلك السياسة فقد اعتبر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الاداة الرئيسية للتنفيذ ، الأمر الذى استدعى تصميم الهيكل التنظيمى والادارى لهذا البنك وتحديد دورة الائتمانى والمصرفى بما يخدم هذا الغرض. وقد تمثل ذلك فيما يلى:

- اعتبار البنك إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة دون باقى وحدات الجهاز المصرفى التى تتبع البنك المركزى، وبالتالى خضوع البنك للجهاز المركزى للمحاسبات فى أعمال الرقابة على نشاط البنك وليس لادارة الرقابة على اعمال البنوك التابعة للبنك المركزى، مع ما فى ذلك من ابتعاد عن طبيعة وأعراف العمل المصرفى والخضوع الكامل للإجراءات والنظم واللوائح والقوانين الخاصة بوحدات القطاع العام.

- احتكار البنك كاملا لعمليات تدبير وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى، وعدم السماح لأى من الجهات الأخرى بالعمل فى هذا المجال، على أن تكون وزارة الزراعة هى المحدد للمقررات الفنية من تلك المستلزمات.

- قيام البنك بعمليات استلام المنتجات الزراعية الرئيسية الموردة اجباريا من الزراع لصالح الحكومة.

- تقديم الائتمان فى صورتة النقدية والعينية وبأسعار فائدة تقل كثيرا عن أسعار الفائدة المعمول بها بالنسبة للقطاعات غير الزراعية.

وحتى يمكن للبنك أن يؤدى دورة كاملا فى عملية التحكم فى استخدامات الموارد الزراعية وتحقيق التركيب المحصولى المستهدف فقد اشترط لحصول الزراع علىمستلزمات الانتاج بأسعار مدعمة ضرورة التزامهم بالتركيب المحصولى المحدد من قبل الوزارة واعتبرت البيانات الواردة فى بطاقة الحيازة الأساس لصرف تلك المستلزمات والقروض النقدية المدعمة. وبذلك فإن الجهاز الفنى للإرشاد الزراعى أصبح هو المحدد لحجم الائتمان الزراعى الذى يمكن لكل مزارع الحصول عليه، وأصبح البنك هو أداة أو وسيلة الحصول على هذا الائتمان. وقد استلزم ذلك قيام البنك بفتح بنوك للقرى فى جميع القرى الرئيسية حتى بلغ عدد هذة البنوك نحو ثمانمائة بنك قرية، بالإضافة الى المندوبيات التى بلغت نحو ٤٣٠٠ مندوبية لتوزيع مستلزمات الانتاج، وبذلك تم تغطية جميع انحاء الجمهورية بشبكة متكاملة من وحدات البنك بحيث لاتتجاوز المسافة بين أى مزارع ووحدات البنك خمسة كيلومترات. هذا فضلا عن شبكة المخازن والمستودعات التىيمكنها استيعاب كل احتياجات القطاع الزراعى من مستلزمات الانتاج واستقبال كل الكميات الواجب توريدها من الحاصلات الزراعية. ولقد ترتب على هذة السياسة عدة أمور على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى تتمثل فى:

أولا: أصبح نشاط توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى أحد أهم المصادر لتوليد الدخل والارباح بالنسبة للبنك، كما ارتبط هذا النشاط بتحقيق معدلات عالية لتسديد القروض الزراعية لم تتحقق فى أى من بلدان العالم سواء المتقدم منها أو النامى.

ثانيا: تضخم الجهاز الوظيفى والادارى للبنك وبخاصة غير العاملين فى النشاط المصرفى، حتى بلغ عدد العاملين به نحو ٣٥ الف موظف وعامل مستديم بخلاف العمالة المؤقتة.

ثالثا: أصبح البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى المصدر الوحيد لتقديم القروض الزراعية لجماهير الزراع وعدم قدرة أى من مصادر التمويل الرسمية أو غير الرسمية على التنافس معه فى هذا المجال مما انعكس على درجة الجودة فى تقديم تلك الخدمات.

رابعا: اعتماد البنك بشكل متزايد على الاقتراض من القطاع المصرفى لتمويل الطلب المتزايد على القروض الزراعية واهمالة تنمية المصادر الأخرى وبخاصة المدخرات الريفية، الى جانب اهماله للأعمال والخدمات المصرفية الأخرى التى تقدمها باقى البنوك.

خامسا: قيام الخزانة العامة للدولة بتدبير فرق الدعم اللازم سنويا لمباشرة البنك لنشاطة الاقراضى، وارتباط حجم القروض المقدمة من البنك بحجم الدعم الذى يمكن توفيرة.

٤-٢ التعديلات الهيكلية ذات التأثير المباشر على نشاط البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى: يعتبر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى من أكثر وحدات الجهاز المصرفى التى تأثرت من التعديلات الهيكلية التى ادخلت على الاقتصاد المصرى وذلك لتأثرة بكل من التعديلات المرتبطة بالسياسة النقدية ونظيرتها المرتبطة بالسياسة الزراعية، ويمكن ايجاز أهم تلك التعديلات التى أثرت على نشاط البنك فيما يلى :

أولا : اشتراط خروج البنك من تجارة مستلزمات الانتاج، والتى كان البنك محتكرا لها حيث اشترطت تلك التعديلات ترك هذه التجارة كاملة للقطاع الخاص مع الغاء الدعم عنها، وهو ما أدى الى فقدان البنك لمصدر رئيسى من مصادر دخله حيث كانت تجارة المستلزمات مصدراً لنحو ٤٨٪ من ايرادات البنك، وترك البنك مواجها لأعباء العمالة الزائدة والتى قدرت بنحو ٣٠٪ من القوة العاملة (حوالى ١٢ ألف عامل)، وقد ترتب على هذا الوضع تزايد الاعباء الادارية للبنك مع انخفاض موارده وبالتالى تعرضة للتناقص المستمر فى أرباحه، حتى بلغت تلك الارباح أدنى مستوى لها منذ انشاء البنك .

ثانيا: الغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية، وقد ترتب على ذلك عدم تمتع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بتلك الميزة والتى كانت تبعده الى درجة كبيرة عن المنافسة مع كل من مصادر التمويل الرسمية ونظيرتها غير الرسمية ، ومن الطبيعى أن تنعكس هذة المنافسة من قبل البنوك الأخرى الى اتجاة كبار العملاء نحو التعامل مع البنوك التجارية حيث الخدمات المصرفية أفضل وتتسم بدرجة عالية من التنوع والتكامل. ويترتب على هذا الوضع قصر تعاملات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على صغار المزارعين الذين تتسم قروضهم بصغر الحجم وارتفاع التكلفة الادارية وهو ماينعكس على ايرادات ومصروفات البنك الرئيسى للتنمية ومستوى ما يحققة من ارباح.

ثالثا: تحرير العلاقة الايجارية بين الملاك والمستأجرين والتى سوف تعطى الملاك الحق فى انهاء عقود الايجار متى شاءو ذلك ، ومن الطبيعى أن هذا التعديل التشريعى سوف يترتب عليه عدم استقرار العلاقات الايجارية والتى كانت ترقى الى مستوى الملكية مما جعل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يقدم القروض لجميع الحائزين بضمان المحصول الناتج وبغض النظر عن كونهم ملاكا أم مستأجرين. أما فى ظل التشريع الجديد فإن العلاقات الايجارية سوف تتسم بعدم الاستقرار وبالتالى سوف لايستطيع البنك

الزراعى أو أى من البنوك الأخرى تقديم الائتمان لتلك الفئة من الزراع، والتى سوف تجد نفسها مضطرة مرة أخرى الى التعامل مع المرابين وتجار مستلزمات الانتاج بغية الحصول على احتياجاتهم التمويلية، وهو ما يعيد الوضع الىماكان علية قبل فترة الستينيات والتى شهدت اختفاء فئة المرابين من الريف المصرى كمصدر للتمويل .

رابعا: تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وترك أمر تحديدها لقوى العرض والطلب فى السوق المصرفية، وقد ترتب على ذلك قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على ودائعها لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى (والتى تعد مصدرا رئيسيا لتمويل عمليات البنك) من ناحية واضطرار بنك التنمية والائتمان الزراعى الى رفع الفائدة على ودائع عملائة حتى يمكنة المحافظة على تلك الودائع وتنميتها، وقد انعكس كل ذلك على تكلفة تدبير الأموال اللازمة للإقراض الزراعى الأمر الذى انعكس فىصورة ارتفاع حاد فى مستويات اسعار الفائدة على القروض الزراعية وبالتالى اتجاة الزراع الى تخفيض حجم طلبهم على القروض وهو أمر قد يكون لة انعكاساتة السلبية على معدلات استخدام الزراع لمستلزمات الانتاج من ناحية ومن ناحية أخرى قد يؤثر على درجة تبنى الزراع للأساليب التكنولوجية الحديثة والتى تتسم غالبا بكونها كثيفة فى استخدامها لعنصر رأس المال.

وقد أثرت كل من هذة العوامل والسياسات على أداء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى حيث اظهرت الحسابات الختامية للبنك تدهورا واضحا فى معدلات الربحية وانخفاض العائد على حقوق الملكية بصورة مستمرة وبمعدل متزايد سنويا، كما أظهرت تلك الحسابات الاتجاة المستمر لعناصر التكلفة نحو التزايد فى الوقت الذى تتجة فية الايرادات عن النشاط الحقيقى نحو التناقص المستمر ، وهو ما ينذر بإحتمالات تعرض البنك لتحقيق خسائر مؤكدة خلال السنوات المقبلة.

٤-٣ الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى اتباعها: فى ضوء التحديات التى اصبح البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يواجهها فى الوقت الراهن فإن الأمر يستلزم أن يحاول البنك جاهدا العمل على تطوير وتوسيع قاعدة عملائة ومجالات نشاطة بما لايفقدة هويتة الخاصة كبنك متخصص فى التمويل الزراعى، وفى نفس الوقت تعديل هيكلة المالى والارتقاء بمؤشرات الجدارة الاقتصادية والمالية. وحتى يتحقق ذلك فإنة يجب على البنك أن يتبنى سياسة تستهدف زيادة وتوسيع حجم اعمالة من ناحية وتخفيض تكلفتة الادارية من ناحية أخرى.

وحتى يمكن توسيع حجم أعمال البنك فإنة يلزم أن يتجة البنك لتمويل كل أشكال النشاط الاقتصادى القائمة فى المجتمع الريفى وعدم الاقتصار على الانشطة والعمليات الزراعية دون غيرها، دون الدخول فى المشروعات ذات العائد الاجتماعى والتى لاتحقق تدفقا ماليا يمكن من خلالة سداد القرض وفوائدة مثل مشروعات البنية الاساسية. وفى نفس الوقت فإن الأمر يستلزم قيام بنوك القرى بإعداد الخطط الائتمانية على أساس من الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلى الذى يخدمه بنك القرية، دون اللجوء الى اسلوب الانماط الموحدة لجميع القرى ولمختلف المجالات. كما يستلزم الأمر ان يكون هناك تكامل بين الانشطة المختلفة التى يتم تمويلها والتوسع فى عمليات التمويل لمرحلة ما قبل الانتاج وكذا مراحل ما بعد الانتاج. ان توسيع مجالات العمل لبنوك القرى يستلزم القيام بجهد كبير فى مجال الترويج للأنواع المختلفة والجديدة من القروض والخدمات المصرفية التى تقدمها بنوك القرى ، وفى هذا المجال فإنة يمكن الاستفادة من العمالة الزائدة عن حاجة البنك فى مجالات الترويج والتسويق المصرفى. وحتى يمكن اعطاء دفعة قوية لنشاط التسويق المصرفى فإن الأمر يستلزم أن يتبنى البنك سياسة جديدة للحوافز والمكافآت للعاملين فى البنك تقوم على أساس قدرة كل وحدة مصرفية على جذب عملاء جدد ومعدلات التحصيل الشهرية للقروض حتى الزراعية منها وعدم ربط

حوافز التحصيل بما يتم انجازه فى نهاية السنة المالية بالنسبة للقروض الاستثمارية وما يتم انجازة فى نهاية السنة الزراعية بالنسبة للقروض الموسمية.

كما يستلزم الأمر ان يتجة البنك نحو تحديد حدود الاقراض للعملاء على أساس من الاحتياجات الفعلية والتحليل الائتمانى لكل عميل دون اللجوء الىأسلوب المقررات للوحدة الأرضية ونظيرتها للوحدة الحيوانية، وبمعنى آخر اتجاة البنك نحو الاستجابة للطلب الفعلى وليس العمل على أساس من توجية العرض، أو عرض ماهو متاح لدى البنك. إن العمل بهذا الاسلوب يستلزم مراجعة دقيقة للوائح والقوانين التى تحكم عمل وحدات البنك والاتجاة نحو تفويض السلطات لمديرى بنوك القرى والفروع مع احكام اساليب الرقابة الداخلية.

ان الوضع التنافسى الجديد للبنك يستلزم المحافظة على سمعة ومظهر وحداتة وتطوير اساليب العمل المصرفى داخل تلك الوحدات، وحتى يمكن بناء هذة الثقة فإن الأمر يستلزم تبسيط النماذج المستخدمة فى القيد واعداد دفتر لكل عميل على غرار دفاتر التوفير يقيد فيه كل المعاملات الخاصة بالعميل بحيث يصبح هذا الدفتر بديلاً عن كشف الحساب، وبما يمكن العميل من معرفة مركزه المالى فى اى وقت والاقساط المستحقة عليه والفوائد التى تم أو الواجب تحصيلها منه على القروض التى تحصل عليها.

ان أسعار الفائدة المنخفضة على القروض ليست هى العامل الوحيد الذى يجذب العميل للإقتراض من البنك، كما أن اسعار الفائدة المرتفعة ليست هى العامل الوحيد الذى يحفز العملاء لايداع اموالهم بالبنك، وانما سهولة وسرعة الاجراءات وعدم التعقيد الادارى تعد أكثر أهمية فى هذا المجال. وهذا لاينفى اهمية سعر الفائدة وعلى ذلك فإن أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التى يطبقها البنك يجب ان تكون أسعار تنافسية تقترب من تلك التى تطبقها الوحدات المصرفية الأخرى دون مغالاة. كما أن احتساب الفوائد المستحقة

يجب أن يتم بسرعة وبدقة شديدة. كما يجب أن تستحدث البنوك الزراعية أوعية ادخارية مختلفة تتناسب مع مختلف الفئات والثقافات الموجودة بالمجتمع الريفى. ان تجربة البنوك الزراعية الاندونيسية والتى تقدم خدمات الودائع لنحو ستة اضعاف من يتحصلون على قروض منها يمكن ان تكون نموذجا يحتذى به، وحتى يمكن أن يتحقق ذلك فلابد من تطوير وتنويع الأوعية الإدخارية ، واعتبار مدى النجاح فى تجميع الودائع والمدخرات أحد المعايير الرئيسية فى تقرير الحوافز والمكافات.

ان خفض تكلفة التمويل يمكن ان يحدث من خلال التوسع فى حجم النشاط الائتمانى لكن ذلك الخفض يصبح غير ذى بال بعد وصول النشاط الى مستوى معين يصبح فيه اى زيادة فى حجم النشاط الاقراضى غير مؤثر على متوسط تكلفة الوحدة المقرضة. وعلى ذلك فان خفض التكلفة من خلال تنويع مصادر التمويل والعمل على تنمية المصادر ذات التكلفة الأقل يصبح هو العامل أو الأسلوب الأكثر فاعلية. إن الدراسة التحليلية لمصادر الأموال المتاحة للبنوك التجارية يظهر أن جانبا كبيرا من ودائعها هى من النوع الذى يمكن اعتبارة منخفض التكاليف والمتمثل فى أوعية الحسابات الجارية، والودائع لأجال قصيرة، وحسابات الادخار تحت الطلب، ومن الطبيعى ان التوسع فى هذا النوع من الأوعية الادخارية يؤدى الى خفض كبير فى تكلفة تدبير الأموال وبالتالى امكانية تلك البنوك تخفيض سعر الفائدة على القروض التى تمنحها لعملائها. ويعد أمرا غير مقبولا أن يظل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى معتمدا على الودائع ذات الآجال الطويلة والاقتراض من البنوك التجارية بأسعار فائدة مرتفعة . إن الحجة التى يرددها الكثيرين بأن دخول بنك التنمية والائتمان الزراعى مجال الحسابات الجارية سوف يترتب علية ايداع البنك لنحو ١٥٪ من رصيد الودائع لدى البنك المركزى دون فوائد وهو ما سيرفع من تكلفة التمويل هو قول غير علمى، اذ ان ذلك سوف يقابلة زيادة فى حجم الودائع الجارية عديمة التكلفة وهو ما يستلزم دراسة هذا

الاسلوب دراسة علمية دقيقة ومعرفة حجم الزيادة المتوقعة فى الحسابات الجارية وما يقابلها من زيادة فى اعباء التمويل نتيجة ايداع النسبة المقررة لدى البنك المركزى، كما لايجب أن يغيب عن الأذهان ما يمكن ان يترتب على العمل فى مجال الحسابات الجارية من تقديم خدمات مصرفية متكاملة لعملاء البنك وانعكاس ذلك على درجة ثقتهم فى البنك الذى يتعاملون معه . وقد يثار رأى أخر بأن هذه العملية تحتاج الى درجة عالية من الدقة والكفاءة فى تقديم خدمة الشيكات وهو أمر ينطوى على درجة كبيرة من الغرابة ، إذ ان البنك يمارس حاليا خدمة الشيكات للأفراد المعنويين، وبالتالى فإن التعامل مع خدمة الشيكات للأفراد الطبيعيين سوف يتم بنفس الأسلوب وإن كان ذلك سوف يستلزم تطويرا وتوسيعا لحجم العمل الخاص ببعض الوحدات القائمة ضمن الهيكل التنظيمى للبنك. إن الدخول فى هذا المجال سوف يترتب عليه بكل تأكيد تخفيض تكلفة تدبير الأموال وبالتالى امكانية خفض معدلات الفائدة على القروض التى يقدمها البنك لعملائة .

ان مشكلة الضمانات المطلوبة والمغالة فى هذة الضمانات تعد أحد المشاكل الحقيقية التى تواجة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، كما ان إصرار الكثير من العاملين فى البنك على الضمانات العقارية دون ما عداها من الضمانات تعد أحد عناصر الطرد لعملاء البنك ، وعلى ذلك فإن اى سياسة إئتمانية واعية يجب ان تبنى على اساس تنويع اساليب الضمان وان تتناسب قيمة الضمان مع القرض المتحصل علية، اذ ليس من المقبول ان تصل قيمة الضمان الى نحو أربعة أوخمسة أضعاف القرض المتحصل عليه، كما أن الاصرار على ضمانة الاراضى الزراعية يعد سببا رئيسيا فى استبعاد العديد من العملاء المرتقبين وتفضيلهم عدم التعامل مع البنك واللجوء الى مصادر تمويلية أخرى. وعلى ذلك يجب ان يعمل البنك على تطوير الضمانات المطلوبة والتخفيف من حدتها. ان تجربة البنك الوطنى للتنمية فى التعامل مع صغار الحرفيين واصحاب الانشطة الهامشية تعد مثالا يحتذى بة

حيث يتم الاكتفاء بصورة بطاقة العميل الشخصية وتوقيعة على شيك بكامل قيمة القرض المتحصل عليه، ووجود ضامن شخصى اخر ان امكن ذلك.

وفى نفس الوقت فإن العمليات المصرفية الاخرى بخلاف منح القروض تعد مصدرا اساسيا للأرباح التى تحققها البنوك كما هو الحال بالنسبة لعمليات اصدار خطابات الضمان والقيام بعمليات تحصيل الشيكات وعمليات تحصيل وقطع الكمبيالات وخلافة من العمليات التى تدر دخلا للبنوك، ومن الغريب أن يظل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بعيدا عن كل هذه العمليات المولدة للدخل والتى لاتحمل البنك أى اعباء مالية.

ان مشكلة الضمانات سوف تصبح اكثر حدة بعد التطبيق الكامل لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية، حيث أن أكثر من ثلث حائزى الاراضى الزراعية يحوزونها بالإيجار، وسوف يتحول هؤلاء الى غير حائزين أو حائزين لحيازات غير مستقرة الأمر الذى يستدعى ضرورة تقديمهم لضمانة للحصول على القروض المحصولية وهوما يجب ان يتنبة له البنك من الان وان يبحث عن اسلوب بديل للتعامل مع هذه النوعية من قدامى عملائة، والذين سوف يصبحون فى وضع لايمكنهم من الحصول على القروض المطلوبة لممارسة نشاطهم الزراعى فى ضوء ما هو معمول به من نظم ولوائح.

ان هناك فرصة كبيرة للتوسع فى نشاط البنك بشقية الاقراضى والادخارى فى مناطق الاراضى المستصلحة ، الا أن هذه المناطق تحتاج الى تطوير فى كل من اساليب منح القروض وأساليب جذب المدخرات ونوعية الانشطة التى يتم تمويلها، وهو مايتطلب استحداث اساليب جديدة للعمل المصرفى فى تلك المناطق، كما يتطلب الاعتماد على نوعية متميزة من الموظفين الاكفاء، مع اتباع اسلوب مختلف لتحفيزهم عن ذلك المتبع فى الوادى والدلتا مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة المناطق التى يعملون بها.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة والتوصيات

يمكن لأى باحث فى السياسات الاقتصادية والمالية، والنظام الاقتصادى والأوضاع الاقتصادية فى مصر أن يخلص إلى أنها تستند إلى العديد من الفلسفات والنظم المتباينة والمتعارضة التى تراكمت على مدى مايقرب من قرنين من الزمان نتيجة لاستمرار تكرار التحول من نظام إقتصادى لآخر ومن سياسة لأخرى مع تغير الأفراد والقيادات المسئولة عن ذلك النظام وفق ماتراه مناسبا من وجهة نظرها، أو فى إطار الظروف والتغيرات والضغوط الدولية، وهكذا يمكن القول بأنه لاتوجد إستراتيجية عامة ثابتة يتم فى إطارها إدارة الاقتصاد المصرى لتحقيق غايات وأهداف محددة. والائتمان الزراعى كغيره من أنواع الائتمان الأخرى يتم فى إطار هذه الأوضاع، وكنتيجة لهذه التغيرات والتقلبات فإن نظام الائتمان كثيرا مايتعارض مع المعتقدات الأساسية الراسخة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وهكذا فإن أول ماتخلص إليه هذه الدراسة من توصيات هو ضرورة أن يكون هناك إستراتيجية عامة محددة وواضحة لادارة الاقتصاد المصرى تتفق مع المعتقدات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع لاتتغير بتغير المسئولين عن إدارة الاقتصاد القومى أو بالأساليب والسياسات والضغوط الدولية التى تباشرها الدول الغنية لتضمن إستمرا إستنزافها لموارد الدول الآخذة فى النمو بما فيها مصر، وأن تكون هذه الاستراتيجية معلومة لكل قطاعات المجتمع.

ولقد أظهرت هذه الدراسة فى أكثر من موضع أنه على الرغم من أن تمويل الانتاج الزراعى يعتبر أحد أهم المشاكل التى تواجه الأنشطة الزراعية ككل فإن الائتمان الزراعى كغيره من أشكال الائتمان المصرفى الأخرى يستند إلى نظام الفائدة، حيث تقدم المؤسسات المالية المختلفة القروض للزراع فى إطار مبادئ النظام الرأسمالى البحتة، قروض مضمونة وقد يكون لها حقوق إمتياز مع فائدة محددة، ذلك أن هذه المؤسسات وفى مقدمتها البنوك تراعى ضرورة توافر الاعتبارات الثلاث التالية عند تقديم القروض.

أ - التغطية الكافية للقرض - الضمانات العينية أو الشخصية أو غيرها.

ب - مقدرة المقترض على السداد.

ج - تحقيق معدل ربحية مناسب من وراء القرض.

ومن المعروف أن النشاط الزراعى يتأثر بعوامل خارجية حادة فى مقدمتها العوامل المناخية وطبيعة الانتاج الزراعى، وفى إطار نظام الائتمان القائم المذكور تظل المؤسسات المالية بعيدة عن كافة أشكال المخاطرة الناجمة عن هذه العوامل ويتحمل بها المزارع وحده مع ضمان حقها كاملا دون إنتقاص، الأمر الذى يدفع الدولة إلى التدخل من حين لآخر لرفع المعاناه عن الزراع، فالحكومة المصرية

بدأت منذ أكثر من قرن من الزمن التدخل فى مجال الائتمان الزراعى وماتزال لمساعدة الزراع وتطوير قطاع الزراعة وذلك من خلال:

*إقراض الزراع بصورة مباشرة كما تم خلال عامى ٩٦ ـ ١٨٩٧ حيث قامت الحكومة بتقديم السلف مباشرة إلى صغار الملاك والمستأجرين، كما أنشأت الاحتياطى الزراعى الحكومى عام ١٩٢٩ لمنح السلف للمزارعين، ودعم الهيئات التى تعمل فى مجال تحسين الشئون الزراعية والصناعات المرتبطة بها، وتمويل التدابير التى ترى الحكومة إتخاذها فى الأزمات الاقتصادية الخاصة بالحاصلات الزراعية، حيث خصصت لهذا الغرض ٤ مليون جنيه.

*دعم المؤسسات المالية المانحة للائتمان الزراعى والمشاركة فى إنشائها، حيث أسست البنك الأهلى المصرى الذى بدأ العمل بالفعل منذ عام ١٨٩٩ وكان من بين مهامه إقراض الزراع قروضا قصيرة الأجل للنفقات الزراعية وتدبير إحتياجاتهم من البذور والأسمدة وغيرها، كما قدمت للبنك ربع مليون جنيه للاستمرار فى تقديم السلف الزراعية، ثم شجعت قيام البنك الزراعى المصرى عام ١٩٠٢ كبنك متخصص لتمويل العمليات والأنشطة الزراعية، حيث مر هذا البنك بعدة مراحل ليصبح اليوم بنك التنمية والائتمان الزراعى والذى يمكن إجمال المهام الأساسية له فيما يتعلق بالائتمان الزراعى فى:

- تقديم السلف والقروض الزراعية.
- تقديم القروض للجمعيات التعاونية.
- الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى وتوفيرها للمزارعين.
- دعم ومساعدة المنشآت التى تعمل فى مجال الزراعة.

وهكذا قامت السياسة الائتمانية فيما يتعلق بالائتمان الزراعى منذ البداية على أساس دعم وتشجيع الحكومة لعمليات إقراض المزارعين، حيث إستمرت هذه السياسة وتوالى دعم الدولة لعمليات الاقراض الزراعى سواء العينى أو النقدى منه وتسهيل شروط ومراحل الحصول على ذلك الائتمان حتى أصبح هناك مايمكن أن يعتبر نظاما إئتمانيا متكاملا لتمويل الأنشطة الزراعية.

وفى إطار التغيرات الهيكلية الجارية فى النظام الاقتصادى فى مصر فقد بدأت الدولة فى الانسلاخ من هذه السياسة وترك قوى السوق تلعب دورها فيما يتعلق بالائتمان الزراعى، حيث بدأ بنك التنمية والائتمان الزراعى فى التخلى عن الاضطلاع بالدور الرئيسى فى مجال تمويل تداول مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية بصورة مباشرة فى إطار إستراتيجية مدتها خمس سنوات بدء من عام ١٩٩٠/٨٩، واعتبارا من عام ١٩٩٣/٩٢ أصبح التعامل فى كافة مستلزمات

الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على حد سواء ، ولقد صاحبت تطبيق هذه السياسة مشاكل عديدة فى الواقع العملى كارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وإحتكارها من قبل تيار المتعاملين فيها، بل واختفاؤها... إلى غير ذلك، الأمر الذى دفع الدولة إلى التراجع عن قرارها بتخلى بنك التنمية والائتمان الزراعى عن التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى. وهو موضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة ومستغيضة حيث وقع ذلك بعد أن إنتهى الجزء الأكبر من هذه الدراسة.

وهكذا فإن الحكومة ومنذ أكثر من قرن ونصف من الزمن قد أقحمت نفسها فى هذا المجال بصورة مباشرة ولم تعد قادرة حتى الأن على الخروج منه، ومما لاشك فيه أن الاضطلاع الجيد للدولة بوظيفتها كإدارة(التخطيط والتنسيق والتوجيه والرقابة والمتابعة)من الممكن أن تكفل إنتظام وسلامة عمليات الائتمان الزراعى ويحد من طغيان القطاع الخاص من جهة وسوء الادارة الحكومية للأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من كل ماسبق فإن نظام الائتمان الزراعى القائم يعتبر من جهة مجحفا للغاية ومن جهة أخرى معوقا للتنمية التى لايمكن أن تتحقق إلا من خلال مزارع لايعانى أو يحس إجحافا وآمن مطمئن تجاه المخاطر العديدة التى يتسم بها نشاطه، ومن ثم فإن علينا أن نجد نظاما أفضل للائتمان بوجه عام وللائتمان الزراعى على وجه الخصوص يتحقق من خلاله الاستقرار والتنمية فى قطاع الزراعة. وفى هذا الصدد فإن نظام المشاركة يعتبر أفضل النظم التى يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الرائد الهام، فهو يتمشى ومعتقدات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ويحقق العدالة فى توزيع المخاطر والأمان للمزارعين، ومما لاشك فيه أن هذا النظام يمكن أن يتحقق بشكل أو بآخر وأنه يمكن أن يواجه العديد من المشاكل، ولكنه سوف يحقق العدالة والأمان للزراع والمؤسسات المالية على حد سواء، ويرفع من معدلات التنمية والاستقرار فى قطاع الزراعة.

وكذلك فإن تبعية بنك التنمية والائتمان الزراعى(باعتباره البنك المسئول عن الائتمان الزراعى والتعاونى)لوزارة الزرعة أمر ليس له مايبرره، بل إنه يؤدى فى الكثير من الأحيان إلى خلق نوع من السيطرة والاحتكار التى لها آثارها السلبية على عملية الائتمان الزراعى ذاتها، وتجاهل التعليمات التى ينفذها البنك فى الكثير من الأحيان للكثير من قواعد العمل المصرفى، كما أن تخصيص بنك بذاته للائتمان الزراعى ودعمه للعمل فى هذا المجال قد حد وضيق منه وحصره فى إطار إمكانيات وسياسات البنك المذكور ودفع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الابتعاد عن الدخول فى هذا المجال.

ولقد إتضح من تحليل الائتمان الزراعى تطور مفهومه وتوجهه نحو الشمولية، حيث إتسع نطاقه وتزايد المستفيدين بالتمويل الزراعى بما يعنى تحوله نحو التمويل الريفى كمفهوم أشمل وأوسع، وبالتالى تغطية مختلف الأنشطة والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة، ومن ثم تحول وظيفة ذلك الائتمان من وظيفة تمويلية إلى وظيفة تنموية.

فلقد أصبح لبنوك القرى دورها التنموى الملموس بالاضافة إلى وظيفتها المصرفية بما تتميز به من الانتشار والتواجد فى المجتمع الريفى ومن ثم المقدرة على وضع خطط الائتمان وتمويل التنمية الزراعية والاجتماعية والخدمات المختلفة المرتبطة بالنشاط الزراعى، وعلى هذا فإنه سوف يكون من المفيد أن يتم توجيه قروض بنوك القرى لخدمة التنمية الريفية من خلال:

- إيجاد نظام إئتمانى غير مجحف بالنسبة للمقترضين.
- إرتباط التمويل الريفى سواء فى المدى القريب أو البعيد بالأهداف التى يرتبط بها القطاع الزراعى.
- قيام بنوك القرى بتمويل ومساعدة القطاع الخاص لدعم دوره فى تحمل أعباء التنمية.
- إدخال برامج النظم الحديثة للمعلومات التى تمكن بنوك القرى من توجيه قروضها بما يحقق التنمية الريفية الشاملة.

ولما كان بنك التنمية والائتمان الزراعى من أهم الأجهزة التى قدمت خدماتها للقطاع الريفى حيث تمثلت فى الخدمات الزراعية بصفة أساسية من حيث التمويل والتسويق وفقا للسياسات الحكومية المتبعة فى ذلك الوقت، ومن ثم كان ومازال للاتصال المباشر للبنك بسكان الريف أهمية يمكن الاعتماد عليها فى إحداث تغيرات مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتمويلية، وقد إهتمت الدراسة بالبحث أو محاولة تلمس الدور الاجتماعى للبنك فى حياة سكان الريف. وما إذا كان ذلك الدور مباشرا أو غير مباشر، ومؤثرا أو هامشيا، وذلك فى إطار تنمية وتطوير العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى جنبا إلى جنب مع التطوير الاقتصادى والتمويلى المتوقع فى ظل إعادة الهيكلة.

وقد أجريت دراسة ميدانية لأغراض هذا الجزء من البحث لجمع البيانات والمعلومات الازمة عن طريق المقابلة الشخصية بإستخدام إستقصاء تم تصميمه لهذا الغرض مع الأخذ فى الاعتبار مدى كفاية العوامل المحددة كنوع من الاستكشاف، فهى أقرب مايكون إلى الدراسة الاستطلاعية، وكانت العينة موزعة على عدد من المحافظات وفقا للاعتبارات الواردة بالدراسة، وقد أخذت النتائج من ١٧٢ مفردة أو مقابلة ناجحة.

ولقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتبين أن الدور الاجتماعى للبنك فى الماضى يصعب التحقق منه ومن ثم يصعب قياسه إلى درجة كبيرة. وإن كانت بعض مظاهره وآثاره بادية فى المجتمع الريفى، ومنها إستخدام القروض المالية فى الانفاق على بعض الاحتياجات الاجتماعية مثل الزواج والعلاج ... وغيرها. كما أوضحت الدراسة الميدانية أن نشاط بنك الائتمان الزراعى فى أغلب الظن كان مقصورا على نشاط القطاع الزراعى بصفة خاصة، وأن ذلك الدور قد حفه وأحاط به الكثير من شكوك المتعاملين معه فيما يتعلق بالأهداف والغايات النهائية للتعامل معه، وهل كانت لصالح الفلاح؟ أم البنك؟ أم القطاع الزراعى؟ أم الاقتصاد المصرى ككل؟

ولقد أوضحت الدراسة أن نشاط البنك وإن كان بارزا فى مجال النشاط الزراعى الانتاجى والتسويقى بصفة أساسية، إلا أن الفلاح كان ينتظر السلف المالية للبنك فى لهفة فقد كانت تعنه على مطالب الحياه الأخرى وهى فى أغلبها إحتياجات إجتماعية وكان هناك شبه إجماع على ذلك من أفراد العينة، أى أن البنك وكما بينت الدراسة أيضا كان بمثابة الركن الرئيسى الذى يركن إليه الفلاح فى توفير السيولة المالية اللازمة لمعاملاته فى شتى نواحى حياته. وقد إنتهت الدراسة إلى أهمية تطوير دور البنك فى مختلف مجالات التنمية الريفية دون إهمال للجانب الاجتماعى فى حياة سكان الريف المصرى.

وفى إطار الأفاق المستقبلية لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى، فإن أهم التعديلات ذات التأثير المباشر على نشاط البنك قد تمثلت فى خروج البنك من تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى، وكانت تعتبر مصدرا لنحو ٤٨٪ من إيراداته، فضلا عن إلغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية، وبذلك فقد البنك الميزة النسبية بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى مثل البنوك التجارية، إضافة إلى تمتع الأخيرة بدرجات متميزة من الخدمات المصرفية. ومن ثم كان لخروج البنك من التعامل فى مستلزمات الانتاج وإلغاء الدعم على فوائد القروض الزراعية آثار سلبية على نشاط وإيرادات البنك. كما أن تحرير العلاقة الايجارية بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية قد ساهم أيضا فى زيادة مشكلات البنك، ففى ظل التشريع الجديد، فإن العلاقة الايجارية سوف تتسم بعدم الاستقرار. كما يجب الاشارة إلى الآثار التى ترتبت على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى قطاع الزراعة وتركها لقوى العرض والطلب فى السوق المصرفية مما دعى البنك إلى رفع الفائدة على ودائع العملاء.

لقد بينت الدراسة أن كل هذه التعديلات والسياسات قد أثرت على أداء البنك وأظهرت الحسابات الختامية للبنك تدهورا كبيرا فى معدلات الربحية، وهو ماينذر باحتمالات تعرض البنك

لخسائر مؤكدة فى السنوات المقبلة. ولذلك حرصت الدراسة على تناول عدد من الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك إتباعها للحد من الآثار السلبية للتعديلات الهيكلية المشار إليها، وكان من أهمها:

- أن يدخل البنك فى تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية فى القطاع الريفى.
- أن يتجنب الدخول فى المشروعات التى لاتحقق تدفقا ماليا مثل المشروعات ذات العائد الاجتماعى، وهو مايتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التى بينت هامشية الدور الاجتماعى للبنك فى السنوات السابقة.
- الاستفادة من العمالة الزائدة بالبنك فى مجالات الترويج والتسويق المصرفى.
- محاولة الاستجابة للطلب المصرفى الفعلى على القروض وليس العمل على أساس توجيه العرض، أو عرض ماهو متاح لدى البنك.
- الوضع التنافسى الجديد يفرض على البنك تطوير وتحديث أساليب العمل المصرفى كمحاولة لاعادة بناء الثقة بين البنك والعملاء.
- أن زيادة حجم النشاط الاقراضى قد يؤدى إلى خفض تكلفة التمويل.
- يجب تنويع أساليب الضمان مع تناسبها وقيمة القرض حتى لاتستمر الضمانات أحد عناصر الطرد لعملاء البنك.

مراجع الدراسة

(١) أحمد محمد أبو الغار "الائتمان الزراعى والتجارى" مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٦٩.

(٢) مراد محمد على وعبد الحكيم شطا "الائتمان الزراعى والتعاونى ـ الفكر والتطبيق مطبعة هنركو، القاهرة ١٩٩١.

(٣) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى "دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مشروعات التنمية* مؤتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر" نقابة التجاريين، القاهرة، مارس ١٩٨١.

(٤) فؤاد مرسى(دكتور) "التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥" المعهد العربى للتخطيط بالكويت، أكتوبر ١٩٧٨.

(٥) الجريدة الرسمية ـ أعداد مختلفة.

(٦) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ـ إدارة التسليف، قطاع التخطيط والتنظيم، مكتب نائب رئيس مجلس الادارة ـ منشورات وكتب دورية مختلفة.

(٧) الحسابات الختامية والميزانية وسجلات الاحصاء للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لسنوات مختلفة.

(٨) الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا "تقرير خبراء تطوير مناهج الاقراض الزراعى فى الجامعات المصرية" ١٩٩٢.

(٩) المكتب الاقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا "التمويل الزراعى" مرجع للتدريس فى الجامعات العربية ١٩٩٥.

(١٠) وزارة الزراعة ـ العلاقات الاقتصادية الدولية "التمويل الزراعى ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تحقيق خطة التنمية الزراعية فى مصر" القاهرة ١٩٨٩.

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهتة (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر(١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على
السياسات الزراعية فى مصر. (مـــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصاد ى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميتة (اكتوبـــــر١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألغاء (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبـــــر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبرايـــــر ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايـــــو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبـــر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) (أكتوبر ١٩٩١)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية.

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات"المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى - المرحلة الأولى. (يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المنوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاءقاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر(مجلدان) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحتية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبرايـــــر ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريـــــل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيـــــة ١٩٩٥)

(٩٧) الستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رووس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطـس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الأجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (ينايـــــر ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (ينايـــــر ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايـــــو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره.

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات. (اكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)